

منير الحافظ

في بيوت العيلة
شخصيات

دراسة
فلسفية

مجتمع العولمة الإسلامية

منهج العولمة اللانمطي

هناك الكتاب ، منحج العوثة اللانمطي
اسم المؤلف ، منير الحافظ
الناشر ، دارالفرق
الطبعة الأولى ، 2005

دار الفرق للطباعة والنشر والتوزيع

سورية - دمشق هاتف: 6618303
تلفاكس: 6660915
ص . ب : 34312

تصميم الغلاف: الفنان الحكم النعيمي

جميع الحقوق محفوظة

منير الحافظ

منهج العولمة اللانمطي
تشخيص جمالي في بؤس العولمة

دراسة

الإهداء

زوجتي عائدة خزام
إليك أنتي.. أيتها الامومة التي
اقصتها مظلمة الابوة.. والانوثة
التي وأنتها جهالة النكورة.

منير

توطئة

لا أروم من دراستي النقدية للمنهج العولمي سوى تصحيح رؤى وأفكار انحرفت عن حقيقة المسار التاريخي للنشاط الأناسي، وجانبت كل ما أنتجه الفكر ((العقل)) (LOgOS)، فكان لزاماً علينا ألا نقف شاهدين على زماننا المضطرب البائس، بيد أنه يتعين علينا أن نكون فاعلين ومنفعلين، ونتوجه صوب النقد المنطقي المحض لكل المجريات والأحداث والرؤى عبر سيرورة الفعل التاريخي، عارفين ومعرفين، ومساهمين في رسم أفاق اللحظات الجمالية في أية مرحلة زمنية نعيش.

بطبيعة الحال لـ ((العولمة)) [mondialisim] - موندIALIZم - مفاهيم ومصطلحات وتعريف حديثة وقديمة شتى، وهي نمط من أنماط التفكير البشري، وقد وردت في الأنساق الأسطورية العتيقة والديانات السماوية والتعاليم الروحية الأخرى، وفي نظريات ورؤى مختلفة لمفكرين وفلاسفة واقتصاديين ورجال دين، وحتى في الفكر الماركسي ((يا عمال العالم اتحدوا)) الذي يدعو إلى عولمة التجمعات البشرية وخضوعها تحت لواء طبقة واحدة مناهضة للاستغلال والاضطهاد الرأسمالي.

ما انفك مفهوم العولمة ((GLObaLization)) يتسبب كل خطاب يتعلق في الجانب الحضاري سواء في جانب الخطاب السياسي أم الاقتصادي أم الثقافية أم التاريخي أم الديني، لكننا لم نلاحظ أحداً قد تناول تأثير العولمة على جانب الوعي الجمالي الأخلاقي في حياتنا الروحية، والتي تعتبر بحق أشد أهمية، وأكثر خطورة من أنماط حياتنا السوية. إن ما أستخدمه عليه في العربية، وتداوله الفكر العربي المعاصر هي ((العولمة)) أي ((الشوملة)) أو ((الكوننة)) وجرى توصيف لها بأنها حادثة شمولية متواكبة مع تقدم اللحظات الجمالية والمعرفية للمجتمع الإنساني برمته، وقد شملت كل الميادين والمجالات الحضارية والمدنية، ومن الأهمية بمكان، ينبغي معرفة أن العولمة ليست ظاهرة جديدة على الوعي الإنساني، وأنها ابنة مرحلتها أو لحظتها، وليست كما خالها البعض أنها من مفرزات عصور الهيمنة [Hegemony] وقت ذاك، وقد ألفينا من خلال قراءتنا لوقائع التاريخ الإنساني، أن كل لحظة حداثية كانت قد عملت على تحديث الحضارة [Civilization] ويمكن القول، إنها لحظات عولمية انسربت في النسيج المدني والفكري والثقافة الكوني، بمعنى أن الموروث الإنساني على تباين مستوياته ونزوعاته وبناء، يمثل مشروعاً كلياً متواشجاً لعولمة الحضارة، قيماً وعلومياً ومعارف ومفاهيم ومعتقدات وفنون وثقافات على امتداد الحضارة الأناسية. مع التحولات الحضارية تطور المفهوم العولمي في الأيديولوجية والفن والثقافة والتقاليد والسلعة وصار شوملة سياسية واقتصادية، وقد ظهر وميضها وتألقها جلياً على يد العالم الكندي ((لوهان)) بطرحه ((كوننة العالم)) أي جعل العالم قرية، فاتخذت أمريكا من هذه الفكرة منهجاً أنموذجياً كونياً للحداثة، والسؤال القمين بالطرح،

هل سينجح دعاة المنهج العولمي في إزالة الركام التاريخي الهائل الذي يجثم على كاهل العصور الشائخة، أم سيزيد من التراكم المالي، وتمسي أكثر تعقيداً وهولاً وتغريباً وخراباً؟!!

أود هنا أن أوضح المعنى العام للمفهوم الدلالي لمصطلح العولمة من ناحية الشكل الظاهري، ومن ناحية الجوهر الباطني، فأما من حيث الشكل فهو وحدة السوق التجارية العالمية الحرة القائمة على تفعيل حركة الاستثمارات وتوظيف الرأسمال في مختلف الأقاليم، وتنمية وتحقيق ديمقراطية السوق، وأما من حيث الجوهر، فهو مسن آني اللحظة، وظيفته الهيمنة الاضطوبولية على جملة موارد الأقاليم بغية استمرار تراكم الرأسمال وتصريف المنتج السلعي في الأسواق الخارجية، ومحاولة تطبيقها وتكييفها وفقاً لمقتضيات مصلحة إدارة المركز المتحكم في السياسة الاقتصادية لتحرير التجارة العالمية، بذا يمكن تعريف العولمة بأنها ((شوملة السوق الحرة لاستمرار تراكم الرأسمال والهيمنة على اقتصادات العالم المتعددة الأقاليم)). لا غرو في أن التاريخ الثقافي للشرق ومن ضمنه العربي هو جملة مظاهر متعولمة في تراكيب بناها الفلسفية والعلمية والأدبية والاقتصادية والفنية والمعتقدية، وقد برزت تلك جلياً عبر مدونات التاريخ، وأخص هنا بالذكر، أنه منذ بدء الهجرات العربية السامية واستقرارها وتعاملها مع الحضارة الهندية والأغريقية والرومانية والفارسية حتى تأسيس الدولة العربية الإسلامية التي أفرزت فتوحاتها الحيوية نماذج متعددة، انصهرت في حوالة هذه الدولة المترامية الأطراف، وحرى بنا طرح سؤال مغاير، ما هو الوجه الآخر للعولمة؟.

طبيعي شرع كل من الفكر والأدب والفن والأيدولوجية والمعتقد يتوجسون خيفة من انتشار العولمة، من حيث هيمنة القطب الواحد أو الأنموذج الواحد، أعني هيمنة الغير البراني المتمثل بقوة الآخر على الذاتية ((الهوية)) الأخرى، ومدى تمكن الذاتية من تحصين نفسها والدفاع عن سيادتها الحضارية من هذا الغزو.

لا ريب في أن الثقافة عولمة حديثة، وتطلع معرفي متواكب مع اللحظات القيمة الجمالية، تنزع صوب تأسيس خصوصية متطابقة مع النموذجية الكونية المتعددة التجارب، لكن ينبغي الانتباه إلى أنه ليس الخوف من تأثير المجلوب البراني، وإنما الخوف من الانفلاق الأسطوري الثابت الذي يأخذ أشكالاً وأبعاداً وأعماقاً وأطرافاً عبر كل مرحلة تاريخية، فتري أسطورة البدء للنبوءة الأولى تبدل بين الحين والآخر رداءها القشيب، وتظهر في أبهى فتون، ونحن ندرك بؤسنا التراجيدي الذي نمارسه في أنماط حياتنا، غير أننا نرى الحياة خلافاً لما يراها الشاعر الفرنسي ((رامبو)) بقوله: ((إن ما لا يعرفه المرء قد يكون فظيماً)) وأرى أن الفظاعة ليست بما هوأت، وإنما بما نحن مرتهنين له، ولعل هول الماضي ليس أقل هولاً من المستقبل. لا شك في أن النهضة الأوربية قد اتكأت على مكونات الحضارة العربية الإسلامية، واعتمدت على الحضارة الأغريقية والحضارة الفينيقية وقتذاك، كما اعتمدت الحضارة العربية على الحضارة الفارسية، إنه امتداد طبيعي لا يتجزأ ضمن حركة الفعل الأناسي، إذ تتواشج فيه الوحدة الكلية، وتتأغم الخصوصية بالعمومية، ليتسنى لهما كسر طوق الانفلاق والعزلة والتفريب، بفرض إخراج العقل من شرنقته ونقله إلى طور الشمولة الحديثة. إن صدام أوصراع الحضارات أو الثقافات ليس نتيجة لتعددية الانتماء أو المعتقد ((الروحي)) أو الأيدولوجي، ولا المكون التاريخي أو الثقافي أو العرقي. الخ،

وإنما التحصن من الابتلاع والهيمنة وفقاً للنموذج القطبي الواحد، ونرى خلافاً لما رآه بعض مفكري العصر أمثال ((صموئيل هنتغتون)) ((أنه ليس صراع أيديولوجي أو اقتصادي، وإنما هو تصادم ثقافي)) وقوله أيضاً ((إن الحضارة هي كيان ثقافي))⁽¹⁾. أما فيما يتعلق بالدعوة إلى الحوار، فإنما هي أكذوبة لا تمت للواقع بصلة سواء في معطياته أو أحداثه، من حيث أن منطق القوة يمثل لغة الفهم، وأقصد بالفهم إدراك إرادة القوة ومآرب سادتها، ومن الطبيعي لن يكون الحوار متكافئاً ما دام معادل توازن القوة معدوم، وأن هنالك قوى مختلفة نقيضة أوندية، فالحوار العقلاني هو فهم لغة منطق الآخر وأهدافه وتمثلها، والحوار المتطابق لا يلغي البتة الخصوصية، ولا يقصي الآخر، كما وأنه من غير الممكن أن تبقى الخصوصية ثابتة لا تتحول أو تتغير، سواء في تقاليدنا أو أعرافها أو ثقافتها أو روحانياتها أو نزوعها القومي، فالتحول في الذاكرة الجمعية حاجة تفرضها طبيعة الصيرورة وصور التفاعل والعلائق مع المعطيات التي تفرزها التجربة الإنسانية. ومسألة فرض أنموذج الغالب الواحد على المغلوب المتعددي هي محور الحوار والصراع الكوني، ولعل ثقافة ومعتقد وتراث وروحانيات وتقاليد أمة هي قيم ثابتة تتألف وتتألف البناء الحضاري العولي الجديد للغرب، ومن هنا انبثقت ظاهرة العنف المضاد أويما يسمى ((الإرهاب)). إن تاريخ الإرهاب على الرغم من قدم فلسفته هو بداية تاريخ العنف المباح من أجل نهاية العنف كون المسلم في نظر قوى التمرکز متهماً في أن إلهاً عنيفاً يقبع في كهف روحه، فيتوجب تخليصه منه وفقاً لفلسفة الخطاب النبوي لتعاليم نهايات الخلاص المطلق.

1 - صموئيل هنتغتون ((في مقاله له في فوريجن آفير)) معوان ((صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي))

تر. مالك عبيد - دار الجماهير.

أسطورة البدء في النبوءة الأولى

إن العودة إلى الأصول التاريخية لدراسة المآسي العظيمة للبشرية، ينبغي في البدء تحليل البنى والأنساق الحضارية القديمة التي اتخذت أسطورة الخلق التوراتية كل مقولاتها ومفاهيمها وشرائعها مرجعية تاريخية لها، وهذا ما اشتغل عليه الباحثون والدارسون والراصدون، فاستقوا من تعاليمها مناهجهم ورؤاهم وخططهم وقيمهم في بناء مستقبلات الحياة، والسؤال الذي يجدر طرحه في مستهل حديثنا.. ما دامت التعاليم التوراتية ونصوصها قد وضعت أنماط وأنساق البنى الحضارية لمستقبلات تاريخية آتية عبر التشكيلات الاجتماعية والحضارية والمدنية، فلماذا كل هذا الصراعات والخلافات والخرائب والتخلف والظلم الذي يسود العالم؟

ولماذا الملاة السوداء ترفع التاريخ البشري منذ الأزل، وتستوطن أخاديد المستقبلات ملامح الكآبات والمآسي العظيمة؟ ترى هل بفعل النقيض المخالف لقيم وتعاليم التوراة، أم أن الجوهر القيمي والتوجيهي يحتوي بذاتها على متناقض يفسخ ذاته في كل مرحلة تاريخية؟ والمدهش في الأمر أن كل حقبة تتقدم بها الحضارة نحو حياة أناسية، ما تلبث أن ترتد إلى حالة بربرية وهمجية!.

في الكتاب المقدس ((العهد القديم)) تتجلى فيه روح الفلسفة الأغريقية على أكمل وجه، وتتجسد تعاليم النبوءة على مقولة أسطورية مفادها أن يهوه إله العبرانيين، ما خلق العالم إلا لليهود، فمن حقهم سيادته، ومن وقتذاك جلبوا لأنفسهم العسف التاريخي الذي لاقوه من الحضارة المصرية التي كانوا يعيشون بين ظهرانيتها، والآشورية والبابلية والأوغاريتية والكريتية والعربية المعاصرة، وانبرت حمأة التشهي الكهنوتي اليهودي تدعو إلى التوحد الأممي بقيادة الشعب المختار، وتحقيق نبوءة النبييم التي وردت في الأسفار التوراتية الخمسة واستمدت ثيماتها من تاريخ الديانات الأسطورية المشتركة من تراث الشعوب القديمة، ويضعون على غرارها تصورات وصيغ وشرائع تضمن لهم تسيدهم على الأرض وما ملكت تحقيقاً للمواثيق والعهود التي أبرمت مع إله السماء الأعلى، وجعلها مهياة لأن تظل قابلة لإعادة إنتاجها، وقولية التراث الأسطوري المسيطر عليه في كل عصرهما تضمن لهم تحقيق مآربهم، وأن المسار الذي حدده الإله الأعظم أمر مقضي ومحتوم، وسيصل درجة كماله عندما يبلغ التاريخ منتهاه، ويتحقق الفرض الإلهي المتعلق بالقيم الأخلاقية العليا التي تحدد مستقبل البشرية الموعود، ولا مندوحة، تم السطوع على التعاليم الروحية للديانات القديمة من قبل الفكر الصهيوني في العصر الحديث لوضعه قيد الاستثمار السياسي والاقتصادي والاستعلاء والتسيّد، يقول ((يهوه))^{*} لموسى : ((يطرد من أمامك شعوباً أكبر وأعظم منك ، ويأتي بك، ويعطيك أرضهم)) - سفر التثنية - كما خصهم الإله يهوه بالأمم وما ملكت ميراثاً لهم ((لنسلك أعطي هذه

* - من المشكوك فيه أن يهوه اسم علم وليس إلهاً، ولعله ابن إله.

الأرض)) - سفر التكوين - إله خصهم من دون شعوب الأرض، فجعلهم شعباً مقدساً لإله معبود، ومتفوقاً ومنتخباً ومتميزاً، وجدير ببناء حضارة إنسانية فريدة تقود العالم، فترسخت في أذهان كهنوتها ولساداتها وحاخاماتها أنهم خلقوا من ماهية الرب، فوقعوا في مفازة العنصرية والانغلاق والانعزالية ونزعة الترفع، وأخذت القناعة طابعاً قدسياً يشدها رباط علوي أبدي يقول ((يهوه)) لصهيون : ((بنوا الغريب يبنون أسوارك، وملوكهم يخدمونك ليوتى إليك بغنى الأمم، وتقاد ملوكهم، وأن الأمة والمملكة التي لا تخدمك تباد)) - سفر أشعيا - وترى الفكر الصهيوني يدعو إلى لمّ شتات اليهود بنزع ديني عرقي أسطوري وهمي لغرض ((مادي)) بحت ((مال وتجارة)) وتجدهم عبر التاريخ يشكلون طبقة ترتبط عضواً بالطبقة الارستقراطية الحاكمة ؛ وقمين في القول، من الملاحظ ظلت الحكومات بحاجة إلى خدماتهم الفكرية والعلمية والمالية والتجارية، وخاصة في المرحلة الاقطاعية في أوروبا التي نشطوا فيها بشكل بارز ومتفوق، لكنهم انتكسوا إبان النهضة الأوروبية أي أثناء شروع الصناعة في المدن تسيطر على النظام الإقطاعي المدعوم بالأسمال، فتقلص نفوذهم المالي والتجاري والزراعي، لكن بعد بروز بروتوكولات صهيون عام ١٨٩٧ اشترعت تظهر ملامح تأسيس منهجية عقائدية ((أيدولوجية)) بمثابة قاعدة لإشادة بناء كيان صهيوني عالمي تنزع إلى بسط سيطرتها على مقدرات الشعوب وأنظمتها بحجة تحقيق نواميس العقيدة العبرية في الظاهر، وتملك اقتصادات العالم في الباطن.

ينظر المؤرخ العالمي ((أرنولد توينبي)) إلى ((أن اليهودية قد فقدت مبرر وجودها حالما ظهرت المسيحية، وشعرت بأنها غير قادرة على إتمام رسالتها

الروحانية العالمية، وتحولت إلى شعب متحجر)) وطفقت تتطلع في العصر الحديث إلى خلق إمبراطورية مادية هي ((المستقبلية الصهيونية)) عن طريق اتباع أساليب العنف المختلفة كما حدث ((للمستقبلية اليهودية)) إزاء الرومان، غير أنهم تمكنوا من إثبات موجوديتهم حينما كسبوا عطف العالم إزاء ما لاقوه من اضطهاد على يد النازية، وسبق لهم أن اضطهدوا بسبب ممارساتهم التي اتسمت بالعنف والمناورة والفتنة والقتل، فقد تم طردهم من انكلترا في نهاية القرن /١٣/ ومن فرنسا في نهاية القرن /١٤/ ومن اسبانيا في نهاية القرن /١٥/ ثم هاجروا نحو أمريكا في القرن /١٩/ ومن الملاحظ، بدأت حروبهم المدمرة مع العرب في نهايات القرن العشرين، فأقاموا دولتهم المزعومة بالعنف، الأمر الذي جعلهم ينقلبون في نظر التاريخ من ضحايا إلى سفاحين، ويمارسون في تعاملهم لمبادئهم الصهيونية بطرائق لا أخلاقية، وتلمس في أنساق تعاليمهم بنى روحية وفكرية تعبر بشكل جلي ومفصوح عن عقل تسلطي وهمجي وعدائي لكل شعوب الأرض، وها هي ما فتئت تلعب دوراً مدمراً بأمن وسيادة واستقرار العالم برمته، ولقد أثبتت دون مرية الوقائع التاريخية، أن قيام الحربين العالميتين كان من ورائها العقل التسلطي اليهودي الصهيوني، وما كان وعد بلفور وبنود معاهدة فرساي إلا استنفاراً استغلته الصهيونية على ألمانيا النازية التي اضطهدت اليهود، وها هي تسعى بنفس الأساليب للهيمنة على الشرق بكافة المستويات والأصعدة السياسية والجغرافية والاقتصادية والثقافية والروحانية والتكنولوجية والمعلوماتية والنووية، وذلك من خلال مراكز الأبحاث والدراسات الاستراتيجية العلمية، من أجل السيطرة الذكية على ثروات بلدان المنطقة، وعلى وجه الخصوص النفط ومصادر الطاقة والمياه

المختلفة، ومحاولتها أجندة كل القوى المنتجة المتاحة لتعزيز الدولة العلمانية الإسرائيلية، لقد استخدمت الإمبريالية العالمية الحركة الصهيونية أداة حيوية لتمرير مشاريعها الكونية، ودعمت الكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة ليكون كياناً مستوفياً شروط بقائه كدولة اعتبارية ((دولة القدس الصهيونية)) في الشرق كله، ويذكرنا هذا الكيان بـ ((دولة القدس الصليبية)) التي دامت قرابة مئتي سنة، لقد قال الزعيم والمفكر الصهيوني ((حاييم وايزمن)): ((إن الشرط الأساسي لتحقيق المشروع الصهيوني وعودة اليهود إلى أرض أجدادهم، التركيز على التراث التاريخي)). ومن حيث لا تدري الشعوب وتحتسب قبلت بالفكر الصهيوني، وتم تمريق الرأس مال اليهودي، فكان دحراً للعقل الإنساني، وتفكيكاً لقضاياهم، وتحريفاً لتاريخه، وتشويهاً لأخلاقه، واستلاباً لثقافته، وتزييفاً لدينه، وإفراغاً لحضارته، ولاغرو في أن أمريكا قد لعبت مع بريطانيا دوراً حيوياً في إنعاش الفكر الصهيوني الذي كاد أن يحتضر.

إن تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية ملطخ بالدم والعار، فهي صانعة الإرهاب وراعيته في العالم، فمنذ مطلع القرن التاسع عشر حتى الآن، قامت باعتداءات إرهابية على ما ينوف من /١١٠٠/ اعتداء على شعوب مختلفة، دافعها الاستعلاء والهيمنة والقرصنة، منها الفيتنام، كولومبيا، تشيلي، بوليفيا، غواتيمالا، السلفادور، يوغسلافيا، سوريا، لبنان، فلسطين، العراق، وجزر المحيط الهادي، ولإسرائيل الدور الأكبر في ترويض شعوب المنطقة، حيث تعيث الآليات العسكرية الأمريكية خراباً ودماراً وقتلاً في العراق وفلسطين، وما تمارسه من أعمال إرهابية عسكرية، إنما هي ترويع بغاية تحقيق إرهابها السياسي والاقتصادي والديني والثقافي، وكل هذه

الألوان الإرهابية تتطوي تحت ما يسمى بـ ((العولمة)) التي تضمن لهذه الشعوب الحرية والديموقراطية والرفاه وحماية حقوق الإنسان، فمنذ عام ١٩٦١ قامت المخابرات الأمريكية باغتيال أكثر من ١٠٠٠ / شخصية وطنية في العالم بالتعاون مع منظمات تدعى الدفاع عن اليهود، ومنذ ٥٥ / عاماً تشرف الولايات المتحدة على معسكرات تدريبية إرهابية وعلى معهد في ولاية جورجيا لتدريب عناصر إرهابية يطلق عليها ((ويسترن هيمي سفير)) للتعاون الأمني، وما زال يُخرج عشرات الألوف منهم.

إن المتتبع لسيرة الوعي الأسطوري، يجد أن ارتهاناً ثقافياً واستتباعاً سياسياً متلازمان مع تعاليم أسطورة البدء التي ظلت حجة مرجعية حافظ عليها المشتغلون على نسج حكايا تراث الأجداد التي تؤلف المحتوى الروحي للقيم الدينية المعتبرة، والملاحظ أنه كلما جاءت مرحلة، جرى تعديل المفاهيم البدئية بما لا يتعارض مع المسنّات السرّانية للنص الأسطوري، يقول يهوه : ((من صهيون تخرج الشريعة، ومن أورشليم كلمة الرب، فيقضي بين الأمم، ويؤنب شعوباً كثيرة، فيطرقون سيوفهم محارث، ورماحهم مناجل)) - سَفَر أشعيا - .

سأعرج إلى قضية جد حساسة، ولا أود التعمق والإسهاب في شرحها في معرض حديثنا عن الدين والعولمة وما بينهما من تأثير أسطورة البدء في الأحداث التاريخية المشكل متنها وأنساقها وتعاليمها من لمية الديانات الأخرى، ما سبق منها وما لحق، فالديانات في حقيقتها جاءت نتيجة حتمية لمقتضى نفيين متأصلين في النفس البشرية، يأخذان خطين متعاكسين في السلوك البشري، هما الفضيلة والرديلة، أونجدي الخير والشر، والعنف ذلك البلاء الأزلي المتأصل لعنة إلهية في أنفس الشاذين والمنحرفين. ولا ندري ما

إذا كانت لعنة أرادها يهوه للشعوب من غير اليهود المصطفين، ونعمة أرادها الرب لشعبه المختار ١٩ وحسبنا، لو كان الخير سائداً، وانتحى طريقاً كالصراط، لما وجدت الخطيئة، والعكس صحيح أيضاً، ولعل مبرر وجود ظاهرة الدين في حياتنا الأناسية هي الخطيئة أو المفسدة

أو الانحراف التي تخالف المسنّ الجمالي والقيمي الذي خلقه الإله، ويتبدى لنا إن أفحش الخطأ لدى الإنسان اكتفاؤه بذاته، وهذا من أسباب بروز ظاهرة الأديان، وينبغي التذكير بأن الفكر العولي يحفز الذات نحو الحرية الفردية كي تفهم حقيقة ذاتها خلافاً لما جاءت بها دعوات الأديان الأسطورية والفلسفية والسماوية، وإذا ما تمعنا في الديانة المصرية القديمة لعبادة الإله ((أوزيريس)) نجدها تتطلع نحو فكر ديني راق حول الروح وخلودها، وعبادة إله واحد، وأما أعداء أوزيريس فهم، المجاعة والشرور والموت، بيد أن أعداء ((يهوه)) الإله اليهودي المفترض فهم البشر، هؤلاء الناس الذين يتعرضون للاستلاب والنهب والغزو والذبح، ونرى أن الأوزيريسية تهيب بالناس تنمية الروح والإيمان، وتبشر بميلاد جديد، وتحطيم للخطايا، وتؤكد على الصدق والتقوى والإخلاص في العمل، أما صيحة ((يهوه)) لموسى : ((قم يا رب من تابوتك، فلتبدد أعداءك، ويهرب مبغضوك من أمامك)) كانت قد استمدت حرفياً من صلاة المصريين لأوزيريس^(٣). وتابوت ((يهوه)) استنسخه موسى من تابوت أوزيريس مؤملاً أن يقيم بشرائمه ملكاً، لكن تلك الشراذم استدارت فافترسته ودفنته في قبر مجهول... وتابوت ((يهوه)) يقودها إلى جعل الحياة جحيماً على الأرض لكل الشعوب التي اشتتت أرضها^(٣).

2 - عن كتاب ((السحر والتوراة والعهد القديم)) - شفيق مفار - ص ٢٨١

3 - عن كتاب ((السحر والتوراة والعهد القديم)) - شفيق مفار - ص ٢٨٦

من الملاحظ أيضاً أن الشعارين المتمثلين ب الأيقونة السباعية، والنجمة السداسية تم انتحالهما من الديانة المصرية، وأن منشأ نجمة داوود مجرد تهيئة سحرية استسخت من شجرة الحياة المصرية التي تمثل الأقطاب والاتجاهات الأربع والمناطق الاستوائية على الأرض، والنجمة مشككة من هرمين متراكبين، ولعل تأثير الماسونية في الحياة الاجتماعية والدوائر الحكومية في الولايات المتحدة الأمريكية جعل منها أن تتخذ من النجمة السداسية خاتماً حكومياً رسمياً، وفحوى القول الذي أود أن أخلص إليه حول حقيقة الأصل التاريخي الروحي والأخلاقي للمعتقد الديني، أن الأخلاقية والجمالية التي شكلت العلاقة القيمة في عبادتنا ومعتقداتنا وتقاليدنا الإنسانية عريقة وقديمة قبل أن تظهر التوراة بنبوءاتها الأسطورية، ومن مصادر التراث الإنساني استمدت الموسوية أنساقها وبنائها وتعاليمها، بالرغم من تعرضها للانتحال والتحريف والتزييف من قبل الكهنة اليهود، فالعولمة ترى في منهج التوحيد ((العود الأبدي)) خلاصاً سرمدياً من البؤس والنزاعات وأشكال الصراعات، والتوحيد نظام نمطي واحد ((إنموذج أمثل)) يشمل كل الأنماط، ويخضع لوحدة التعاليم في كل منظماته الدولية مؤسساته وأقاليمه واقتصاداته وثقافته وتجارته ومعتقداته وتقاليده، ومن المعلوم سعى أنبيأؤنا ورسلا الأوائل صوب هذه التوحيدية، ودعوا إلى وحدانية الإله، ووحدة الإنسان، ووحدة القيم والتعاليم، وإن أهم ما تصبوا إليه العولمة التوحيدية هي وحدة الهدف لبناء عالم إنساني سعيد، وأما المستقبل الذي يتعين الاشتغال عليه دوماً هو العودة إلى التوجهات السالفة، ومن الطبيعي أن العودة ضرورة تملئها الوقائع الحتمية، فمن الممكن أن يحصل التحول من جحر الاختناق والمناخ الذي لا

يصلح لحياة مستمرة إلى محيط أرحب وفضاء أوسع وأكثر صلاحاً ونقاءً من حيث يتم خلق إمكانات وظروف تساعد على إعادة البناء وإعادة إنتاج الأنماط المتكيفة مع المحيط المعاش. إن العولمة التي تنتهج الاتجاهات الماضية كوعي راق متعال يمثل العلم والثقافة تبحث عما يميزها عن أمم الأرض، فهي تتمثل التعاليم الروحية للبدء الأول التي استفاضت عنها كل التعاليم والقيم اللاحقة، إنها نظرة عولمية متعالية، وشاملة تحتوي الذوات الأخرى في بناء هيكل هرمي، وكونية العالم تتوقف على موضوع دمج المجتمع العالمي لإمكان إلغاء الفجوات العازلة بين الشعوب التي تحول دون سرعة التحول أو التغيير.

إن الصيغ النبوية للفكر العبراني عن ملامح المستقبل كانت ضرباً من التخمين والرجم بالغيب مع ثمة حقائق، وتبغى من ذلك حث الناس على التغيير من أنماط سلوكياتهم الراهنة، منطلقة من قناعة أن المستقبل ليس قدراً حتمياً مسبق الصنع، بل أن الظروف والتحويلات والثقافات والمعطيات البشرية هي التي تحدد سيرورة الحدث التاريخي، وتصنع ملامح المستقبل، وتغير الواقع، وترى التوراة في هذا المنحى أن ((يهوه)) حر في تغيير رأيه ما لم يغير الشعب طريقة حياته، فالحرية حق مشروع لخلق الناس أنماط حياتهم، وإعادة النظر في الفكر السالف والأوضاع الماضية، وأنهم بحاجة إلى حداثة متواصلة، ومستقبل يتجدد كالماء المنساب، حداثة معولة شاملة تتسجم مع نبوءات التغيير، وحداثة التخمين، وراهن منفتح، ومستقبل متحرر من كل المرتهنات، وحرية التغيير في الراهن، وتغيير الحريات في المرتهنات هي إفصاح عقلائي جمالي عن مستبطنات الذات، وبوصف الحرية روح تعبر عن ماهية الذات العارفة، فهي مقرونة بحرية روح ((يهوه)) في عملية التغيير

للفكر والسلوك والفعل المعارض لأسطورة البدء التي تتصدى لكل المفاهيم والرؤى التي تفقد الحقيقة مصداقيتها وتخرجها عن تقاليدھا المتوالدة عبر المراحل التاريخية، والتي تتمرد على سلطانها، كما تخضع حرية الفرد لتأثير قوة جذب واستقطاب الأسطورة، وتحاول دغم الذات في ذوات الآخرين، والتحول هو عولمة الذات وقولبتها وجعلها انعكاساً تاريخياً لذاتية البدء في تطلعها نحو الخلاص.

إن التجليات المشهدية لكل طقوسنا القيمة ليست إلا تعبيراً ضمناً عن الالتزام بالعروة الوثقة الممثلة بالأصل الأسطوري، وربطنا بالتعاليم أمر حيوي للتعاقد الاجتماعي، ووضع الوعي في سياق التحولات، والحرية التي تدأب عليها تعاليم الأصل في سيرونة الأبنية الأسطورية هي مقيدة بأصفاة الحرية نفسها، فالحرية المعقلنة لا تستطيع الخلاص من سحر الحرية نفسها، فالمقل هو القيمة الشاملة والمطلقة، والانعتاق هو انتباز عما هو مقنون، وبالتالي تدخله عالم اللاحقيقة والبلاهة والته.

تتوقف كل طبخة مستقبلية في حولة التاريخ على مرآة الاستساخ من الخلية الأساس، خلية البدء للنبوءة الأسطورية الأولى، وتتركز معاييرها على ثلاثة قوائم تشكل البنية الهيكلية لكل المستقبلات التاريخية، وهي العقيدة والسياسة والمال، أما الهوية ((كجوهر)) تبقى ((هي هي)) في كل المستقبلات الجارية مع السيرونة، بيد أن المعطيات ((كشكل)) مختلفة في أدائها ووقائعها ومفرزاتها.

لقد مورس مبدأ الاندماج العولمي على أسس منهجية النظام العولمي في أفريقيا من بدايات المرحلة التجارية للرأسمالية الأولى لأوروبا الأطلسية في القرن السادس عشر، وتحت هيمنة الاقتصاد التصديري ومن ضمنه تجارة

العبيد، وعملت على تفكيك المؤسسات والمنظمات الحكومية، واستعمار واستغلال ثروات الأمريكيتين وخضوع البلدان العربية لتبعية اقتصادية وثقافية وروحية، وبطبيعة الحال، فإن الاندماج في هذه الأقاليم والبلدان تختلف حسب الخصوصيات، ولقد توسعت صوب بلدان آسيا الوسطى والهند.. الخ. وتقحمها في مشاريع تنمية، وأثقالها بقروض هائلة، الأمر الذي أوقعها في عجزية مديونية يصعب سدادها وحتى أن نصف مواردها قد لا تفي لسداد فوائد الدين، هكذا يجعل الفكر والمنهج العولي في مسألة الاندماج، ومساهمة الوعي في سياق التحولات، وسحر الحرية، وتغيير الراهن، والتحرر من المرتتهات وفقاً للفقهاء الأسطوري، اندماجاً وتحولاً وتحرراً مأساوياً للشعوب، ولا يجلب إلا المزيد من الضعف والتدهور والانهزام أمام التحديات الجديدة من عصر الحداثة والتحديث.

إن نهاية التاريخ هو اسقاط لأسطورة البدء الأول، وقتل حرية الروح للذات العارفة في زمن العولمة، زمن الخلاص الكلي للناس، هنا يبرز بشكل جلي التناقض في جوهر البدء في تاريخ العولمة، ونهاية تاريخ العولمة، انطلاقاً من هذه الرؤى المنغلقة على ذاتها، والمنغلقة على ذوات الآخرين عبر مشهدية التّوحد ((الاندماج)) في أممية الرأسمال؛ والسؤال الجدير في الطرح، هل يفرض الفكر العولي فكراً مضاداً؟ أعني هنا فكر عولمية النخبة المستغلة إزاء فكر عولمية الشعوب المستغلة؟ وهل تتخلق عنها مواقف ورؤى وقيم وأفكار ونظريات تتوحد وتتمترس في خندق أممي يقارع ظاهرة العولمة خارج كل الحدود لتكوّن حركة مضادة؟

ما زلنا مرتتهنين لمحكومية الصراع الأسطوري، ومتسلحين بتقاليد مواريتنا المنبعثة من موغلات الماضي، ولاتني في كل مرحلة حضارية تفرز

مفاهيماً وتوجهات وأيديولوجيات بما يتناسب مع المرتهن الأسطوري، وأن النقيض الذي يتورم في رحم العولمة سيتم استئصاله بعد اكتمال حجمه، وأحسب أن الخلاص من داء العولمة اللانمطي يكمن في نقيضها، والتحويلات التي تفرضها سيرورة النشاط البشري في توالدية الأنساق الحضارية كفيلة بخلق التوازنات الحتمية في صيرورة الفعل التاريخي للإنسانية، فالمنظور النبؤي الغائي للامح المستقبل الإطلاقي للمصالح المتأصلة في كونه تتسم بغايات محدودة، هي صيغ عاقرة، علماً أن الانفتاح الإطلاقي غير المشروط في بناء مستقبلية شمولية تحرر الراهن من مشروطية السالف في كل تقاليد وقيمه ومفاهيمه، فهنا يكمن النقيض الآخر القاتل للفكر الشمولي أو العولمي.

إن المستقبلات المتغيرة تخضع أيضاً الجانب الثقافي لمعادل التغيير حكماً، ما يتوافق ويتسق مع نهج التغيير، وأرى بأنه ليس للثقافة مستويات ومؤشرات تفصل ما بين ثقافة سائدة وثقافة سالفة، مادام هنالك تواصل مرحلي يربط اللحظات المتخلقة ببعضها، وأن التراكم المعرفي متمثل في اللحظة الثقافية عبر اللحظة التاريخية المعاشة، ومسألة التقدم الثقافي أو المعرفي، هو حاصل لمية تتناغم مع معطيات الواقع، وتضم في نسيج أنساقها تقدمية الماضي، وإذا ما تابعنا الحركة التقدمية الفكرية أو الثقافية بعامة، لتبين لنا أنها تخضع لمبدأ النفي، ويتم نقضها وتفكيكها وزوالها حيناً، هذا إذا تعذر انسجامها مع الواقع الموضوعي، فتغدو في لحظة تاريخية متحوّلة أشد رجعية، من حيث تفقد شرعية وجودها، وتمسي معيقة لمسيرة الراهن وأهدافه، من ذا يمكن القول بأنه يتعدّر على الفكر العولمي التبرؤ بمستقبلية يقينية لما هوآت، فالتحويلات أو المتغيرات تخضع حكماً

للافتراضات والاحتمالات الاستقرائية ولا تنطبق في أكثر التصورات المنهجية مع مرتسمات مستقبل واعد، ومراصد قوانين التطور الاجتماعي والعلمي والسياسي والثقافي، فعالمنا يحدوه الأمل في الخلاص من مآسيه وخوانقه ونزاعاته وصراعاته، ويفرض سياق الكلام سؤالاً مشروعاً، ماذا فعل التقدم الثقافي والعلمي والتكنولوجي والصناعي منذ عهد النهضة حتى الآن غير نشوء ظواهر الصراع المحموم القائم على الاستعمار والاستغلال والحروب والنهب والدمار، وكل أشكال الممارسات اللاأخلاقية، الأمر الذي نجم عنها العودة بالشعوب إلى الخلف، فماتت الأحلام الوردية، واندثرت نبوءات الخلاص، وأبيدت حضارات راقية، وشيدت على أنقاضها امبراطوريات عاتية، فهلا نحن هنا ننتقل بفضل التقدم من المعقد إلى الأسهل أم العكس؟ سادع الجواب للعقل المتصور، ولمقاييسه الحكيمة، والمنطق، والنقد، والفلسفات الأخلاقية التي رصدت الأحداث وتحولاتها وانتقالاتها عبر تاريخنا الإنساني المضطرب. إن بين تعاليم البدء الأول وعصر العولة تاريخاً من انتصارات الفواجع اللاأخلاقية، إنه صراع على تجسيد المآسي والمراثي الناجبة.

إن حلم الأدب والفن والفكر بالمدائن الفاضلة كان مجرد مخيال ذهني، وأن ما كان يجري على الأرض كان مجرد عبث ذهاني، تتمظهر صور أخلاقية نقية، وتظهر تصورات أخلاقية فاسدة، ويتخولق الارتياب كابوساً يثقل كواهل كل المراحل، سواء في لحظاتها الآنية أم في مستقبلاتها المأمولة. إن العلم الذي يمثل أهم جانب في المعمار الثقافي، كان موضع أمل في حياة سعيدة، ما فتأ في مراحل ما موضع رعب متأصل، فهل العلم السبب الرئيس في تدمير الحضارات، أم الضائقة الاقتصادية المصطنعة، أم الانتشار

العقائدي، أم التعميم الثقافي، أم التوظيف الرأسمالي.. أم .. ؟ لا ندري يقينياً من المسؤول عن زوال الحضارات ؟ هل هو الخطأ في فلسفة استنتاج ما مضى، أم في فلسفة استقراء ماضي، أم ناتج تأليه المال وتهميش الإنسان ؟ تبدو أن كل أشكال التعابير التي تُقلد مظاهر الحياة وتحاكيها هي ضرب من العبث أو اللامعقول المنظم، ففي كل مرحلة تاريخية يطرح الغرب الذي انبثق من دياجير التخلف الحضاري أفكاراً وقيماً ونظماً تتصالح بها مع الواقع الاجتماعي والطبيعي والديني، فدعت إلى أجندة كل الرؤى الفكرية للاحتذاء بالأنموذج الثوري، وتمثل المتغيرات، وتعميم التجربة، وإقامة الدولة ومؤسساتها وتحالفاتها الخارجية على أسس قومية لا على أسس ديمقراطية، مثل التحالف القائم على العقد الاجتماعي من بعد أن فصلت الدين عن الدولة، بيد أنها ظلت مرتهلة لمشروعية روحية دينية ((ميثولوجية)) كون مرجعيتها مستمدة من إرث تاريخي قديم، وتوحد هذه الشعوب خصائص ذات أصول أوجدور ماتزال تتقلد مكانة بارزة في التركيبة الاجتماعية لهذه الشعوب أو القوميات، ولعل هذا الارتباط بالماضي أفقد الرؤى فعلها وتأثيرها عبر سيرورة التحولات التي مرت بها دول مثل فرنسا وألمانيا وبريطانيا وأستراليا وأمريكا والاتحاد السوفيتي، ما طفقت أن انتشرت وسادت العمومية القومية، وتم تصديرها إلى ما وراء البحار، فتلقت الشعوب الأخرى هذه الأفكار وتمثلتها دون عناء منها، وذلك بحكم أن شعوب العالم الآخر متماثلة في التركيب القومي، أي أنها نشأت حضارياً على أصول ((ميثولوجية)) دينية، وقبلية، وتتمتع بخصائص أمة مكونة من وحدة العرق والدم والعقيدة واللغة والتاريخ، إلا أن التحولات الكبرى ما بعد النهضة الصناعية في أوروبا وأمريكا، أبرزت الفكر الديمقراطي بديلاً عن الفكر القومي،

خاصة بعد نشوء الرأسمالية الأوربية والأمريكية، لا يسع المقال استعراض أشكال الديمقراطية التي مُرسّت عبر فكر الحداثة والتحديث والتّوير من قبل، فأورثت تقاليد ديموقراطية وانفتاحاً حراً على معطيات الحياة، وتعميماً لهذه التجربة، ثم ظهرت أشكال من الديمقراطية البرجوازية تحولت إلى قوة رأسمال، ما لبثت أن ارتقت إلى مرحلة الإمبريالية، وشرع يتبلور الفكر العولمي المعاصر الذي نحن بصدد دراسته وتحليله.

إن الانتقالات التي مرّ بها الوعي الإنساني عبر مختلف الأنماط الحضارية منذ البدء الأول للوعي الأسطوري ((الميثولوجي)) والقبلي، والألهي، والقومي، والديموقراطي فالعولمي، وضع حدوداً ونهايات وتعميمات ونماذج لفعها بملاءات قدسية لأئمس، كرسّتها النُخب العليا التي تدير شؤون الشعوب والمثلة ((بالقوى المركّزة)) وتحولت هذه المرتسمات أو التعميمات منهجاً استقطابياً أو الحاقياً (incoFporation) أو اندماجياً (assimilation) أو شوملياً، وأخذ يوسع مجاله الحيوي منطلقاً من منظور القوى، فالفكر ((الميثولوجي)) الذي ما برحت كل أنساق الوعي التاريخي تشتغل عليه، رجعت إليه وشرعت في تفكيكه حينما شعرت بفقدان صلاحيته ونفعه، ولم يعد قادراً على تحقيق أهدافها ومصالحتها والانسجام مع تطلعاتها، فانطلقت من الحيز القومي المتعشق مع الموروث الروحي والقبلي والعرقى إلى الحيز الأممي الواسع المتعشق مع مبادئ الحداثة والديموقراطية المتعددة القوميات والأعراق.

إن العود الأبدي الأسطوري الموسع ظل رهين محبس النزاع النبوي ((الميثولوجي)) ينتقل ويتحول وفقاً لتوجيهات كهنة إله الرأسمال الأزلي، ويحسن بنا التنبه إلى أن جُلّى الأنماط الواعية في مختلف التشكيلات

المجتمعية وكل ما أفرزته من مفاهيم وقيم وآداب وفنون وفلسفات وقوانين.. الخ كانت تحاith وتتأغم مع نبوءة البدء الأسطوري الأول، وهي مكونات إلحاقية آنية تخدم هيمنة الفكر الأسطوري واستمراريته عبر المراحل التي مر بها الوعي الخلاق الذي كان المحرك الناظم لآليات البنى

الحضارية، ولكن يمكن التخلي عن كل هذه الأنماط في أية لحظة تاريخية عندما تغدو نقيضاً يحول دون توسعها الحيوي في تحقيق المصالح.

بعد الحرب العالمية الثانية انهارت كل أشكال الاستقطابات المحايثة، وجرى تكتيسها من على طريق الرأسمالية تمهيداً لمرور موكب العولمة، وأن أهم ما ينبغي اتخاذه من إجراءات كونية لتذويب الفارق أو الخلاف بين الخصوصية والعمومية هي التطلع إلى تطوير الفكر القومي المحايث في اتجاه الديمقراطية والحرية كي يواصل التوسع العملي مسيرته، فتتكيف الحياة الإنسانية قاطبة مع معطيات ومقتضيات الأوضاع الراهنة، فالبدء الأول دائماً خلاق ومؤلق ومتجدد بفضل متوالدت المراحل الاستراتيجية لحركة الفكر النبوي قد نُخمن أن كل مرحلة منفصلة عما سبقها، وكل تجربة تختلف عما سلفت، هذا كما يلوح لنا في الظاهر، بيد أنها في الحقيقة متصلة بكل الميادين التي يتخلقها الوعي الإنساني في العمل على فهم الواقع وتغييره من خلال سيرورة التخلفات المعقدة المبهمة التي تتنافى مع كل ظروفها ومعطياتها وذلك لإمكان تجاوز منهجية أو أيديولوجية المرحلة، ففي الفكر العملي لا تنطبق الحسابات التاريخية على مبدأي الظروف الذاتية الموضوعية المتلازمتين في أية حالة من حالات التحول على الرغم من توفرهما، فالظروف محكومة بمشروطية التبدلات الدولية التي يقررها المركز، والتغيير أو التحول بنظرنا لا يتم إلا عن طريق مقتضيات

الفكر الأسطوري؛ وهنا لا أود الدعوة إلى الثبات والركون لمشية أزلية النبوءة، وسرمدية حقيقتها، وقدرية مقتضاها، ولكننا نرى أنه ما دمنا ضمن الإطار الروحي الميثولوجي، ونرتدي قلنسوة الماوراء، ونتشبث بالساكن المقدس في كل تقاليدنا الموروثة منطلقين من مفهوم قدرنا المحتوم في معظم سلوكياتنا وأفعالنا ومعتقداتنا وألوان تفكيرنا، فإن هذه الرؤى مشروعة في كل مشاريعنا، غير أنها من الوجهة الأخرى صائرة إلى ما لا يُحمد عقباه، إن عالم اليوم يسير في اتجاه التوحيد العالمي، وأن المناداة القومية والأممية والاقليمية والقارية بالوحدة والاندماج، هي نزعة نبوءة التوحيد الأسطوري بغية إعادة صياغة العالم من جديد، ورغم المناداة بالشمولة وكونية الدنيا في الفكر العولي إلا أنه يصبوا إلى تفكيك القوى المتشؤمة في آن الوقت، فالوحدة قوة مضادة لقوى الرأسمال، إلا أن تحالف القوى المفككة من بعد تمثلها الفكر العولي تُشكل قوة تحصينية لهذا الفكر، فالتفكيكية والشمولة تتساوقان في لعبة الفصل والوصل ضمن وشائجية مُحكمة، وحصل أن انفصلت كثير من الأنظمة والمنظومات والأقاليم، وأكدت انتماءها أوهويتها، فدعت إلى حكم ذاتي انفصالي، سواء كانت على المستوى القطري أم الأقليمي أم الدولي أم الاتحادي كما حصل في يوغسلافيا والاتحاد السوفيتي، واليمن، وقضايا عالقة كقضية كشمير والصين والسودان.. الخ.

إن التكهن بما سيحدث في المستقبل مسألة لاتلامس الحقيقة ((Fact)) فالحقيقة هي كل ماوقع وليس كل ماسيقع، إلا في ثمة حالات استثنائية، والتكهن بمعطيات ما على ضوء ماوقع أمر لا يُحتمل التصديق والوثوقية، قد نستطيع التكهن في المستقبل في موضوعة القوانين الطبيعية،

كحركة الفلك والظاهرة الشمسية، وتقلبات المناخ، وحركة القوانين الاجتماعية، وظاهرة المكتشفات العلمية، والتقلبات الاقتصادية، والرؤى الفكرية، فليست بأي حال إمكان اعتمادها حقيقة مستتدة تسمح لنا بوضع مرتسمات عقلانية لبناء مستقبل أو استشراف مستقبل، وتبين لنا من خلال التجربة العلمية أن المعطيات التي تشتغل عليها في الواقع، رغم اتساقها وتصالحها مع سيرورة الأحداث، إلا أنها تأخذ منح مناقضة حيناً، ولا تتوافق مع المعطيات الجديدة حيناً آخر، ويستخدم الجدل قانون النفي في عملية المفارقات بين الوعي والواقع، وفي كل لحظة راهنة متقدمة هي حاضر مُعاش، واللحظة المعاشة هي المستقبل المتقدم في لحظاته، فالرؤى والتنبؤات والتخمينات الرأسمالية التي تتبع طرائق الاستثمار العالمي وأخص في القول ((الفكر الرأسمالي العولي)) الذي ينظر إلى المستقبل على أنه قوة رأسمال وسيطرة على مقدرات العالم، سواء أكانت مفاهيم أم مناهج، أثبتت دون مغالاة، عدم مصداقيتها وصحة تخميناتها، من حيث أنها عمّت الفوضى والاضطرابات، وازداد الصراع، واشتدّ النزاع، وساد الخراب.

إن مستقبلاً أحادي النظرة والجانب، أمر غاية في الحمق، ونظرة جد منقوصة ومشوهة لا يُضمن لها البقاء والاستمرارية، وأعني هنا أن البحث عن ضمانات وأمن وتوسع في الاستثمارات الرأسمالية دون حساب المعوقات المتعلقة بقضايا الثقافة والعقيدة والتقاليد والسيادة والعرف والحقوق، أمر غاية في العبث المدمر أيضاً، وتوضّح من خلال التجربة الفعلية أن الأخفاقات أو الأزمات التي يعانيها الرأسمالي العالمي ((العولي)) المعاصر ليست بسبب الموضوعات المادية، وإنما بسبب الرؤى النظرية والقضايا الروحية التي تشكل النسيج الاجتماعي والفكري الثقافي للشعوب نحن نقرّ بصحة الرؤى

الذاتية التي تطرح مفاهيم التنمية المنهجية للوعي العقلاني في بنائية مستقبلية ممكنة، إلا أن ضمان تحقيقها ونجاحها ضعيف أمام حجم المتغيرات الموضوعية الخارجية.

يتوهم الدارسون بأنه بواسطة أنساق الماضي وبنى التراث ومعطيات التاريخ يمكن دراسة احتمالات صناعة مستقبل يُرتجى، وتعزيزه، وتنميته بوصفه الأمل المخلص من قرينة البؤس، وخلق حياة إنسانية مستقرة، ولكن لما يؤسف له، كثير من النظريات قد دُحضت، ورؤى صارت محض أحلام، وخيالات وشعارات لم ترتق إلى مستوى التطبيق، وصياغات فكرية ((أيدولوجية)) لم تتسجم مع ظروف الواقع ومجريات الوقائع، ونبوءات أخطأت التقدير، وأنظمة وقادة أخفقوا في توفير مناخات السعادة والرفاه لشعوبهم، فوقعوا في مساءلات تاريخية قاسية، فأى مستقبل صائب ذلك ؟ وأية تنمية مسبقة التصور والفعل تلك ؟ وأي أمل أوفكر نرّميه في بئر المستقبل السحيق لنهل به سعادتنا الطموحة ؟!

في الكثير من الأيدولوجيات معان وشعارات وطموحات وأفكار قد تكون مسبقة الرؤيا، والبعض منها مستوحى من الواقع، ومطالب أخلاقية وقيمية وحضارية.. الخ.

إذا ما اعتبرناها فرضاً تشبه نبوءة تملّوها حقائق الواقع والمستقبل لأي شعب أو أمة، فإنها ما تلبث إبان تطبيقها على حيز الواقع أن تخفق، وينتج عنها أزمات ومساوئ وجدل ونزاعات، وبالتالي تؤول إلى آلية التفكيك والتقطيع، وأخيراً الانهيار، بوصفها تجربة غير متوافقة مع حقائق الواقع ومعطياته الراهنة.

ما جدوى الرفاه والسعادة ؟ وما نفع الأحلام والطموحات التي ينشدها إنسان هذا الكوكب مادامت معظم موازنات العالم تُرصد للتسلح ؟!

وحدها أمريكا الداعية إلى الديمقراطية والحرية والرفاه، وراعية السلام العالمي، تتفق على إنتاج أسلحة الدمار ما يقارب من ٣٠٠ / مليار دولار سنوياً بشأن تحقيق مخططاتها الاستراتيجية ومطامعها الاقتصادية، وتتمية رأسمالها على حساب تردي الواقع الصحي والتعليمي والفقر والبطالة.. إلخ ولوسألنا عن أسباب قيام الحربين العالميتين، لوجدنا السبب نفسه والطموح المتكالب تمثله قوى متمركزة كانت قد تحالفت الامبراطوريات العظمى ضد بعضها البعض بغية اقتسام مناطق النفوذ والمستعمرات واستغلال ثروات الأمم، بيد أنها انهارت وبرزت أمريكا والاتحاد السوفيتي قوتين اقتصاديتين وعسكريتين على ساحة الصراع الدولي، ومحاولة أمريكا إزالة الاتحاد السوفيتي عن الوجود لفرض هيمنتها تحت ما يسمى بالفكر العولمي، ووفقاً لما تقتضيه مصالحها وأهدافها، والحقيقة التي أثبتتها الأحداث والتجارب التي مارسها معظم الإمبراطوريات السالفة، كانت القوة العسكرية هي الأداة التي تحقق أولاً، الخروج من الأزمة الاقتصادية للمجتمع الرأسمالي، وثانياً تأمين المصالح الاقتصادية الخارجية التي تضمن التوازنات مع أزماتها الداخلية، ويعتبر هذان السببان الرئيسيان في مقتل الإمبراطوريات وزوالها، وأرى أن الفكر العولمي يسوق النظام الامبراطوري الرأسمالي إلى أزميتين داخلية وخارجية.

إن الديمقراطية في الفكر العولمي تسبند إلى رأسمال السوق، ونظام السوق وديموقراطية السوق، وحقوق السوق، وثقافة السوق، وعقيدة السوق، والنظام الليبرالي هو النمط الذي يحدد وحدة القوى في نظام عولمي اقتصادي مفتوح تحت السيطرة المركزية، وتدخل في مجاله الحيوي أكثر البلدان فقراً تحت شعار ما يسمى بـ ((التمية)) والدعم المالي، ومنح القروض

الطويلة الأجل من المؤسسات التكنوقراطية العالمية، مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والأندية الدولية الأخرى، بغية دمجها وتبعيتها، ويبدو أن النظام العولمي الجديد يأتي عقب الصراعات والحروب، فتفرض القوى المنتصرة شروط الأمن والسلام وحق الاستثمار وتطبيع العلاقات بما يضمن ويحقق مصالحها، لقد وضعت الأمم المتحدة بعد توقيع معاهدة فرساي /١٩١٩/م تحت سيطرة فرنسا وانكلترا بحجة وضع أسس نظام دولي يضمن الأمن والسلام والتوازن في أوروبا والعالم بأسره، فبرزت الأهمية البروليتارية بدلاً عن القوى الرأسمالية الاستعمارية، وها هي الولايات المتحدة الأمريكية تفرض فكرها العولمي على البلدان المهيمن عليها، وسيطرتها على منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن لتمرير مخططاتها، وتبرير احتلالاتها للدول النامية والفقيرة معاً، بدعوى السلام والأمن والديموقراطية، ولعل أحداث الحادي عشر من أيلول هي نتيجة طبيعية لانتفاضة البروليتاريا المهيمن عليها ضد الرأسمال العولمي المهيمن على مقدرات الشعوب.

إن الديموقراطية لا تتصف الجوهر العقلاني للعولمة الثقافية والمعتدية، إذ أنها تقوم على إنتاج معارف وقوانين وديساتير وقيم ومناهج وفنون وآداب قابلة للاستثمار المادي حسب متطلبات السوق، وكلها ملفعة بوشاح من الحق والأخلاق والحرية وإرادة الحرية المحكمة، أما الذاتية فتتطلق من النموذج الفردي ليعمم على النموذج الاجتماعي في تشكيل الهوية الذاتية للأمة المتحررة من عصمة التقاليد التي تحجب فعل العقل المتور المنفتح على ممارسة نوازعه ومستبطناته وميوله ورغباته وطموحاته، بيد أن هذه الرؤى المنفلتة من عقالها في الظاهر لا تسمح قط بالتحرر من أسطورة البدء الأول الذي رُسخت تعاليمها ك معايير ثابتة وقوة أزلية تتسم بالشمولية، وتتطابق مع الأزمان والأماكن.

إن كلّ ما يُحايت الفكر العولمي الأسطوري منذ البدء الأول للنبوءة الأسطورية هي متحولات تتوجه بأمر قوى الأصل المتجذرة في أعماق التاريخ، وترتبط بها وتتوجه إليها، سواء في أضدادها أم في أشكال صراعاتها وموجباتها وتنافساتها ومنازعاتها، أم في تناميها أم في إخفاقاتها، ونلمس أن الفكر العولمي بدءاً من الصيغة الأولى للنبوءة وحتى الآن يجرد القوى المنتجة من الصفة الاجتماعية، وينزع عنها خواصها الأخلاقية والروحية والحقوقية، إن تجذير الوعي العقلاني لنقد نبوءة أسطورة البدء هو كشف عن ماهية العقل، وتحريضه للعمل على التخلي عن مصداقية الثابت الذي قاد البدء الأول لحياتنا الحضارية والمدنية، وفك السحر والوثوقية للرؤيا والخلاص من هذا الإرث الثقيل كي يتحرر ويتخلص الإنسان من مأساه، ويكشف عن ملامح ارتقائه وتطهره، ويفك سحر الرموز التي رسمها الفكر الأسطوري، إنها بحق أزمة حضارية وصراع حضاري بكل ما تتضمن المفردات من دلالات معانية عميقة، وأنها بحق أزمة فكرية وأخلاقية وثقافية ومعتدية واقتصادية وحقوقية وسيادية.. الخ.

أزمات تستحوذ على كل مناحي الحياة، أزمة تُحرك العالم بأسلوب العقل الآلي الذي تتحكم به يد السوق، وتقود هذا العالم السادر في هاويات جهنمية، ومثل العالم كمثل امرء يحفر بئراً عميقة فما يلبث أن يجد نفسه عاجزاً عن الخروج منها، وأجد أن معظم أزمات الحاضر والمستقبل واحدة في جوهرها منذ النبوءة الأسطورية الأولى، وستظل هكذا ما دام النافذ المحوري واحد، وقد تتغير كما يصطلح البعض على المعطيات أو تتحوّل الأشياء كل منها في مرحلتها وظروفها وإنتاجياتها وأنماط وعيها، إلا أن الماضي سيتكرر ويأخذ لبوساً آخر في المستقبل، وأن العودة إلى التجارب

التاريخية تكشف لنا المسارات العامة لأعظم الوقائع، بيد أن المفاهيم والحاجات والأفكار والنشاطات والمعايير والقيم والثقافات والعلاقات تتبدل وتتحوّل، ولكن دونما إحاطة واعية تامة أو كاملة بقضايانا المعقدة أو في اللحظات المختلفة الأوجه من الموضوعية المحمولة من حياتنا المعاشة، واستمراريتها لا تخضع لمقاييس أو معدلات في الخطوط البيانية إن صح التشبيه، فالحظات المارقة من التحولات الحضارية هي احتمالات مستقبلية غير محدودة، خلافاً لما رآه بعض المفكرين والراصدين لحركة التاريخ، وأخص الفعل أو النشاط الإنساني لهؤلاء الذين يصنعون المراحل والحقب، ويسبقون عليها مشروطيات ومحكوميات ومحدوديات في حين تأخذ مسارات متذبذبة، وهذا ما ندعوه عادة بفصام التحولات الحضارية والمشاريع الداعية إلى تأسيس أو إعادة تأسيس عقلاني لفكر تحرري ((بناء وعي)) متحضر للارتقاء بالذاتية المستقلة لكل شعب أو أمة، إنما هو طرح سطحي وساذج، فالمعرفة التي يتحكم فيها جهاز عقلاني ((فكر مركزي)) هومن يضع المنهجية التي تؤسس ظواهر الواقع، وهو الذي يخوّل لنفسه مشروعية إطلاق القرار، وأن الواقع المازوم تاريخياً يرث أزماته، وستلاحقه لعنة البؤس بوصفه فكراً ملحقاً برداء الماضي ورقاه وتعاويذه وسحره ونبوءاته. صحيح أنه يتحوّل مع لحظاته الراهنة، بيد أنه يظل خارج الزمن التاريخي، ويسكب نزوعه المحدث في قالب تعاليمه القديمة، وتلازمه عقدة الأمن والسيادة والعلو الذاتي أمام التحديات التي تهدده بالزوال بوصفه الأقوى والأرقى والأذكى في جوهر فكره وتراثه وأصالة تاريخه، فمن المحتمل لا يستطيع الوعي القاصر رسم صورة المستقبل وتأسيس عقلانية حدثية مهما أفصحت مقتضيات التجربة عن معان تؤكد صحة التطابق بين العقلانية والطبيعية، فضلاً على سيرورة

التطور المعرفي في ارتقاء اللحظات التاريخية وفقاً للمنهج الديالكتيكي الذي نرى فيه الأنساق التاريخية المتراكمة لتعاليم النبوءة.

إذا كان العقل هو عقل الواقع وإدراك معطياته، فليس الفكر المعاصر أوفر حظاً، ولا أرقى فعلاً، ولا أدق رؤية، فالعقل ((الوعي)) المتعامل مع الواقع دائماً منقوضاً، والنفي الذي يتعامل به مع الجدة للأشياء وجديدها يخضع بالضرورة لنفي آخر يفجر تجربته الداخلية كي ينقله إلى طور يتلائم وينسجم مع موضوعاته الحديثة، وترتكز نظرية العولمة على مبدأ التباير، إذ تعتبر أن لا تغيير يحصل ما لم تتوفر موضوعات التباير والجدل السجالي ((التناقض)) بينها، والذي يمثل الأداة الأساس في التطور أو الارتقاء على حد طبعاً تعبيرا أصحاب المنهج الجدلي ((الديالكتيكي)) ((Dilektic)) الهيفلي.

أطروحات لا أساس لها من الصحة إذا ما قورنت بمجريات الواقع وتاريخ النشاط الإنساني برمته، أن إخصاء الرؤى التي تدعو إلى تصويب مخزون الفاكرة من مواريثنا بواسطة النقد العقلاني الخالص، هي إحدى أهم طرائق المنهج العولي الذي يحول دون الإفصاح عن التعاليم المارقة عن الزمن الحقيقي للوعي العقلاني، وإفصاحه عن زيف الخير المطلق، والتضليل والتعمية وكل أشكال المدائن السحرية الفاضلة، وفلسفات التوحيد المجتمعي الكاذب ونهاية التاريخ، وحتى أعظم الثورات في التاريخ البشري تطبعت بطابعها وحاولت صناعتها بشكل أوبأخر، وجلّى الثورات ظلت رهينة النفي الجدلي في منظومة اللحظات المتعاقبة من سيرورة تاريخ البشر، وظل النزوع إلى الخلاص من المعايير الثابتة، ومازال خلاص ينفي خلاص في هذه الدوامة من فوضى المناهج والرؤى والثورات والأهداف.

إن فكرة التقدم وتاريخه لم يقوما على مفهوم عقلاني ناتج عن وعي الواقع فحسب، فالتقدم هو وعي مرتبط بصناعة تاريخانية، وتستند الصناعة إلى مبدأ القوة، والقوة تعرض صور الصراع على جدار تاريخ النشاطات البشرية، ولوعدنا إلى نشأت أشكال صراع الإنسان البدائي مع قوى الطبيعة وتعامله مع موجوداتها، مروراً بمختلف التشكيلات البشرية الجماعات القطيعية، والمجتمعية والحضارية من أمم وقوميات قام الصراع على الغزو والحرب والاستعمار والجريمة، فاللغة أو المأساة أو البؤس أو الأزمة هي سيناريوهات محبوكة في نسيج الخطاب الثوري عبر كل صور التقدم الإنساني، إذن يمكن القول أن الصراع ضرورة حتمية في الفعل التقدمي، ولا تعني البتة أن الاخفاقات الأشد ثورية ناتج خطأ في الرؤية وقد يرجع إلى فساد التصورات الذاتية للفكر أو المعطيات الموضوعية للواقع أو كليهما معاً، فتاريخ الصراع لا يقف عند حد، وليس له نهاية كونه تاريخ العمل والكشف والنمو والحرية والإخاء والمساومة كما يتبين لنا من أدبيات الثورات، ولكن ثورات كثيرة في التاريخ لم يحالفها النجاح فأخفقت، ولعل بعضها قد خانت مبادئها وقيمها واستلبت حيناً القوى الأخرى، وخاصة بعض الثورات الأوربية التي خضعت لحكم الظروف والقوانين والأوضاع الاقتصادية ورأس مال سوق بلا حدود، وظلت ملتزمة بنبوءة الأصالة ومعبوديتها، ونبوءة الحداثة والحماس لها بوصفهما تعاليم وثنية مقدسة، إذن ما الفارق بين وثنية الأصل ووثنية العولمة التي تتضمن في بنيتها المتواشجة نازع الصراع والحرب والاضطهاد والاحتلال والاستثمار والسوق، ومخادعة العالم بمفاهيم الحرية والإخاء والمساواة والديموقراطية والرفاه ؟ إن العولمة هي تقدم قائم على تاريخانية الغزو بكل أشكاله المدمرة للحضارة الإنسانية، ولعلنا إذا ما بحثنا عن منشأ فيروس

العولة اللانمطي فإننا سنجد مجرد جائحة مارقة لا أصل لها، فمن ذا الذي يمتلك أدوات الفهم الواعي لوقائع المستقبل وهو مفرق في أزمت رهيبه ويعاني من حمى داء العولة ؟ قد تتفق ثمة رؤى في الاستكشافات المنهجية لتحويلات طارئة ما، فيتم تقاديها أو إصلاحها أو تتوافق مع الأوضاع المضطربة لخلق فرص مناسبة واتخاذ خيارات عقلانية تتماشى مع اللحظات الحاسمة، ومهما كانت هذه التنازلات أو التعاملات الذكية، فإنها وقائع لا محيص عنها، إذ تفرضها طبيعة الأحداث والمعطيات والتحويلات.

إن النقد هووعي اللحظات الحقيقية للقيمة المحايثة للمتناقضات التي تمثل الأسرار الخفية للاضطرابات الحضارية، ولعل نقد المتناقض في سيرورة الفعل الإنساني يفضح نهج التضليل، ويعزز مصداقية الحقائق القيمة، ويحقق انتصاراً مقبولاً للأخلاقيات المعقنة.

إن تأسيس المعايير النقدية ضرورة لازمة للفعل الإنساني، إذ من شأنها تعديل مسارات الوعي العقلاني في سياق سيرورة ألوان وصور التعبير عن الأصل الفطري ((الفريزي)) لإرادة الذات في الحرية والعدالة والمعرفة والعمل، أما أساليب المراوغة والتمرد والتملص من كل معيارية نقدية هو في حقيقة الأمر اتقاء حقيقة جدليه الكشف والفضيحة التي تمارسها تلك على سلطة الفكر المركزي.

إن مجمل قضايا الصراع وعلى مختلف أطرافه ينجذب تحت تأثير أسطورة النبوءة، فتجد قوى تختلف وقوى تتفق، وقوى تتأثر بقوى أخرى، والملاحظ أنها تتفق في كل الأزمان مهما اختلفت الأزمان من أجل مصلحة وحدة الأصل، ووحدة التعبير من أجل مصلحة السلطة العليا صاحبة القرار والشأن، ويتبدى لنا أن المحور الناظم للمفاهيم الجوهرية لنبوءة الأسطورة

هو النزوع البدائي ((الوحشي))، ولهذا نرى أن جُلَى الرؤى في كثير من التيارات والمدارس الفكرية والنظريات تدعو إلى العودة إلى الأصل، فكل لعنة أومأساة أو أزمة ترجع إلى ابتعادنا وأهمالنا للأصول، وترى دعوات مقابلة تدعو إلى الانعتاق من ربكة الارتهانات الأصولية ومن الملاحظ أن كلا الطرفين يشغلها ويستثمرهما الفكر العولي بغية تحقيق أهدافه المنشودة في كل عصر أو مرحلة تاريخية، ولدى اطلاعنا على التجربة التاريخية التي مرت بها الإنسانية تبين لنا مدى تأثير النزوع الوحشي في أنماط العلاقات والتعاملات والمواقف بين مختلف مستويات القوة عند العديد من القوى الاجتماعية، ولا مندوحة في أن غالبية أشكال الصراع الأزلي بين القوى الاجتماعية ليست إلا تعبيراً عن تعاليم النبوءة الأسطورية الأولى، وأما في مرحلة شوملة المجتمعات فلا يعد الصراع الطبقي مقولة تقليدية ثابتة لا تُمس، خاصة في موضوعات الوعي الثوري ((الأيديولوجي)) إذ أننا نجد في أمشاج الوعي ثمة مقولات ورؤى غير متجانسة ومترابطة ومنسقة، فهي مقولات حية تتكيف مع الظروف والوقائع بشكل تلقائي، كون خواصها قابلة للتفكيك والاندغام في الوقائع والأحداث.

في معرض نقد ((هيدغر)) للحدثاء إزاء النظم الكلاسية التي تبتغي السيطرة على العالم يقول : ((معركة لاستغلال الأرض بلا تقييد بوصفها حقل للمواد الأولية، ولاستخدام ((المادة الإنسانية)) بلا أوهام في خدمة إرادة القوة مُجيزه بشكل غير مشروط تجلي جوهرها الأساسي))^(٤) تلك هي فلسفة الحدثاء التي لا تجد بينها وبين فلسفة العولة فروقاً، من حيث أساليب

4 - هيرماس - ((القول الفلسفي للحدثاء)) تر.د. فاطمة الجيوشي ص ٢١١ منشورات وزارة

الثقافة - دمشق.

الاستغلال وتجليات الجوهر النبوي، ويخطيء من يرى في نظرتة إلى تاريخ الشعوب أنه ليس لشعوب العالم ماض مشترك واحد، ولكن يمكن أن يكون لها مستقبلاً مشتركاً، وبالفعل كان التاريخ يتضمن كثيراً من القضايا والأحداث المشتركة في أشكال الصراع وبناء الحضارات والتبادلات التجارية والتقارب العمراني واللغوي والديني والتقاليد، فالماضي يعج بالأخطاء والمآسي، والجهل والمعرفة، والبناء والخراب، وهل نستطيع تصحيح الخطأ وما فسد، ونقر بموارث صافية وإطلاقية بالرغم مما عانتة البشرية من فواجع وآلام للناس على مختلف نحلهم ومعتقداتهم وأوضاعهم؟ لا أظن أن مستقبلاً مفترضاً أونبوتياً بقادر على نزع كبسولة الخطأ من عبوة الماضي، وإنما كل مستقبل كان وما زال مهياً للانفجار في اللحظات التاريخية التي تم التوقيت لها، كل المستقبلات انفجارية بالضرورة وكل مستقبل يحمل في ثنايا افتراضاته ورؤاه إرهاباً للأنسنة وإفراغاً للحقوق والأخلاق، فكل مستقبل تصنعه أيدي غير عادية لا يمكن لها أن توفر للشعوب مناخات تثبت على ثراها سنابل الفضيلة، من حيث أنها وضعت كل أنماط الحضارات وثقافتها ومعتقداتها في مدارات ثابتة، وغائيات مفترضة، ووثنيات مقدسة، ومرجعيات نموذجية، لا يمكن أن يتحرر العالم من مآسيه إلا عندما يتحرر من تعاليم النبوءة الأسطورية الأولى، ويتجرد عن النزوع الوحشي البدائي التي تملئها المصلحة الذاتية المتعالية على حساب ذوات الآخرين.

إن تاريخنا البشري حافل بالمتناقضات والصراعات، وحسبي أننا عندما نعاني من أية أزمة في حاضرننا، ما نلبث أن ننكص إلى الخلف ونبادر إلى استغوار السالف، والإيفال في عمق الوقائع، فتطالعنا مآسي الماضي وفواجعه، ولما نتطلع صوب ما سيأتي نصطدم ببؤس المستقبل، ولعمري مهما تطلعنا صوب خلق حياة متطورة ومنسجمة ومتوازنة، سنجد أنفسنا في مواقع

رد النقيض أونفي النقيض، وعلى الرغم من شتى ألوان الصراع والتحسين، ما نلبث أن نلغى أنفسنا أخيراً مع النقيض، إنها المتاهة السحرية لمسالك النقيض التي تقودنا من حيث لا نحتسب إلى زنزاة البؤس المنظم، فتقيد بأغلال الاستعباد المثبتة على جدران الزمن الأول، ويغدو وجودنا الذاتي لمية غير مجزأة إلى وحدات أوبنى، ووحدة الشعور في حقيقة كلية الوجود، وعولته حقيقية يقينية لالبس فيها، وأن العقل يخص فعالية الذات الفردية لتعمم على الذات الجماعية، وتدخل كل فعالية داخل الحيز الحيوي للإنتاج الروحي والفكري والمادي، ويتم تسخيرها لخدمة سياسة استثمار الرأسمال المتمركز، وحينما يُمسي رد النقيض عقبة كأداء أمام سلطان الإدارة العليا وعدم قدرة السياسة على احتواء المواقف الجديدة الطارئة، أو انهيار رأس المال، تعتمد وقتئذ إلى تفكيك المعايير، وتعلن نهاية تاريخ المرحلة، وهنا تسقط معظم التماثل الملحقة بالناظم الرئيس لحركة سيروية الفعل فقط، ويبدأ الغزل على نول النبوءة، والشروع بالاستسساخ الخلوي لعولمة أكثر حداثة، وقد تضع خواتم للتاريخ أوبدايات حديثة في منظورها الآني، لكن يستحيل عليها تجاوز الحيز الراهن الذي ترتعن له، وأن ما تعتبره في مفاهيم الإطلاقيات والنهايات إنما هي مجرد افتراضات سرابية كاذبة مخادعة لوعيتها الذاتي الموهومة به.

إن ما يحدونا من أمل ببشائر الخلاص، سرعان ما يتبلج القادم عن مآسي لتجليات المستقبل المنتظر.

يقول تاسو: ((إن العالم الذي يضم بين جنبهيه هذا العدد من الأشياء المتنوعة هو واحد، شكله واحد، وجوهره واحد، وواحدة هي العقدة التي تربط بين جميع أجزائه بتناسق متباين))^(٥).

5 - غيورغي غاتشيف - ((الوعي والفن)) ص ١٧١ - ترد نوفل نيوف عالم المعرفة العدد /١٤٦/
المجلس الوطني للثقافة - الكويت.

إذا كانت التعاليم الفوقية لإله مفترض عند الإنسان البدائي، والتعاليم السماوية المتعالية التي يوقن بها الإنسان المعاصر ظلت روحه ((الفكر)) مرتهنة لهذه القوى الفوقية المتفوقة على الإرادة والفعل البشري، علاوة على استعبادها لجسده أيضاً، إلا أن نهج العولمة يخالف الاثنين معاً، إذ أنها قد اعتبرت الإنسان بوصفه قوة روحية وجسدية في البناء الحضاري والمدني لا كما جرت عليها التقاليد الكلاسيكية التي حددت دور الإنسان وفعاليته وعلاقته بالقوى المتعالية، فقد توجهت إلى تفعيل نشاط الإنسان بتعامله مع الواقع المادي البحت ((الطبيعة)) التي تمثل المصدر الإنتاجي المادي وزيادة الرأسمال، وغدت العلاقات إنتاجية مادية محضة، لا اجتماعية ((إنسانية)) محضة، ففقدت الأخلاق مكانتها في علائق الأنسنة، ومن ذا شرعت العولمة تشكل تغريباً روحياً ومادياً، وإن جاز القول، تفكيكاً حضارياً كارثياً في النزوع الإنساني، وبطبيعة الحال، فإن ما ينطبق على التغريب الفردي، ينسحب أيضاً على التغريب المجتمعي، فحينها تنعدم القواعد والمعايير الأخلاقية والروحية وتوجه صوب محاكاة النموذج المتبع فالحضارة الشاملة هنا حضارة آيلة إلى دمار شامل، لا تمتلك توصيفاً تاريخياً عن الأفكار والحريات والجماليات والحقوق والفضون والأبطال القوميين.. الخ.

إنها تعبير عن بربرية عمياء، ونزوع مرعب لا تلمس فيصلاً عازلاً بين الحق والباطل، عالم مستغرق في ذاتية ضيقة خرقاء، عالم لا يفهم إلا ما تملي عليه معايير النبوءة الأسطورية القبلية المتوحشة، وتربيته على غرار تعاليمها، لإثبات موجوديته الفردية جمالياً وإنتاجياً.

إذا كانت الآلام والعذابات التي يعانيها الفرد هي تعبير حقيقي عن تضحية أمام الجميع حسب ما تراه النظرية العولمية، فإن أثره البطولي

سينسرب في النسيج الروحي للمجتمع ويكوّن واعيته، فالفردية جزء يمثل الوحدة الاجتماعية ((كل)) موحد، وهو تصالح ما بين وحدة وتعدد الوحدات، فهي حسب زعمها، توفّق ما بين المتآلفات المتافرة، فهذه المنظومات المفهومية المتعددة، سطحية وخارجة عن حقيقة الواقع وروح الإنسان وتاريخه ووعيه وطبعه ((humor)) وأجدها قد غفلت عن حقيقة الارتداد إلى جوانية الذات وخلق السوية والتوافقية مع الواقع المستلب المُغرّب، وتعديل مستتبعات الأهواء المستتسخة تساوقاً مع النزوع الفطري والإرادي بوصفه سيداً كونياً.

ومهما يكن من أمر، فإنه لن يتخلّى الوعي العولي عن علاقاته في أخلاقية العمل المُتبعة، وأساليب التعامل، إذ أنه منذ نشوء العمل وسيطرة رب العمل على وسائل الإنتاج، عمل على تجريد العمل من قيمه الجمالية والأخلاقية وكما هو معلوم لدينا أن العالم قد خُلِق منظماً ومقونناً ومتناغماً من الناحية المتعلقة بالخلق الطبيعي، وأن كل ما في الوجود نافع ويخدم حاجات البشر، بيد أن التاريخ ليس من صنع الطبيعة، وإنما من صنع الإنسان، من حيث أنه كائن واع عاقل، فثرى هل كان التاريخ تقديمياً في مُجمل أحداثه ووقائعه ورؤاه ؟ يقول ((أوغست كونت)) المولود في القرن الثامن عشر للميلاد : ((إن التاريخ الذي دوّنه المؤرخون حتى الساعة كان خارج إطار التقدم)) والسؤال المنطقي الذي يفرض نفسه، هل كانت مسارات الأحداث والمنجزات والصراعات التي شكّلت البنية التاريخية لحضارتنا الإنسانية من نسج مخيال المؤرخين، أم أنها وقائع حقيقة جارية ؟ وأنه لغني عن البيان، أن التاريخ أحداث ووقائع متحوّلة في جوهرها كونها تخضع لقوى الصراع التي تحركها بوصفها تجسيدا غريزيا للبقاء والتقدم،

ولكننا لانرجع البناء أوالصناعة التاريخية للمؤرخ قط، غير أننا نقر بحقيقة تفسيراته لمجريات الوقائع.

ليس التاريخ حكاية شعوب، أو صراع حضارات، أو أحداث مدونه، أو تفسيرات لوقائع، أو سيرة قادة، أو بنى ثقافية، أو معتقدات دينية، أو عقائد فكرية ((أيديولوجية)) أو صراع طبقي، أو لقي وأوابد، أو اجتياحات وغزو... الخ.

إنما التاريخ هو تجلي الوقائع المتتالية من اللحظات المتخلقة في كل رهن زمني وإعادة صياغة تخلقاته وفق معايير وقيم ونظم متباينة الأنماط، فلا يرتد إلى الخلف، ولا يقفز على الحاضر، ولا يرسم المستقبل، وبه تتجلى ((الهو)) الثابتة في سيرة الحدث التوالدي الذي يحقق ذاتية الهو ويفجر كينونة مستبطناتها عبر النشاط الفعال.

إن سيرة التاريخ تتجه إلى التجانس والوحدة والائتلاف لتحقيق مرحلة نهاية تاريخ الصراع فحسب، فهناك شعوب متخلقة لا زالت منتظمة في سلك التاريخ، وشعوب متقدمة خارج إطار التاريخ.

إن التفسيرات غير العلمية التي لاتعتمد على مرجعيات موضوعية ومنهجية لدراسة حقائق الوقائع التاريخية لفهم حركته وقوانينه وأهدافه ونتائجته.. الخ جعلت تحليلاتهم ورؤاهم قاصرة، وأفسدت العلم التاريخي، وارتفعت لرؤى تهويمية ومذهبية وسلطوية وأيديولوجية تغلب عليها صفة الانحياز الذاتي والشخصي والمزاجي والقومي والتحزبي.. الخ، ومقولة فصل الحضارات، وتصنيف شعوب ما قبل التاريخ وشعوب ما بعد التاريخ، وفكر ما قبل الحداثة، وفكر ما بعد الحداثة، ليست إلا شططاً لغوياً وفذلكه عقيمة، وتصانيف مراتبية لشعوب دونية وعليا، متطورة ومتخلقة، متوحشة

ومتحضرة، مما يمنح هذا النهج القوى المتمركزة تبريراً لارتكاب جريمة ابتلاع حضارة الأكثر قوة وارتقاء لحضارة الأقل قوة وتقدماً.

إن التاريخ تاريخ الفعل البشري القائم على مبدأ التزاوج الحضاري، المتلاقح الثقافات والصنائع واللغات والمعتقدات، وإذا كانت هنالك من حضارة مستقلة فترجع إلى نمط حركة التطور التي تأتي متوافقة مع الظروف الظروف الذاتية والموضوعية على حد سواء، والنظرة التاريخية إلى موضوعه استقلال أية حضارة هي رؤية مجردة وفرضية، ولا يصح القول أن حركة التاريخ في تغير، وإنما في حالة من التحول الدائم في اللحظات المتوالدة للفعل الأناسي، وليس التاريخ كائن عقيم، وإنما هو تناسلي وأزلي الحركة، وروحه خالدة ما دام الإنسان يتخلق اللحظات التي تجعله بالضرورة على اتصال دائم مع الموجود.

ينحصر تاريخ العولمة وما ترمي إليه دراساته التحليلية وأفكاره المخادعة، في نطاق كشف أورصد الباطل والخطأ أو اختلاقيهما، أكثر مما يتطلع إلى تحليل الحقائق وتثبيتها، وتحليل للفكر الهدام، أكثر من تحليل الفكر المعرف في البناء، تحليل للتركيبية ((توحيد الذاتيات)) والتفكيكية ((تفريد الذاتيات)) أكثر مما يعمل على بناء عالم أناسي تكاملي، يتقصى في منهجه الفكري والتحليلي كل فكر يتضمن متناقضات في وجوه الآراء أكثر مما يبحث في تطابقتها مع الحقائق الواقعية.

إن العولمة تخل صريح عن تاريخ سيرورة الفكر والوعي والتجارب والمواريث، ولا تعتبر الإنسان العقل الشمولي في صياغة العالم الأناسي روحياً ومادياً على قدر واحد، وإنما تقر بأن النبوءة الأسطورية ((الميثولوجيا)) للبدء هي التي تحدد الفعل والمسار التاريخيين المتواصلين

ضمن لانمطية أو مشروطية أو محكومية تضبطهما ، ولواستفورتنا موضوعه الزمن التاريخي لمنشأ هذا المنهج لتبين لنا بالتأكيد أنه الزمن النبوي المؤسّطر، له أصل ونسق وماهية ، لكن زمنه يختلف عن بقية الأزمان التي تعاقبت من بعده، مناخاً وفضاء ومكاناً وقيماً وممارسات وأوجه علاقات، وكلها تشكل أنساقاً تخضع إلى لحظات التخلق التجريبي، أما الإنسان فيبقى منفصلاً ومُغرباً في أية حقبة أو تشكيلة أو مرحلة تاريخية، وأزعم بأن الفكر العولي هو أسوء تعبير تاريخي لخطاب النبوءة الأسطورية، إذ أنه يتبع في منهجه خرقه للتاريخ في ثوابته المنطقية وفصل الوعي عن قوى المادة، وجعل حركة التاريخ مستقلة عن أي هدف أو معنى إنساني، ولا يني يكرس التناقضات بين القوى المتباينة، والتاريخ فيه لا دالة له كون أنساقه غير متناسقة، وأنماطه عبثية غير منتظمة، وأفكاره غير معقولة الطرح في زمن الأحداث العاصفة التي تدعوللانفصال من أجل الاتصال، والقطيعة من أجل التصالحية، والاستقلالية من أجل الوحدة، والإضعاف من أجل الهيمنة، وأنساقه المفتوحة يراد لها الانفلاق، ولا يعرف إلا قانونه الذاتي، ولا يهتم بالمؤثرات الخارجية من ماضٍ أو مستقبل، ولا يرجع إلى الأنساق التاريخية عند التطبيق العملي ولا تتركز تجربته على التجارب السابقة، ويولي كبير اهتمامه للأشياء ذاتها وفي رآهنا دونما النظر إلى أشكال علاقاتها الخارجية أو العودة إلى منشأها التاريخي، وعلاوة على كل ما سلف ذكره، وعمّا يستفيض عنه من أخطاء ويصدر عنه من مثالب يظل محافظاً على المعنى الجوهرى المتماهي في بنية الخطاب الأسطوري المتوحش. نحن نرى غير ما يراه ((ليفى شتراوس)) الذي يمثل أحد رواد الفكر البنيوي، في تقسيمه التاريخ إلى مفهومين، أولهما تاريخ تزامني، ويعني به نقل المؤرخ في عملية

التدوين التاريخي، وثانيهما تاريخ تعاقبي، والملاحظ أن في نظريته الممثلة بالمنهجية البنيوية، يضع التاريخ التزامني بدلاً من التاريخ التعاقبي ويفضله عليه، ثم يفصل بين مجتمعات بدائية ((سفلى)) منعزلة ورثة، ومجتمعات متحضرة ((عليا)) منفتحة وراقية، كما أنه يفصل بين تاريخ ثابت وتاريخ تراكمي، فالثابت يتجاهل الأحداث والمنجزات المادية والروحية والقيمية والفنية لمجمل المراحل المتعاقبة المتراكمة عبر كل أزمان التخلّقات الأناسية، أما المجتمعات التاريخية المتزامنة هي التي تعيش راهنها المنفتح على لحظات التخلق في الزمن الآن، وبهذا التصنيف التاريخي لحياة مجتمعات ثابتة وأخرى منضدة يُعبر بصريح العبارة عن نفيه المطلق لحركة التاريخ وقوانينه، وبالتالي يمنح الفكر العولي ذريعة لتثبيت المركزية الذاتية، ونكران أخرق لتاريخ الذات الإنسانية الخلاقة، وأما خروج الذات وأحيدتها فيعيدها إلى ذاتها المنغلقة ولا يوضعها في عتبة تاريخ الانفتاح على الآخر، والانغلاق تغريب الذات عن نفسها من أجل سلطان المركز الذي يقرر مصيرها، ويسعى إلى تحقيق التوجه النبوي بواسطة أي منهج له، فحق على العقل المتحرر أن ينزع رداء الذاتية المسربلة به المركزية المتعالية، ويتخلى عن طموحات طال الاستغراق بها إلى درجة التطرف العصي.

إن عالم العولمة يعيش أسوء مرحلة تاريخية معاصرة، فهولا يصنع تاريخ الناس، وإنما يتقحم التاريخ، ويضع نفسه في تحديات غني عنها، وأنه لمن البدهي، تلك طبيعة خوائق الرأسمال العولي.

من المفيد والفني أن أستعرض ثمة مقولات وردت في مقال للباحث منير العكش^(٦) تبين بجلاء النزعة المتطرفة لدعاة الفكر القيامي

6 - منير العكش - في مقال له نشر في مجلة الكرمل - فلسطين - تحت عنوان ((الأدب القيامي من الهامش إلى واجهة المشهد)) العدد / ٧٦ - ٧٧ / ٢٠٠٣ م.

((الأنكلوسكسوني))، وكما يلوح لنا حينما أهتز بناء النظام الديموقراطي النموذج الأمثل الذي يتباهى به المجتمع الأمريكي صار موضع خيار محرج ومخالف لشرعة السياسة الكونية لإرادة الأمريكية فمن يخالفها فهو ليس أفضل من الإرهابي، وبالمقابل خرق بنا في إرادة الله الذي منح قيادة الكون لها، وسبق أن اعتقد المجتمع الروماني بذلك على حد قول ((شيشرون)): ((حمل الله شرف مسؤولية رعاية الكون للشعب الروماني)) والحال نفسه لدى الأمبراطوريتين الانكليزية والأمريكية، إنهما النموذجان الوحيدان للتقدم، فهما هبة الله، وتظران إلى مصالحهما، وتطلقان باسم مصالح شعوبها على حساب مصالح الشعوب الأخرى، وحيناً تقيم الحرب من أجل السلام، والعبودية من أجل الحرية، ومن الملاحظ أنهم يقتفون هدي نبوءة الخلاص التي تقر بتدمير مساحات من الآخر من أجل تحرر خلاصي قرياني ((تدمير نبوئي قرياني)) ومن هنا تعولت فريضة العنف النبوي.

يورد العكش في معرض حديثه عن ضم الفيليبين قول السيناتور الأمريكي في الكونغرس ((آلبرت بيفردج)): ((ما جعلنا الله شعبه المختار إلا لكي نعيد صياغة العالم والأسياذ الذين يضعون النظام حيث تسود الفوضى، وأنعم علينا روح التقدم لتدحر قوى التخلف، إنها رسالة السماء لأمريكا لتفدق على الإنسان المجد والسعادة والخيرات، وأمناء على تقدم العالم، وأتينا حراس سلامة الميمون... إن الراية تتقدم، فمن يجرؤ على أن يوقفها الآن؟.. عهداً مع الله لن نتخلى عن هذه الرسالة التي وضعها الله في أعناقها نحن الجنس الوصي على حضارة العالم)) ولا يختلف عنه كلام بوش الذي يدعي بأن الرب قد حدثه في البيت الأبيض لأن يجهر بدين حضاري جديد يظهره للعالم كله ولو كفر الهمجيون المتخلفون، ولعله دين مستمد

من تعاليم النبوءة العبرانية، والتي ترى أن العنف هو الوسيلة الوحيدة لإعادة صياغة العالم الهيجي المضطرب. أقوال تتطابق مع ما ورد في سفر الرؤيا والقيامة، ويلتقي هتلر مع تلك الرؤى بقوله: ((أن الحياة صراع بين الأقوياء والضعفاء.. هذا المخلوق يشرب دم ذلك المخلوق، وفي موت هذا حياة لذاك، فلا تشفق على أحد))، إنها تمجيد صارخ للقوة والذات والسيادة والتسلط. لقد أوحى عدد من مفكري الصهيونية ((الأنكلوسكسونية)) لبوش بقناعات، أنه موسى عصره، وقد كلمه الله في أوستن لإعلان الحرب على محور الشر وبعث القيامة، فهي وصايا تحمل ديمومة اللعنة منذ دمار بابل حتى عودة اليهود إلى أرض آبائهم.. ((أي تستقطب اللاهوت على اختلاف مشاريعه، وتعيد صياغته ليناسب المعنى الأسرائيلي لفكرة أمريكا))^(٧).

يقول ((هنري كاريفن)) مدير تحرير [trinity pressinternational] ((إنه منذ القرن الثامن عشر والبروتستانتية [الأنكلوسكسونية] اتبعت عن أشكالها المؤسسية إلى أشكال جديدة تُرضي النزعة الفردية، ثم تعيد صياغتها لتتناسب مجتمعات لا تعبد إلا السوق))^(٨).

إن القادة الأمريكيين موهمون باليوم العظيم، وما هم ينفخون في الصور لبعث يوم القيامة، قيامة السوق وفقاً لرسالة الأمانة التي حملها الرب بعنق [الأنكلوسكسون]، فكل قائد منهم يضع نفسه بدلاً عن موسى، وهم أهل الأسطورة ودعاة تعاليمها، وحملة رسالتها، وقد تبني هذه الصيغ المحافظون واللاهوتيون والعلمانيون والليبراليون والعولميون ما قبل هرتزل وما بعده تحت ما يسمى بالدين المدني، وحسبما يروي عالم الأديان الأمريكي ((كونراد

7 - مير العكش - الكرمل - الأدب القيامي - ص ٢٥.

8 - - - - - ((الأدب القيامي)) الكرمل - ص ٣٢.

شيري)) ((أنه تاريخ القناعة الراسخة بأن الأمريكيون هم الأسرائيلون وشعب الله حقاً))^(٩).

إن العنف الأمريكي يتجسد وفقاً لتعاليم النبوءة المستمدة من وصايا الخطاب المقدس للعهد القديم لإسرائيل، وقد مارسوه عام ١٦٨٩ على اليهود الحمر يقول ((كوتون ماذر)) أبرز أنبياء أمريكا الأسرائيلية ((ما على نبي إسرائيل الجدد إلا أن ينقضوا على أعدائهم بالطريقة التي انقض بها العبرانيون على أعدائهم العماليق))^(١٠).

وتبدو ممارسة مسخ حقائق التاريخ والديانات والثقافات للشعوب عن طريق ممارسة طقوس العنف المقدس الاحتفالي من قبل الأصولية الرأسمالية بإرادة من الله على حد زعمهم، يقول ((بول وولفوتز)) أحد دعاة اليهود الحرب على العراق ((إن السلام في الشرق الأوسط يمر عبر بغداد))^(١١) وهو من دعاة إخضاع ((سوريا وإيران ولبنان وليبيا والصومال والسودان)) لخريطة جديدة تصيغ حياة شعوبها الثقافية والأخلاقية والتعليمية والروحية والاقتصادية والسياسية.

9 - منير العكش - ((الأدب القيامي)) الكرمل - ص ٤٠.

10 - منير العكش - ((الأدب القيامي)) الكرمل - ص ٤١.

11 - منير العكش - ((الأدب القيامي)) الكرمل - ص ٥٠.

الأنموذج العولمي في التعددية الجنسية

إن إعادة بناء خصوصية الأمة في كل تراثها ومشاريعها وثقافتها وانتماءاتها وآفاقها، وفي تأرجحها بين الممانعة والموافقة يحتاج إلى حوار مع الأجيال، كما هو الشأن في حوار الحضارات، ويجدر القول: أن سؤالاً ملحاً يفرض نفسه في سياق بحثنا، هل الممانعة صدام والموافقة ذوبان؟ وهلا الوسطية هي الطريقة السليمة الصحيحة للتفاهم الحضاري؟ سؤال يجدر البحث فيه عبر المحاورة المنطقية بين القوى الحضارية المتناحرة. نحن نعلم يقيناً أن هنالك خصوصيات منفتحة وخصوصيات منغلقة، ولعل أشد الخصوصيات انغلاقاً هي جملة البنى التراثية والروحية ((العقائدية)) التي تتحصن ضد أشكال الاختراقات، وحتى تلك التي أحدثتها العلوم التكنولوجية والتقنيات المعلوماتية على مختلف وسائلها السمعية والمرئية والمقروءة، وما تطرحه من رؤى وفلسفات تتجاوز حدود التجربة الأحادية المنتشرة أطيافها في الآفاق والفضاءات. طبيعي هنالك ثقافات متميزة وراقية، وثقافات متدنية ومتخلفة، وتطالعنا ثقافات شعوب انفتحت على عالم مدني متحضر، تقبل مفاهيم الآخر وتتمثلها، وثقافات منغلقة تمنع التفاعل والتمثل، فتحتجب وتحول دون تلبية الحاجات الضرورية المتساوقة مع النهوض الحضاري للآخر.

إن الصراع بين مفهومين يمثلان قضايا الساعة (الأصولية والحدثة) أمران لا يمكن إغفالهما، أولهما أصولية محتذى بها قائمة على الانموذج الذي تولفه مفاهيم الفكر الصهيوني، وأصولية تعارض هذا الفكر المتقحم الذي يفرض عليها أطياً مختلفاً من التحديات المناقضة لخطاباتها والتي ماتني تفرغ مضامينها الروحية والمعرفية والثقافية والمعتقدية والنفسية، وتعمل جاهدة لأن تحول دون عولمتها أو صهينتها بل تحول دون صهيئة العالم، وثانيهما، لم يستوف الخطاب الحضاري الغربي شروط كماله ليكون بحق أنموذجاً مثالياً كي يعمم على شعوب المعمورة من طرف، وفرض هذا الأنموذج بإرادة القوة من طرف آخر، وبطبيعة الحال، سيتم مقاومة هذا الخطاب الإملائي وسيتم أيضاً الإسباغ على المقاومة بنظر قوى الإملاء الغالبة بـ (الإرهاب) لا شك في أن عولمة الانموذج أو أنموذجة العالم لم تخضع لمقتضيات التحولات الحتمية لتطور الفكر الإنساني وتاريخية الانتقالات، وإنما ظلت مرتبهة بالمشروع الرأسمالي المرحلي، وهذا مؤشر يدخل على انتباز الفكر العلماني والصيرورة عن دائرة التاريخ، وهنا لا تتمكن القوى الاجتماعية من تحصين ذاتها وفقاً للمنظور الانموذجي لقوة الغالب، من حيث أنها لا تمتلك قانون حركتها ومعايير توازنها خارج الإطار الطبيعي لحركة التاريخ، فيتم توجيه كثير من الأسئلة والالتهامات والمساءلات، وأدراجها في قائمة القوى الإرهابية أو الراحية للإرهاب، وتتخذ منها حجة ذريعة لإفراغ ذلك الشعب أو تلك الأمة أو الطائفة أو ذاك المعتقد من خصوصيته الفكرية والروحية والثقافية والتراثية، وقد تروح حضارتها في زوال إذا ماساق دُعاة النظام العولي الجديد إلى الصدام العسكري القائم على الاحتلال المباشر التام.

ينبغي أن نميز بين الحداثة والعولمة، فالحداثة مجرد انتقالات خضعت لتطور الوعي الذي تناسل عن جملة رؤى سالفة، وتطلع إلى بناء رؤى جديدة، وليس كما خالها البعض مغايرة أو تغييرية، ونرى أنها إخصابية تعتمد على مبدأ التلاقح الفكري للعقل الحداثي، واستجابة لمعطيات الواقع الإنساني برمته، أما العولمة فإنما هي نمط مرحلي عابر إذا استوفى القيمة النمطية، ويخضع لإرادة القوة الأحادية التي تخدم مصالح الرأسمال الاحتكاري والهيمنة على مقدرات الشعوب واستلابها ثقافياً وروحياً وتاريخياً. يقول كارل ماركس في كتابه رأس المال: (إن الإمبريالية تحضر قبرها بيدها) رؤية صائبة بحق، لكنها لم تحدد الظروف والوقائع والمعطيات التي تدخل الإمبريالية في الأزمة القاتلة لهذه القوة، ولعلي أرى أن انهيار النظام الرأسمالي يكمن في سوء منطق العولمة ونظامها اللانمطي الجديد، فما طرحه من مفاهيم الديمقراطية والحرية والعدالة والرفاه في كل المجالات الثقافية والسياسية والاجتماعية والفنية والاقتصادية والعلمية هي إملاءات تفرضها قوة الحصار الاقتصادية والعسكرية والرأسمالية، وتمثل نظاماً إرهابياً بحد ذاته وسلطة قمعية تخلو من منطق الحرية والديموقراطية، فأى تناقض هذا الذي يعتل في رؤى وبني وفكر ونظام العولمة المزعوم ١٩.

إن نظام العولمة محكوم بالتفسخ كونه يحمل في نسيج بنائه الداخلي عوامل تفككه وانهياره، فضلاً عما يفعله في تخريب التقاليد والطبائع المجتمعية بكل منجزاتها وتراثها ومعتقداتها وأفكارها وتوجهاتها.. الخ.

إن الحصانة إزاء تحديات العولمة المفروضة حاجة تملئها ضرورات الأمن الوجودي والتواصل المعرفي، والتبادل الثقافي والتفاعل الحضاري، والتفاهم المعتقدي والتمثل القيمي، والتعامل الأخلاقي الأناسي.

يتوجب علينا أن نصفي لنداء العقل بكل شفافية وصراحة وجراءة إزاء واقع الفكر، وأخص بعض الأمم التي ظلت رهينة قالبية الفكر والأدب والفن السلفي، وقد يرجع السبب في المحافظة على التقاليد إلى اللغة المستخدمة في أنماط التعابير القيمية لكل أجناسها وأشكالها ومعطياتها، وظلت ضمن معايير وارتعانات الثوابت القيمية والاجتهادات والرؤى والمدارس ذات الخصوصية المحافظة والراكنة على أسس المحظور والمحرم والمُشروط والقاعدي والمقدس، ومحاولة دون الخروج عن الإطار البيئي المحصن بثوابت الهوية الجامدة، الأمر الذي ساق الفكر والأدب والفن صوب دائرة الانغلاق، ولم يسمح لهم بالارتقاء إلى الأممي ويتلاقح معها، وحال دون الخروج من الفضاء البيئي لثقافة الذات، فظل متشربناً في قواقع رؤاه محافظاً على أساليبه وضياعات مفرداته، وصور مشهدياته الثقافية والروحية والفكرية والمرجعية، لكن الغرب الآخر انفتح بمرونة على بنى التراث لحضارات العالم الشرقي القديم، فتأثر به، وحاول أن يشكل أسس بناء مجتمع منفتح متمثل متفاعل مع خصوصيات الآخر بعقل حر دون ممانعة أو وجل من عظمة حضارات الشرق العتيقة، وكوّن حضارة قابلة للتمثل والاستزادة، وها هي تحاول دمج الحضارات والتأثير عليها وهضمها أو الذوبان بها، خلافاً لحضارات الشرق التي تحاول دون الذوبات والاندماج والتأثر، فصارت ثقافتها سلفية محصنة، تنازلاً عند إطلاقية الثابت، ذلك هو السبب الجوهرى في عجزيتها وتدني مستوى الذات، وتخلّف الخصوصية، وضياع الهوية.

سأستعرض مقولة من المفيد ذكرها في هذا السياق، لكننا لن نوليها كبير أهمية لأنها ليست موضوع بحثنا على وجه الخصوص، فالخطاب النقدي الذي يمس جوهر الثابت في محتوى العقل الشرقي المتجلي من داخل

الذات لعله أشد خطراً من الفكر الوافد، ومؤثرات الثقافة العلمانية، والمكتشفات والمخترعات التكنولوجية والمعلوماتية وأشكال الاستثمارات الاحتكارية للرأسمال المتمركز، ومن الممكن السيطرة على قوى الجالب ومؤثرات المجلوب في منهج التمثل الحضاري، بيد أن إعادة خلق المرجعيات المتعلقة بتقسيم العالم وفقاً لمتطلبات المصالح تحت شعارات مخادعة تضلل الشعوب وتعدّها بعدم اقضاء الخصوصية، أمر في غاية الخطورة.

إن نظاماً عالمياً يجدد الدم في أوعية الحضارات القديمة الحديثة مسألة فيها نظر إن نظاماً منقولاً على ظهور البارجات العابرات للقارات يتم تعميمه على الأقاليم والبلدان والقارات المختلفة الثقافة والتراث والمعتقد واللغة والعرق ... الخ. لكن كيف يتسنى للناقل والمنقول إليه الحوار والمحافظة على الخصوصية ؟ وكيف للمفلوب أن يقبل بالخيار والاستراتيجي للقوة الغالبة، ويتخذ من خطابها مرجعية بنائية.

إن أية أمة تبحث عن تكاملها القومي تعجز عن تحقيقها في ظل العولمة وذلك بسبب طبيعة المنهج العولمي القائم على مبدأ التفكيكية في أنماط البنى وأشكال العلاقات وتعددية الوحدات.. الخ. فالعولمة تعمل على توصيف بنى الذات عن طريق مبدأ العزل أو الفصل، فتجعل من الثقافة حالة ثرة بمعزل عن حالة الواقع الاقتصادي، وأن المشهد الديني لا علاقة له بالواقع السياسي أو السلطة الزمنية وجعل سلطة الإعلام حرة، لا تضبطها قيود سياسية أو اجتماعية أو أيديولوجية أو روحية أو أخلاقية .. الخ. وأنك لا ترى في التفاعل والشراكة والوشائجية في الذاتية الواحدة المزعومة أية حقيقة، وإنما تراها شراكة في البناء الشمولي، تمثله قوة كونية بمثابة النواة، والبقية منظومة تدور في فلكها المحدد، أشبه بنواة الذرة ومن حولها الإلكترونات

سابقة في فضاء المشروع الكوني الشمولي، وأن الأمن الدولي ليس إلا أمن القوى الغالبة التي تُخفي وراء سُترها طمعاً في الحفاظ على أمنها الاقتصادي وعلى مصالحها الإقليمية، ومن حيث أنها لا تقبل أية تكتلات تشكل قوة ثنائية أو ثلاثية تعارض قوتها الأحادية المتمركزة.

ما معنى حوار الحضارات؟ ولأي شيء ينشب صراع الحضارات؟ وما دلالات التلاقح والتواصل الحضاري؟ وأين العالم النامي والفقير في خضم هذا المسطرع الجديد الذي يسوق الدنيا إلى عالم العولمة الباهت الممثل بنظام عالمي أحادي الجانب؟.

لا يُعقل البتة أن العولمة مشروع كوني يفضي إلى التعددية الأنموذجية يؤثر ويتأثر، فهو على عكس ذلك، أنه منهج ابتلاعي لكل ما هو ثابت من الأصول، وما هو متحرك من النشاط الإنتاجي والإبداعي عبر حركة التطور التاريخي، إنها عولمة بين قوتين متنافرتين، قوة رأس المال الاستثماري المهيمن، وقوة الأصولية التي ترفض الهيمنة على مقدراتها ومعتقداتها ومقدساتها وتراثها وهويتها.

إن الحضارة الظالمة تزول كما يراها ابن خلدون في مقدمته ((الظلم مؤذن بخراب العمران)). إن دل هذا إلى شيء ما، فإنما يدل إلى أن عالمنا ما يزال يحمل في بُناه نزوعاً بدائياً أو وحشياً يقابل الوجه الحضاري الراقى الذي يمتاز به، فهناك الفكر الأمريكي يزاحم الفكر الأوربي لإمكان إزاحته وتجريده من سيادته، ونعته بالفكر القديم ((أوربة القديمة)) خاصة بعد زوال الاتحاد السوفييتي وإنهاء الحرب الباردة عام ١٩٩١، ثم بدأت ظواهر الصراع الحضاري والثقافي الأوربي - الرأسمالي العالمي، وزوال الصراع الحضاري الرأسمالي - الاشتراكي، وظهور شكل آخر من الصراع

الرأسمالي - الأصولي الذي يخلقه الفكر العولمي، يقول بوش الأب الرئيس السابق للولايات المتحدة الأمريكية : ((إنما ضرب الخليج كانت المحك الأول لنظام عالمي جديدة)) ولا غرو في أن التناقض يقود عالمنا إلى إعلان العنف والتوسع به بدلاً من الحوار والتفاهم والتعايش السلمي وسيادة السلام بين الشعوب قاطبة. للأسف، نشاهد كثيراً من المنظمات والهيئات الدولية تقوم بتسويق الفكر العولمي عبر تواصلات ومثاقفات بين شعوب الحضارات المتعددة، فقد أثرت بصورة واضحة صريحة حيناً وباطنية خفية حيناً آخر، مثل المنظمة العالمية للثقافة والعلوم ((اليونسكو)) التي لعبت دوراً سلبياً خلافاً لدورها الريادي، فعمدت على تصدير أيديولوجية

العولمة على أنها مشروع بناء عالم حضاري حديث يتجاوز العالم العتيق بكل دلالاته وبُناه ومشروطياته ومرجعياته، فوقعت ذاتيات عديدة بين أذرع العولمة على أنها مشروع بناء عالم حضاري حديث يتجاوز العالم العتيق بكل دلالاته وبُناه ومشروطياته ومرجعياته، فوقعت ذاتيات عديدة بين أذرع أخطبوط الأيديولوجيات والأصوليات والاقتصاديات التي تهيمن على حركة نشاطاتها شخصيات تمتلك سلطة القرار بدلاً من الهيمنة الأممية، والواحدية بدلاً من التعددية، والفردية بدلاً من الجماعية، والبدائية بدلاً من العقلانية، والرأي الواحد المتفرد الذي يرفض الحوار مع الآخر، ويدعي النظام البنائي العولمي بأن مهمته احتواء الهوية القومية بكل خواصها الذاتية المستقلة وتحالفاتها الاقليمية والقارية، وبكل انتماءاتها ومعتقداتها، ومنها (دول العالم الثالث، عدم الانحياز، البلدان الاشتراكية، بلدان العالم الإسلامي الفقيرة، دول حلف الناتو والشرق الأوسط والأقصى) ومن المعلوم أن معظم القوى المؤتلفة تعبر عن حقيقة ضعفها لا عن قوتها، عن عزلتها لا عن تعاملها، عن

انغلاقها لاعتان انفتاحها، وممانعتها عن المشاركة في بناء الحضارة الإنسانية القيمة، والملاحظ أنه منذ الاحتلال العثماني شرعت أفكار التفكيك والعزلة تتجسد، وفي زمن الاستعمار الغربي وما بعد الحربين العالميتين وكافة مشاريع التقسيم الإقليمي والإداري، وأشكال الانتداب والوصايات، وخلق النزاعات القبلية والطائفية، ونزاعات الحدود بين الدول ساعدت على تمركز الفكر الأحادي وسهل تطبيقه على عالم الحضارات الفاعلة في حركة التاريخ البشري، يقول ((صموئيل هنتغتون)) ((إن التاريخ الإنساني هو تاريخ الحضارات)) ويقول أيضاً: ((إن الحضارات هي التي قدمت للبشر أوسع الهويات عبر التاريخ))^(١٢).

لقد لعب في نشأة الحضارات عاملان أساسيان هما المعتقد الديني والانتماء القومي، اللذان يمثلان الركيزتين الأساسيتين لكل أمة متحضرة، غير أن الفكر العولمي يطرح عاملين مناقضين لما ذكرناه آنفاً، عامل العقل العلماني وعامل شوملة العالم، ولا بد من القول في أن ثورة أكتوبر الروسية التي قادها فلاديمير لينين كانت نتاج حتمي لأزمة النظام الرأسمالي الأوروبي، فتحول الصراع من قضية طبقية إلى صراع حضاري يؤكد على أصالة الهوية والقومية والوطنية والتراثية والثقافية والحرية، ويشكل أيديولوجية من نمط جديد مغاير، فانحسرت الأيديولوجية ((الفكر)) الغربية أمام هذا المد، مما حداً بها لأن تعلن حربها المحمومة على هذا الإنجاز التاريخي وتطوره السريع. ومن نافل القول، أن انهيار الاتحاد السوفييتي ليس إلا شكلاً من أشكال فعل العولمة لمنهج الفكر الرأسمالي

12 - صموئيل هنتغتون - ((صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العولمي)) تر. مالك أبو شهوة ومحمود

خلف - الدار الجماهيرية ص ١٠١.

الاحتكاري القائم على إرادة القوة المهيمنة ، كما أن نشوء موضوع الصراع بين الفكر العولمي والفكر الإسلامي بعد انهيار الاتحاد السوفييتي ليس إلا رد فعل طبيعي للقومية والدين لأن يُحصنَا نفسيهما من اختراقات الفكر المجلوب الخارج عن حقيقة الذات وواقعها.

يقول ((برودول)): ((إن حضارة عصرنا المرسوم بالثورة العلمية لا يمكن اعتبارها حضارة بحد ذاتها منفصلة عما سبقها من نهوض وثورات، بل هي ما توصلنا إليه عن طريق تمازج حضارات سابقة))^(١٣).

من السذاجة بمكان عزل أسس النظام العولمي عن المنظور التاريخي ومجريات الأحداث عبر كل المراحل التاريخية الماضية، واعتبار أن التطور وأنماط المتغيرات لا علاقة لها بما سبق، ولكن ليس من الضرورة بمكان سيادة هذا النظام أوداك ونجاحه في بناء تشكيلات اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية أو سياسية عبر أية حقبة زمنية في سياق سيورة التاريخ، كما هو الشأن في التشكيلات التاريخية السالفة، فنظام العولمة تشكيلة خارجة عن فضاء التاريخ ومداراته ونواميسه، وعن الصيرورة الكونية (global) وحسبنا أن كل نظام مشكّل على مبدأ إرادة القوة، وغير ملائم للخصائص والمعطيات والظروف والأحوال المجتمعية مصيره الإخفاق والزوال. يقول ((هنتغتون)): ((في الحقبة القادمة يمثل صدام الحضارات الخطر الأكثر تهديداً للسلام العالمي، وبالتالي فالضمان الأكبر ضد حرب عالمية هو إقامة أو تأسيس لنظام عالمي يحفظ التضامن بين الشعوب، ويقوم على تساند الحضارات بدلاً من تصادمها)).

13 - مصطفى نجيب فواز ((بدايات اهتمام العرب بالشرق العربي)) مجلة الفكر العربي العدد /٨٨/ ص

إن تفكيك اللحم المكوّنة للثقافة القومية، والاقتصادات القومية، والروحانيات القومية، والحدود القومية، ليست إلا تمريقاً للنظريات العلمية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية بغية تأسيس نظام اقتصادي كوني تحكمه علاقات عالمية، ويقول كل من بول هيرست وجراهام طومبسون : ((إن التعددية التي تتيح مجالاً مستمراً لمختلف النماذج القومية ضرورة حيوية للتعاون العالمي في مجال التحكم))^(١٤). إن سياسة إفشال الدولة القومية هي أحد أبرز المناهج الاستراتيجية للفكر الرأسمالي الذي ما فتئ يؤجج سعيير الخلافات السياسية ويزيد من حمأة المعارضة على نظام الحكم، فيثير صراعات معقدة بين قوى الفصائل المعارضة أو المتحاربة والسلطة، فتتصاعد ظاهرة العنف، وما تلبث حيناً أن تسوق هذه القوى إلى حرب أهلية، وتتوسع دائرة العداء العرقي أو الطائفي أو الديني أو اللغوي بين شرائح المجتمع الواحد، فتزداد هوة الخصام بين قوى النظام وقوى الشعب، ويسأتي ذلك طمعاً بثروات هذه الدول وبمواقعها الاستراتيجية.

إن النخبة التي تمثلها الأقلية الحاكمة المسماة بـ ((الإدارة الأمريكية)) إذا ما قارناها بأية سلطة حاكمة في التاريخ، فلن نجد لها مثيلاً في الهيمنة والتسلط والقهر إلا في عهد روما القديمة، إنه أوضح حلم في تأسيس إمبراطورية أمريكية، تلك التي يقود سياستها فكر صهيوني واسع ومتعدد الأطياف، إنها الدولة المتفوقة مالياً وتكنولوجياً وفكرياً وقيماً، ونلاحظ أنها توظف هذه القوى الحضارية لقمع إرادة وحرية وحركات القوى الوطنية وأنظمتها التقدمية، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، فقد تحولت أمريكا

١٤ - بول هيرست وجراهام طومبسون ((ما العولمة)) تر. د. فالخ عبد الجبار - عالم المعرفة - العدد

٢٧٣/ ص ٢٨٣.

إلى دولة رأسمالية ليبرالية، وشرعت تؤكد على مبادئ الحرية والديموقراطية والفردانية، وأبرزت نفسها أنها رمز الحرية، وراعية السلام، وبانية المستقبل لشعوب الأرض، وتجلّى ذلك بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، ونظراً لتمييزها بقوتها العسكرية الضاربة، ومثانة اقتصادها، وضخامة رأسمالها وبفضل هذه القوى الحضارية التي تمتلكها، واستطاعت أن ترسم سياسة الشعوب وتشكيل أنظمتها، وبوّأت نفسها مكانة متقدمة ومترفعة على شعوب الأرض كونها النظام الأمثل للمدنية المثلى التي ينبغي الاحتذاء بها والانصياع لقراراتها، ولنتوقف عند رأي طرحه كارل ماركس في كتابه رأس المال، لمعرفة مدى مصداقيته التاريخية، يقول ماركس : ((أن البلد الأكثر تطوراً يبين للبلدان الأقل تطوراً شكلاً مستقبلياً)). فما هي أمريكا تمتلك الريادة والمبادرة لقيادة التحولات الاقتصادية والسياسية والثقافية والروحية، ورسم جغرافية الأنشطة الاستثمارية المتعددة القوميات، وبناء اقتصاد معولم وثقافة مُشؤمة، أسئلة على غاية من الأهمية تطرح نفسها بالحاح في معرض حديثنا، هل اكتملت تجربة الاشتراكية الأصلية أم أخفقت لعيب في تركيبة بنائها التكويني؟ هل خانها القيمون عليها أم أجهضها الرأسمال الامبريالي الاحتكاري الذي يحركه الفكر العولمي قبل ولادتها؟ هل كُبتت وعوّقت أم في طريقها إلى النهوض؟ إذا كانت الاشتراكية تمثل وحدة البنية الكلية المتناغمة في نسيجها الكوني، فإن العولمة البديلة عنها، هي بنى متعددة في تكويناتها، ومتنافرة في توضعاتها، ومتنازعة في مصالحها، ولا تمتلك في نسيجها البنائي أية تآلفات طبقية أو أخلاقية أو معتقدية، ولا تختص في تجربة زمنية أو مكانية، والرؤية عندها منفصلة تمارس منهجها وفقاً للأحوال التي تتلائم مع مصالحها وفي اللحظة

الموائمة للاستثمار في المناطق الأقل تقليدية، والتي تستجيب للإملاءات وتتقبل المعلومات، وتتواصل مع القرارات، وتتكيف مع المتغيرات، وتمثل النظام، وتتعامل طائفة مع المنهج، وتتسجم مع ديناميات التحديث، وتتوالد مع الظروف الآنية، وتتحرر من أسرية التقليدية والبنى العتيقة، تلك هي مأساة البلدان التقليدية التي تتجرد عن رداء الماضي السائف العتيق لترتدي ثوباً مجلوباً فصل على قدّها، حتى خرجت عن إطار الذاتية والتحسين، وتماهت في فضاء عالم العولمة طيفاً سحرياً - لا ندري ما إذا كان رداء الإمبراطورة وهمياً لا يستر عورتها المحصنة - .

لقد اتهم الفكر العولمي المتطرف ظاهرة المحافظة عند البلدان الأكثر تقليدية بأنها خرق فاحش لناموس التحديث، وأنها لا تقضي إلا إلى صدام حضاري من حيث أن كل صدام هو مجابهة قائمة على العنف، وأن كل عنف هو إرهاب بكل صورته، ونخلص إلى نتيجة هي أن المحافظة إرهاب بحد ذاتها.

إن العولمة ليست هي سياسة تنظيم لحياة دائمة، وإنما هي خلق فرصة حياة مرحلية، وقد تتعارض حيناً مع القيم الأشد قدسية، فالصراع يرتقي إلى صراع قيم، والدفاع عنها يدخل هذه القوى المتصارعة في قصص الاتهام والمساءلة والمعاقبة و.. الخ.

ولما يؤسف له، تساقطت كل القيم والرؤى والآمال والأحلام، وتهاوت نظم، وألغيت نظريات، وبطلت أنساق، ولم تعد الإنسانية تستند إلى مرجعية تحافظ على توازنها الفكري والنفسي والمعتدي، وراحت سادرة في إفراغ كامل محتوى حضارتها لتعيش تغريباً وعبثاً مدمرين.

لقد غزا الفكر الغربي المنفلت كل المحصنات القيمة لتراث وثقافات وتقاليد ومعتقدات الشعوب، الأمر الذي دفعها لأن ترتد إلى مواريتها

وتقاليدها ومقدساتها ، وتدخل في سلفية تملي بها فراغها الذهني والروحي والنفسي إزاء ذلك المتقحم المهول، وها هو الإنسان المعاصر يُضلل بأوهام التطوير الاجتماعي، والانتقال التاريخي، والتحسين الإنتاجي، ورفع المستوى المعيشي والترفيهي، وبعد بحرية الرأي والتعبير، وسيطرته على مقدراته، وتهيئة عوامل بناء مستقبله، بيد أنه ما يلبث أن يجد نفسه عبر تحولات جذرية غريب عنها، وفي آلية تُحركه دونما إرادة منه، وتحت سلطة إدارة وعقل من خارج بيئته، وواقع محكوم بمشروطة نظام هيمني على كل التوضعات، يقول أنتوني جيدنيز : ((والمفارقة الصارخة أنه في عصر فيض المعلومات وأدوات المعرفة تتفاقم أزمة السيولة الفكرية، وتتفاقم حالة افتقاد النسق المرجعي))^(١٥).

وتنتقل الأحوال البشرية من جراء هذا المتقحم من أنماط الدكتاتوريات المتعددة الأعراق إلى نمط دكتاتورية النظام الأوحـد لاقتصاد عولمي تحركه آلية السوق. يقول الباحث كارل بولاني في كتابه ((التحول العظيم)) : ((إن السماح لآلية السوق بأن تكون المدير الأوحـد الموجه لمصير البشرية وللبيئة العالمية.. يعني تدمير المجتمع، وإنما الأولوية للمجتمع على النظام الاقتصادي))^(١٦).

وهكذا تستطيع الذاتيات القومية السيطرة على التحولات الآلية التي تسوق العالم خارج مسار وعيها وإرادتها، ومخالفة الضرورات الحتمية للوقائع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمدنية، ومعطلة القدرة على توجيه مصيرها ومستقبلها، يقول جيدنيز : ((إن هذه التحولات لا تتضمن فقط

15 - أنتوني جيدنيز - ((بعيداً عن اليسار واليمين)) تر. شوقي جلال ص ٣٧ - عالم المعرفة - الكويت.

16 - نفس المصدر - ص ٣٨.

تحويلات في هياكل العالم، بل وأيضاً تحولات في وعينا الباطني وفي هويتنا^(١٧). إن المنطق العقلاني يرفض أية رؤية أحادية تحدد مسيرة التاريخ الإنساني، والشأن نفسه في الرؤية المقابلة التي ترى أن الدولة التي لا تملك مقومات التفاهم كي تتمثل الفكر العملي هي دولة عاجزة لا تستطيع المحافظة على بقائها، فتحتاج بالضرورة إلى زجها في فلك المنهجية الشمولية للنظام الشمولي بكل صور الاختيارات الدبلوماسية، أو اتباع طرائق الحصار الاقتصادية، أو أشكال الاحتلال العسكرية أو إثارة النزعات الحدودية، أو الطائفية، أو العرقية، أو الدينية.. الخ. فكيف يتم الولاء لإدارة برانية تجاه جملة الترتيبات والتقاليد والمعطيات والتجربة التي يملها الواقع المعاش؟ وكيف يتم الاختيار الواعي للأنموذج المجلوب والإدانة له من خارج الخاصية الذاتية؟ إنه من غير المعقول التسليم بأن البنى الاجتماعية الصغيرة قابلة للاندماج في نسيج البنية الذاتية الأكبر أو الأقوى، فالقضايا المفارقة الأشد حساسية سواء منها الروحية أم المقدسة أم المرجعية أم الثقافية أم التاريخية أم الأخلاقية أم العرفية لن تقبل في أي حال من الأحوال أن تتلقى القرارات الوليدة بآنيته قط، وأنا لنجد تلك الكيانات والتموضعات والوقائع الاجتماعية عاجزة عن تمثّل النموذج البراني المجلوب وليست لديها القدرة على إنقاذ نفسها مما هي فيه من سوءات الواقع البائس التي تعانيه، ولعل المجلوب يعمل على تدمير كل ما أنجزته وقبلت به واستكانت عليه، وقد يقودها إلى الخواء والعبث، فحينها تفقد توازنها الأخلاقي والمعرفي والروحي، وتهزم أمام تحديات الزمن، ووقتئذ يشعر الفرد بأنه غريب عن وطنه، ومُفَرَّب عن واقعه وتراثه وثقافته ومعتقداته، ولما يوحى إليه بالتخلي عن أسمال التقاليد التي تشكل

عبئاً تاريخياً على كاهله فإنه يمسي عاجزاً عن التمثل والتكيف، وبالتالي يفقد أهم خصائص سلوكياته الفردية والاجتماعية على حد سواء.

صحيح أن جوهر السلوك الاجتماعي التقليدي العام غير جامد أو قابل للتحوّل، وأنه لا يتسم بخصائص كاملة، لكنه لا يعني هذا أنه يتخلّى عن ثوابته الأساسية من أفكار وطقوس ورموز ومقدسات ومرجعيات وأخلاقيات.. الخ.

إن علاقة السلوك التقليدي في منظومة الفكر العولمي مبهمة ومعقدة، كون العولمة تدعو إلى التفكيكية والتمثل، وتُمنهج أشكال التواصل حسبما تزعم على أسس من الحرية والمساواة ((Egalitarian)) في مختلف مستوياتها النفسية والفكرية والأخلاقية والمعتقدية والمادية، يقول ميشال أوكتشوت ((إن تقاليد السلوك ليست ثابتة على حالها أبداً، ولا مكتملة، كما أنه ليست لها أي جوهر ثابت لا يتغير))^(١٨).

إن المتغيرات أو المتحولات تظل ضمن حيز المجالات الأخلاقية الحيوية التي تضمن فاعلية القيم الجمالية العليا في سلوك المجتمع، بيد أننا نلمس ثمة أزمات مركبة يعانيها المجتمع الذي تطاله نزعة العولمة، ويتلقى معايير قيمية تفرض عليه تحت شعارات التغيير والاستقرار والأمن والرفاه والحرية والنمو بغير التحديث والتجديد الاجتماعي والأخلاقي لسائر المجتمعات التقليدية، وتظل الأسئلة الملحة التي تراودنا وتطرح نفسها في الفكرة كلما اعتورت القضايا الجوهرية الإنسانية حياتنا الأشد تازماً واضطراباً، من هو صاحب الحق المعول عليه رسم خارطة المستقبل للشعوب؟ وما هي القيم الأيديولوجية الصالحة للتطبيق العمالي في البناء؟ وما هي

الأدوات وآليات التغيير المتوافقة ؟ وما هي البرامج المكفولة ؟ وما هي المعايير الأخلاقية السوية المطبقة في سائر علاقتنا الأناسية ؟.

إن العولمة نزعة تدعو إلى التعري الروحي والأخلاقي، والتجرد عما هو ماض من موارثنا، إنها عالم مادي صرف، تقوم على أساس من الكسب المالي غير المشروع، وتنمية الموارد المالية في استثمارات عملاقة تضمن تحقيق مشاريعها التنموية وتنشيط فعاليتها الاقتصادية، وتأتي عن طريق تسخير كل المنظومات المتنوعة، وتحديد المرتسمات المرحلية في لحظات التطبيق الآني، وتساوي الشعوب بصفقات السلع غير الفعالة أو تلك التي هي دون مستوى الكفاءة، فتعمل على تحسينها ليتم تسويقها، فتنهض بها إلى المستوى المطلوب الذي يتواءم مع فن لعبة السوق، والترويج، وأساليب العلاقات الرفيعة، وطرائق التداول في سوق كونية عريضة رهيبة.

إن العولمة تتنافى مع القوانين المرعية والتشريعية المستمدة من الأصوليات ((Fundamentalism)) والثوابت الروحية والأخلاقية والعرفية، وأن دستور الدولة المعمول به ينضوي بالضرورة تحت المشروطة الأخلاقية التقليدية التي تمثل الخصائص السلوكية والسلوكية للتظيم المجتمعي، وأن أية معارضة للمنهج العولي سيتم قمعها ومحاربتها واتهامها ومعاقبته، فأين مبادئ الحرية التي تنظمها خصائص العولمة في البناء الاجتماعي^{١٩}. تم نعت الفكر الاشتراكي بأن المعرفة تنحصر في الهيئة السلطوية العليا، في حين أنها محجوبة عن الأفراد، أما في الفكر العولي فأنا المعرفة تنحصر في الأفراد الذين يطلعون على دقائق الحقائق، في حين أن الإرادة الحكومية لا تطلع بالضرورة على كثير من الأشياء الجارية، أعتقد أن هذا قول واه وعار عن الصحة، من حيث أن أسس هذا النظام المرحلي لطاغوت الإدارة الحكومية

الرأسمالية هي التي تضع المرتسمات المنهجية لتسويق الفكر الاستثماري، فأين إذن العدالة الاجتماعية والعلاقات الأخلاقية إذا كان الفرد يتحكم في معرفة الأشياء وتداولها والتصرف في اتخاذ قراراتها السياسية؟ وأين القوانين النازمة، والحقوق، وسلطة الأخلاق؟ إن العولمة التي تجسد الفوارق الفردية في مختلف المجالات والمضامير، فإنها تجسد الفوارق بين المجتمعات حكماً، وهذا يخالف جوهر نزوعها الأخلاقي والقيمي والمادي التي تدعي بفلسفتها ((كوننة العالم)). إذا كان الفكر العولمي ينهج إلى بناء تقليدية شوملية موحدة ضمن إطار حرية حركة الفكر والعمل لضمان الوحدة المجتمعية، فإنما يسعى بسداجة إلى تفكيك خصائص التضامن المتواشجة في البنى الاجتماعية للأمم، والتبعية لنظام التسيير الإداري لنخبة سلطة الفوق، حكماً لن يسمح لها بالإبداع والتجديد في أعم القضايا الإنسانية، ولا يدعها تؤسس قواعد تضامن جمعي مشترك في البنية الاجتماعية الواحدة، وتدفعها إلى تفكيك روابط الممارسات والعلاقات والتقاليد الموروثة، وتشويه الملامح الرئيسية الثابتة لخواص الهوية، وتفسح المجال أمام هيمنة قواعد السوق المشتركة التي تسعى بشكل مطرد ومتوثب نحو المحافظة على مشروعية النظام الاقتصادي النامي لمصلحة نخبة الفوق المتحكم بمقدرات السوق الكونية، وتعزيز مشروعية المواقف السياسية لإرادة الأنظمة السلطوية لدى القوميات المتعددة الأعراق، وأنه لغني عن البيان، أن النزعة التقليدية أو المحافظة أو الأصولية على سبيل المثال، لا تتفق مع نزعة العولمة، فإن وجدت ثمة ثوابت تتطابق مع أشد الحاجات إلحاحاً في حياة الأمة، فإن العولمة ترى فيها أشد المعوقات لحركتها، وتزيد من قلق وتخوف سدنيتها إزاء عدم إمكانية جعل كل فرد أوجماعاً أو مجتمعاً أو قومية

أوتجمع إقليمي تخضع لـ ((الكوزموبوليتانية)) الاقتصادية، أي المواطنة
الأممية لاقتصاد السوق، والحيلولة دون خلق حوار إيجابي متوافق في الظروف
التي تخدم وتحمي القيم الاقتصادية لحركة السوق الرأسمالي العالمي،
وتذليل سائر التحديات التي تعترضها في لحظات التحولات الكبرى،
ومحاولة زج النشاط البشري ضمن معملية واحدة خارج سياق الحركة
التاريخية لسيرورة الفعل بمعزل عن الإرادة الحرة وتلقائية الاستجابة الذاتية،
فإذا ما جاءت العولمة بديلة عن الأنموذج الاشتراكي فعلى الأقل أن
الاشتراكية كانت فكراً وأدباً وفناً وسياسة وتقول أن للتاريخ سيرورة
واتجاهاً ومستقبلاً، فهلا للعولمة سيرورة تاريخية وهدفاً ومستقبلاً واعداءً
تمتلكه البشرية ؟ لا أحد يستطيع البتة الجزم بأن حتمية تاريخية تمضي
قُدماً نحو أهداف واضحة المعالم، فبعد لم نلمس من الحجج والدلائل
والأفعال ما تشير إلى ذلك في منهج العولمة، وما نلمسه ونتحسسه سوى
الأحزان وامتهان للسيادات والأرواح والممتلكات، ونهب ثروات الشعوب،
وزجها في بؤس مكين، حتى صارت كل الأشياء لكل النخب القائمة على
تقرير مصائر الشعوب، لا لكك الشعوب، وبذلك لا يغدو التاريخ مُعبّراً عن
إرادة وفكر وفعل الناس، وإنما نتيجة حتمية لفكر إدارة الاقتصاد
الشوملي، وأن أي إبداع مضافاً إلى التاريخ يتم وأده، ولا يعد فعلاً واعياً
وحرّاً، والتاريخ يصوغه الفكر العولي لا الفكر البشري والتاريخ الإنساني.
وليس بهذا يتم استغلال الطبيعة والثروات والمنجزات، وإنما استغلال
الإنسان في عموم أنماط سلوكياته وعقائده وأفكاره وثقافته وتراثه، بل أنها
تتعدى ذلك إلى أدق الظروف حساسية، ويدرك المستغلون أمراً هاماً هو أن
التاريخ لا تصنعه الطواغيت، وإنما الشعوب المقهورة التي تكدح من أجل

خلق اللحظات التي يصنعها وعي الذات وتتوافق مع الواقع إزاء تحررها وخلاصها من نمطية الطاغوت المهيمن على أحوالها وصنائعها ومصائرها.

إن الحرية والديموقراطية والرفاه التي تنتطع بها رؤى النخبة القومية المتمركزة التي تزعم بأنها حق لكل فرد، في حين تتخذ منها ميزة يحق لها ولا يحق لغيرها، وكما هو مكفوف حق ممارستها من قبل الشعوب والغربة، أن الديموقراطية في ظل نظام حرية الأفراد في المنهج العولمي يلغي فعالية الفكر المركزي للرأسمال الذي يتخذ من نفسه قائداً كلياً للمجتمع والدولة، إذ أنه يغدو حكم المجتمع لنفسه من طرف، وزوال مقومات بقاء الدولة من طرف آخر، ويشير هذا إلى أننا نسير باتجاه بناء عالم مصنوع خارج سيطرة التاريخ، وتأتي خطورة هذا البناء العولمي ليس من طرائق الإجراءات والبرامج وآليات الإدارات المهيمنة وإنما تأتي من عواقبها، وما ينجم عنها من تطورات كارثية، فالعولمة تدعي ببناء وحدة العالم، في حين تمارس عمليات تفكيك وتفتيت وعزل وتكوين وتحالفات حتى داخل البلدان أو القوميات أو الأقاليم، ويتم إعادة بناءها وفقاً لمقتضيات المصالح العولمية الجارية، يقول أنتوني جيدنز - بتصرف - ((وتخلق الشركات الكبرى بنفوذها أشكالا جديدة من التقسيم الإقليمي والاجتماعي والاقتصادي.. ذلك أن تغير أنماط التقسيم الإقليمي يحدث استجابة لجوانب من العولمة.. وإن الكثير من المجتمعات المحلية القائمة في تحليل أوتعاد هيكلتها من أساسها^(١٩)). إذا كانت الديموقراطية الليبرالية تدعو إلى تطبيق قيم مسبقة الصنع، فإن ديمقراطية العولمة تدعو إلى التجريبية التي تقوم بها القوى الخاضعة والمتأثرة بالفكر العولمي لإمكان تحقيق اتفاق على تداولها واستخلاص المعايير القيمية العامة التي تخدم شرعية وجودها.

لا ولن تحقق العولمة بكل طرائق الحوار نجاحاً ملموساً قط مع الواقع الاجتماعي في مختلف خصائصه الحضارية المكوّنة من نزوعات روحية ومعتقدية، وأوضاع اقتصادية، ومستويات ثقافية، وأنماط نظم، ومظاهر تقليدية، وعلاقات خارجية، وتجارب عملية، فكل مجتمع شخصيته ((ذاتيته)) المتميزة المتفاوتة، وعلى الرغم من الروابط المدنية والحضارية العامة التي تُحتم بمؤثراتها على أشكال العلاقات الإنسانية، ومن الصعوبة بمكان تسوية هذه التفاوتات من خلال قرارات سحرية تحقق التحرر الاجتماعي، والمساواة الاقتصادية، وترفع السوية الثقافية والروحية بين الشعوب، وتضمن أمنها القومي أو الأقليمي أو الوطني بكل ميادينه الاعتبارية.

إن الفكر العولمي يزيد من العنف ويساعد على تدميته، ويخلق صراعاً جديداً على الساحة الدولية، وإذا كان هذا الفكر يشجع على التفوق الفردي، فإنه في الوجهة المقابلة لا يشجع على التفوق الطبقي، ومن ذا فتوسع دائرة التنافس الطبقي، ولا جرم في أن هذه الممارسات لا تستطيع أن تقي أو تُحصّن الفكر العولمي نفسه من تحديات حتمية الصراع، وليست قادرة على إلغاء ظاهرة الصراع طالما هنالك فئة تسوس مقدرات القوى الاجتماعية المنتجة على مختلف الأصعدة، ويخطئ من يتصور أن العولمة تذيب الطبقات تحت ذريعة الحرية والمساواة والرفاه لسائر المجتمعات البشرية، في الوقت الذي تسود حياتنا الإنسانية أشكال مختلف من الاستغلال للموارد والقوى المنتجة من قبل فوق مُستثمر وتحت مُستثمر، إنها مجرد أكذوبة واهية.. إنها مجازفة رعناء تقود البشرية إلى هاوية العدم، إنها التفريب في أقبح صورهِ.

إن معظم الإمبراطوريات العظيمة عبر التاريخ البشري قد آلت إلى الانهيار عندما خرجت عن قوانين حركة التاريخ الإنساني الخاضع لأعم القيم

الأخلاقية والجمالية في بناء عالم مأمول يسود فيه الأمن والسلم والعدالة والسيادة والمساواة. إن العالم السعيد الذي ما فتئت العولمة تُجمله للشعوب إنما هو ضرب من العبث المنظم العاجز الذي يجعل من الدول وشعوبها أشبه بزوارق ورقية تتقاذفها أمواج العولمة العاصفة في بحور التيه.

رأى كثير من المحللون والاستراتيجيون وأصحاب الرؤى في مرحلتنا الذي نعيشها في أدق تفاصيلها وأصعب مآسيها أن ((الطاقة)) وعلى وجه الخصوص ((النفط)) السبب الأساس في قيام النزاعات والحرب الإمبريالية الأمريكية المعلنة على البلدان النامية، في حين نرى أن أسباباً كثيرة معقدة تساهم في خلق وزيادة حدة الصراع منها [العجز في الموازنة، التضخم النقدي، البطالة، إفلاس الشركات الكبرى، إفلاس البنوك.. الخ] إنها بحق أزمة الرأسمال الاحتكاري الذي اتخذ من النفط أداة وحيدة تنقذ النظام العولمي من غرقه من جهة، والتحكم في كميات إنتاجه وسعره دولياً لإمكان قيادة العالم من جهة أخرى، فلم يجد أمامه إلا وسيلة الغزو العسكري التي يرى فيها السبيل الوحيدة إلى الهيمنة وتحقيق الأهداف المتوخاة، ويتبدى لنا الشأن نفسه أثناء وقوع ألمانيا في أزمة مديونيتها بعد الحرب العالمية الثانية. إن الأزمات التي تحيق بالأنظمة الرأسمالية تعم وتدفح ثمنها الشعوب المغلوبة، سؤال يدور في فضاء الذهن العالمي، وما زالت تتساءله شعوب المعمورة حتى اللحظة، لماذا حصل السطو المسلح الانكلوأمريكي على العراق، وهيمنة أمريكا على منطقة الخليج ؟ لقد أعلن بوش الابن غزو العراق عسكرياً بحجج ذرائعية ثبت عدم صحتها بالدلائل والقرائن القاطعة، ونحن لسنا بصدد هذه الذرائع، ولكننا نود إظهار حقيقة أسباب السطو الهمجى الواهي، فأبان قطع العراق صلته مع المؤسسات النفطية الأمريكية

والإنكليزية، وتعاقد مع المؤسسات الصينية والروسية والفرنسية كشر الذئب الإمبريالي عن أنيابه، وشعر بخطر داهم يهدد مصالحه ووجوده فالعراق يملك من الاحتياط العالمي للنفط ما يقارب من ١١٪ / من المخزون العالمي، في حين تسيطر الدول العربية على نحو ٦٢٪ من النفط العالمي، وتساهم في ٣٠٪ من الإنتاج العالمي، وهو المعول عليها إنقاذ أمريكا وبريطانيا من الانهيار الاقتصادي والمالي، وتخليصها من مديونيتها، وتحررها من أزماتها الخانقة، فالنفط العامل الوحيد الذي يحرك استراتيجية الولايات المتحدة عسكرياً وسياسياً على وجه التحديد، لذا تم اتخاذ قرار الحرب على العراق مخالفاً لموقف مجلس الأمن الدولي الرافض لهذه الحرب؛ وللدول المعارضة والشعوب المستكبرة لها، لكن طمعها وتطلعها إلى وضع يدها على النفط العراقي الذي يبلغ احتياطيه بحدود ١١٢ / مليار برميل الأمر الذي يجعلها تتحكم في مقاليد الاقتصاد العالمي، وعلى طرق النفط، والمواقع الاستراتيجية الجغرافية، وتتخذ من نفط الخليج محطة وقود لعصب صناعيتها وحضارتها، وتعمل على زيادة إنتاجه بحيث يصل إلى ٦ / مليون برميل يومياً متجاوزة السقف الذي حددته منظمة الأوبك، لإمكان وضع النفط العراقي في حيز المنافسة مع الدول المنتجة للنفط، وتهدف من وراء هذه اللعبة دفع الدول المنتجة للنفط إلى زيادة إنتاجها مما يساعد ميكانيكياً على هبوط سعر النفط، فيتحرك السوق التجاري والمالي والسلعي لقوى الرأسمال، وتتحرك من ركودها، وتعرض بالمقابل البلدان النفطية إلى عجزية مالية، وإضعاف في تأثيرها على السوق والقرار السياسي الدولي الذي يشكل خطراً حقيقياً على مصالح الفكر والرأسمال العولمي الإمبريالي. إن الاتصال السياسي والإعلامي والمعلوماتي، هذه

التزاوجات العقدية فيما بينها وحركة السوق وإستبار خصائصها ورموزها ومعرفة وظائفها ولغتها ومؤثراتها تشكل قوة وثراء اقتصادياً وسرعة انتقال للرأس مال وتوظيفه واستثماره في بقاع الأرض كي تشكل هذه الوسائل الاتصالية المختلفة إمبراطورية لسوق الكتل النقدية والبورصات، ومهما يكن من أمر، فإننا نصل إلى نتيجة منطقية مفادها، أن العولمة هي نتاج التقدم العلمي والتكنولوجي والإعلامي الذي يحدث تطوراً هائلاً في التجارة العالمية، وزيادة حجم المنجزات والتصدير والتمويل وفتح الأسواق الكبرى وزيادة النمو الاقتصادي، الأمر الذي يربط سياسة السوق أيديولوجية استقت قيمها من تعاليم البدء، لذلك ظل الفكر العولمي محيطي المنهج، يدور حول نفسه كونه محكوم بشرعنة اليوتوبية النبوية التي تأسطر العالم بالرغم من هذا التقدم العلمي العظيم، وأنه في الحقيقة نظام مقفل متخلف أخلاقياً، لكنه منفتح ومتقدم في التراكم الرأسمالي الحر، وما يطرحه من ولادات جديدة، وأنظمة جديدة، أوحداثوية .. الخ. إنما هي عودة خيالية أسطورية إلى الأصول الأولى، فهل ينحصر الصراع الطبقي في التراكم الرأسمالي ويفرز عالماً غنياً وعوالم فقيرة، أم أنه يلغي الفوارق ويصبح عالماً غنياً واحداً كما تراه العولمة الحداثية، أم سيخلق عالماً عبثياً خرباً في نهاية الصراع الوجودي، أم عالماً آمناً عادلاً متكافئاً متوازناً متساوياً كما يراه الفكر الاشتراكي؟. أعتقد أن العولمة تسوق العالم إلى قنار طبقي وحضاري وروحي واقتصادي من طراز آخر، وسينبعث الصراع الطبقي من جديد ليفرز صيفاً أفضل في نظام العمالة المتكافئة من العولمة المتنافرة إزاء ما نلمسه من عدم المساواة بين الأمم، وفي هذا السياق، تبين أن ١٪ من النخب تملك ٤٠٪ من الثروة القومية في الولايات المتحدة الأمريكية، فعلى

سبيل المثال حينما توجه النظام الرأسمالي الأمريكي نحو دعم تحرر السوق وفق مجتمع عالمي مفتوح [Aglobalopensociety] تحول إلى الاتجاه المعاكس، يقول هانس بيتر مارتين: ((أن /٢٥٨/ ملياردير يملكون ثروة تضاهي /٢.٥/ مليار من سكان المعمورة، أي ما يزيد قليلاً على نصف سكان العالم، وأن هناك ٢٠٪ من العالم تستحوذ على ٨٥٪ من الناتج العالمي الإجمالي و ٨٤٪ من التجارة العالمية))^(٣٠).

لقد مرّت المجتمعات بأشكال من الديكتاتوريات، منها الفردية والحزبية والطبقية، وها نحن في زمن العولمة يتم إشادة دكتاتورية السوق أولان جاز الاصطلاح بـ الديكتاتورية الليبرالية الجديدة [Liberalismusneo]. ((بحجة مكافحة الإرهاب صادق الرئيس الأمريكي - بيل كلينتون عام ١٩٩٦ - على قانون تُمنع بموجبه جميع الشركات الأوربية واليابانية - الناشطة في مجال البترول والبناء على وجه الخصوص - من الدخول إلى السوق الأمريكية، إذا ما استمرت هذه الشركات في التعامل مع ليبيا وإيران))^(٣١).

تصوروا تقف أنظمة ودول ورجال رأسمال عاجزة حيال المضاربات المتحررة من سيطرة نظام النقد الدولي، ومنهزمة أمام حركة سوق المضاربات الحرة عبر لعبة البورصات والمصارف وطرائق الاستثمارات لطبقة المتاجرين بالعملات والأوراق النقدية أيضاً، وخاصة ما تلمسه لدى البلدان الصناعية الكبرى التي عمدت من بعد عام ١٩٧٠ إلى تحرير أسواق رأس المال

20 - هانس بيتر مارتين وهارالد شومان ((فتح العولمة)) تر. د. عدنان عباس علي - عالم المعرفة - العدد

/٢٩٥/ المجلس الوطني للثقافة - الكويت - ص ١١.

21 - نفس المصدر السابق - ص ٣٤٩.

من الرقابة الحكومية الأمر الذي أدى إلى انهيار نظام أسعار الصرف الثابتة. وأضحت القرارات السياسية خاضعة لرقابة وأمرة وهيمنة أسواق المال بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية. عالم تحكمه معايير مالية لامعايير أخلاقية، وتجد كل رجل طموح، يود أن يكون سوق مال لا شيء آخر البتة، إذ بإمكانه أن يهدد من يشاء ويهزم من يشاء، فإن دل ذلك إلى شيء ما، فإنما يدل دون مرية إلى فقدان قيمة الديمقراطية وتسيّد القيمة المالية، وترى المال يمثل قوة الأقلية، والديموقراطية تمثل ضعف الأكثرية، عالم تذهب به هواجس نيتشوية إلى عوالم ((هاديس)) عالم ينوء تحت مقولات وأفكار ينسجها نول غريزي بخيوط من الإرهاصات والهواجس، ومن خلال هذا السياق أود أن أبين ثمة وجوه متطابقة بين الظاهرة الأنموذجية للفكر العولمي في التعددية الجنسية ومقولات ((نيتشه)) التي أتخذ منها حجة ذريعة للتفوق والتعصب العرقي والديني والطائفي ومبرراً للعدوانية والعنف المتجذرين في تركيبة الفكر الشمولي، والذي يتوافق مع منظور نيتشه الذي يرى أن التكوين الغريزي في الذات البشرية هي التي تمثل الأسس الارتكازية للطبيعة الأخلاقية، والتي تتبع من جوانية كل فرد فينا، حيث يقول: ((إن كل طبيعة في الأخلاق، أي كل أخلاق سليمة، محكومة بغريزة الحياة))^(٢٢). أما منشأ الأخلاق فتأتي من تلك القدرة الفائقة ((القوة)) التي تفعل الفضيلة بطرائق يملئها العنف الفرائزي وليس الوعي العقلاني والحوار المنطقي؛ إذ أن العقل في فعل الفضيلة تعبير عن الضعف، والغريزة تعبير عن القوة، ولعل العظماء هم الذين يتبعون هوى غرائزهم في الفعل، وأما الأخيار الفاضلون والأخلاقيون والعقلانيون والمنطقيون ورجال الدين ((الكهنوت))

فهم الذين يتمتعون بطبيعة أخلاقية تنم عن ضعفهم واستكانتهم وسذاجتهم، ويرى أن من خواص وصفات الكائن الأخلاقي الحقيقي والمتفوق هو من يملك القدرة على الدهاء والمكر والمراوغة، ولا تتوفر إلا عند الإنسان القوي ((المحارب)).

ويعتبر أن نازع العدوانية في المرء ينبعث من غريزة فطرية متأصلة فيه من الأزل، والمحارب وحده الذي يتمتع بإرادة أسطورية سامية تضمن له البقاء والتفوق على الغير، ويزعم بأن الحرب والكراهية من سمات الرجل القوي يقول : ((أحبوا السلام كوسيلة لحروب جديدة.. ولا أنصحكم بالاجتهاد والسلام. بل بالقتال والنصر))^(٢٣).

هذا ما اجتهد وعمل عليه الفكر ((الأنكلوساكسوني)) حتى ساعنا هذه مع شعوب الأرض البدائية المنحطة الخائفة المهزومة الخرافية التي تتقلد المبادئ الأخلاقية الراكدة التي تستمدّها من ترهات العقلانية وفذلكات المنطق وسذاجات السوية المتوافقة ومشاعر الأنسنة، والروحانيات المقدسة، وشرعنة الآلهات، والمستويات الأخلاقية التي يتضمن بناؤها القيم الجمالية المزيفة والمؤلفة من العدالة والمساواة والإخاء والسلام والمحبة.. الخ، على حد اعتباره ووجهة نظره. يؤكد نيتشه في فلسفته العدائية للإنسانية والعنصرية أن العرق القومي المتميز عن الأعراق الأخرى هو العرق الآري الذي ينبغي عليه أن يتسّيد الأعراق وينتصر عليها ويضع حداً للتاريخ، وأن البقاء للقوي الذي يصارع الضعفاء ويهزمهم ويتسّيد عليهم. تتبدى لنا عن كثب أن هذه المقولات تعبير صريح عن رؤية ذهانية غير سوية لدى معتقي هذا الفكر من النخب المتمركزة التي لا تتخرج من تعميم سياستها على مجتمعاتها وزجها في

هواجس التفوق، وإبقائها ترسف تحت مؤثرات أطيافها وانجذاباتها ومشروطية مداراتها. من نافذة القول أن الوضع الاقتصادي يرتبط بالوعي الاجتماعي ويحركه تبعاً للتأرجحات المتذبذبة في عملية انخفاض أو ارتفاع المستوى المعيشي، ونلمس مثل تلك الحالات في المجتمعات المتطورة تكنولوجياً وصناعياً، حيث تتداح الشعوب في انجرافات لعبة الأنظمة التي تدّعي بالتحضر والديموقراطية والتعايش السلمي بين الشعوب، ولا تني ثوهم مجتمعاتها بأن حضارتها ومدنيتها تتعرض للخراب من قوى بدائية ظلامية ((أشباح الشرق)) الزاحفة إلى فراديس حضارة التتوير والحدائث والعلمانية والحرية، وتهيب بشعوبها الموهومة بتفوقها العرقي وتميزها جسدياً وعقلياً ومعرفياً وعلمياً للوقوف أمام زحف البدائيين الذي يحملون تحت جماجمهم موارث الماضي العتيقة، وتتخذ من العنف تعويذة تكف عنها شياطين الشرق الخفية.

ويحسن بنا أن نعلم يقينياً أن الديانات ومن ضمنها الأسطورية مستوحاة من حقيقة الواقع الاجتماعي والروحي والعرقي والتاريخي والفلسفي الذي ينظم سلوك وأخلاقيات وتعاملات الناس، ولم يكن الإسلام منفلقاً بل دعا إلى الاجتهاد والتأويل، وكان اطلاقاً في أحكامه الأخلاقية، لكنها بالمقابل كانت شرعنة مفتوحة، ومنطلقاً من قناعة أن الحقيقة يشارك في الكشف عنها الإنسان الموحد الرؤية والفعل، وهكذا كان، وينبغي عليه أن يكون حراً في البحث عن حقيقة الله والأخلاق والوجود بعقل متور مفتوح، وقد اتبع الإسلام من أجل حرية الفكر مبدأ التأويل ليكف الحجة إزاء من غفلوا وجهلوا أولم عارضوا ونفوا وبيان وجه الحق من الباطل.

ما كانت الديانات يوماً اسفيناً يحول دون تلاقي المفاهيم المتعالية مع المفاهيم الدنيوية، ولما كانت هنالك من حضارات تعاقبت ومدنيات نهضت، ومنذ البدء

الأول للرؤى الأسطورية وحتى الآن كان الوعي الديني يخط على لوحة الحياة مرتسمات الثقافة الشعبية والنخبوية، ويحدد معايير القيم والتقاليد العامة وأنماط العلاقات، ويدعو حيناً إلى الإصلاح الديني تماشياً مع التحولات المدنية في كل مرحلة متقدمة، ويتعين علينا الإشارة إلى مسألة يتوجب إعادة النظر فيها، ولدى قراءتنا التحليلية والمقارنة بين الخطاب الديني والخطاب العلماني، وأخص بالتحديد بيان وجه العلاقة بين القيم الروحية والقيم المادية والإحاطة بالأبعاد التي تستقيض عنهما، وكيفية تجنيدها من قبل النُخب المتنفذة ومدى مواظمتها وتطابقها مع مصالحها.

منذ الأزل تأصل بالفطرة خطان متوازيان في أنفس الناس، أحدهما يمثل فعل الخير السوي، والآخر يمثل فعل الشر المنحرف، وإن جاز القول وصح، أن الكائن البشري مكوّن من نصفين، أحدهما تتنازع هواجس ودوافع وحشية، والآخر تتنازع هواجس ودوافع إنسانية، لكن التطور المدني حاول الالتفاف عليهما، وتسخير أحدهما لخدمة الآخر بطرائق تخلص من كل استحقاق أخلاقي إناسي، وإن جاز القول، حاول الدين لأن يكون بديلاً عن النازع الوحشي الذي يدفع المرء إلى فعل الشر الجانح إزاء العلم الذي يدفع الإنسانية لفعل الخير لما هو أنفع وأكثر سعادة لها، والسعي إلى خلق تطابقات أخلاقية في الفعاليات والأنشطة الانسانية، إلا أن التطور العلمي التف على إهاب الدين بفرض نزع سلطة المحرّم من يده، وتمييع شرعنة تقاليده، وتسفيه معايير القيمية، وافساد مستوياته الأخلاقية كونها تعطل أو تكبح حركة الدافع الغريزي الوحشي، وتحدّ من رغباته وميوله وطموحاته الانانية والذاتية ((المنفلشة)) والمصلحية الضيقة، وعلى هامش الذكر أجدني رغيباً في عرض مقولة لا يسمح المقال التوسع بها، وتتعلق بموضوعية الصراع

الصارخ بين الدين والعلم من جانب يسترعي فعلاً الاهتمام. لقد تم استخدام العلم الذي يمثل النهج السياسي من حيث أنه وعي عقلائي يتولى مهام إحياء النزاع الوحشي البدائي عبر لحظات التقدم التكنولوجي ((الآلية العسكرية)) الفائقة والمنفذة لمنطلقات فضيلة العنف، بمعنى يغدو النزاع العلمي بوصفه وعياً إطلاقياً كلانياً بديلاً عن النزوع الديني بوصفه نزوعاً غيبياً ناقصاً ومحدوداً، لقد استوعبت الثقافات الحضارية كل لونيّات الطيف الثقافي المدني وتفاعلت معه عبر لحظات التخلّق الجمالي والروحي، فأغنت الخصوصية ((الهوية)) بعداً حضارياً ومدنياً مؤثّقاً، ولم يعد هنالك من تمييز في المكوّن الاجتماعي بين مقومي الأصالة والحداثة، والإيمانية والعلمانية، والمادة والروح، وأجد لازماً عليّ التعرض إلى مسألة، لعلها تمس جوهر ما نحن بصددّه، وما نتقول عنه، أنه من خلال قراءاتنا، طالعتنا ثمة مقولات غثيثة متفلسمة، وثمة مقولات فلسفية سميّنة تستحق الاهتمام والإمعان بها. لقد تقول البعض في أن حضارات ترفض الولادة الجديدة والنهضة والحداثة بل والعولمة، وحضارات تتطلع إلى النهوض والإصلاح والتحديث، وأود أن ألفت عناية المتقولين، إلى أننا لا ننكر أن شعوباً بقيت أسيرة التحديث البراني، وظلت عاجزة عن النهوض أوحى الإصلاح في مجال المدنية والتنظيم وحرية الرأي والتفكير وما إلى ذلك، لكن لها أسبابها الموجبة، ولعل من أبرزها ظاهرة الاستعمار بكل أشكاله، فضلاً عن أنماط من أنظمة حاكمة في إدارة شؤون البلاد بمنهجية عفوية تسلطية منفصلة - لسنا هنا في معرض الحديث عن تلك الأسباب - لكن ما أروم في تبيانها هو أن كثيراً من علماء النهوض والتحديث الثقافي والعلمي والمدني هم من أبناء تلك الحضارات التي أطلق عليها جزافاً بالمتخلفة، وكثير ما يطالعنا

في علم الدين أو ((اللاهوت)) ومنه الإسلام على سبيل المثال، الذي نظر إلى الحياة من زاوية مفتوحة على منازل الكونية، ورأى أن للعقل رؤية وموقفاً واحداً إزاء تلازم وتناغم المادة والروح ليتم تفجير المكبوت الوحشي الغريزي المتضد في جوانية الذات البشرية، وأزعم أن تسييس العلم وتطبيق منهجياته عبر فضيلة العنف بواسطة الآلة العسكرية المدمرة هي بعث الدافع الوحشي القابع في ثنيات الغرائز، وانزياح النازع الروحي الديني، وهنا يفصح الدافع الوحشي الغريزي عن تطابق صريح مع رؤية نيتشه، وينسجم مع وظائف ومهام العلم التي تظهر جهاراً الندية المحمومة للديانات، وبدأت على أشدها لما طفق الفكر العولمي يناور لتسييد النزوع الوحشي بواسطة الآلة العسكرية الضاربة، وتأسيس فضيلة العنف، وإلغاء التقاليد المقدسة، وتحطيم بنى الموارث القيمة، والمخازن الروحية، وغسل الفكرة التاريخية، والتقاليد الأخلاقية بغية تحقيق أوسع لمصالحه الوحشية بذريعة العلم والحرية والعدالة والسعادة والرفاه، ولست أدري كيف يتسنى للعلم الوحشي أن يحقق بواسطة فضيلة العنف قيم الحرية والعدالة والسعادة والرفاه ؟ أليس هذا ما يبعث على السخرية والضحك ؟.

منهج العولمة اللانمطي

شرعت الامبراطورية الإمبريالية لعولمة بربرية بلا حدود تُصدر أزمة نظامها السياسي والاقتصادي إلى الشعوب، لتؤجج سعي الصراع الطبقي الساخن وتوحد القوى الطبقيّة العالمية ضد الفئات الإمبريالية التي تمثل مراكز القوى القيادية صاحبة القرار ((المتروبولات)) التي تفرض أنظمة الشركات المتعددة الجنسيات ((القوميات)) وتربط العالم بصندوق النقد الدولي، والبنك العالمي.. الخ. غير مبالية بما تجلبه على نفسها من إشكالات وصراعات كارثية إزاء تكالبها المحموم في التوسع الرأسمالي الاستثماري، يقول المفكر الصهيوني ((جورج سوروس)) في كتابه ((أزمة الرأسمالية العالمية)) : ((أنني أؤكد وبدون تردد أن النظام العالمي سوف لا يصمد أمام ضغوط نواقصه الذاتية)) إن الإدارات والسياسات الإمبريالية تحاول جاهدة العمل على وضع رؤية استراتيجية تتعلق باستثمار ثرواتها وأموالها عالمياً، وخاصة من وإلى بلدان العالم الثالث، من حيث أن هذه البلدان تتوفر فيها المواد الخام أوالموارد الكثيرة، ووفرة الأيدي العاملة ورخص أجورها، حجتها التنمية والرفاه الاقتصادي والاجتماعي، فتضع الخطط والبرامج الإصلاحية للشوملة بدءاً من البلدان الأكثر ضعفاً وتخلفاً، وبالرغم مما ستلاقيه من رفض وعدم

استجابتها إزاء فرض سياسات الأمر الواقع للرأسمال المركزي الذي سيجلب لها شتى العواقب الضارة.

إن السياسة التجريبية في مسألتَي التحرير والتحديث التي ينتجها الفكر العولمي تمثل تحديين خطيرين يؤثران بشكل مباشر على التأسيسي والمؤسس في أنماط الحياة الأخلاقية والاقتصادية والثقافية والروحية والتراثية، فثرى، هل نجاح البديل أمراً مضموناً ويتسم بوحدة تكاملية وفق منظومة ومسواق واحد؟ بطبيعة الحال، في حال الإخفاق سيتم حكماً توجيه اللوم والالتهام وفرض العقوبات على هذه البلدان التي تعاني من زحمة المآسي وزخم المحن التراجيدية التي صنعتها أيد برانية، ولا يخفى علينا أساليب القوى الإمبريالية الاستعمارية الاحتكارية التي تمثل فلسفة الشوملة التي ما تني تتغلغل في مفاصل القوى الاجتماعية، محاولة إقناع الناس بالحرية والديموقراطية والتمية، ومستغلة الظروف والمعطيات، ومستخدمة الآليات والأدوات المختلفة بوصفها تمثل القوة القمينة التي تحرر الشعوب ((العالم الحر)) والمدافعة عن حقوق الآخرين في أصقاع المعمورة. إن الحرية لا تُعطى من خارج المُركَّب البنائي الاجتماعي بوصفه الوعي الموضوعي للواقع، وعلى أساسه يتم ممارسة الإنسان نشاطه، ويستخلص جملة المرتسمات المرشدة لعمله، والمحددة مصلحته ومصيره أبداً. إن الرأسمالية الصهيونية الاحتكارية تدعو إلى العولمة باعتبارها الطريق الوحيدة التي تُجسد الآمال في البناء والسعادة والتحرر، متخذة منها ذريعة لمحاربة الشعوب المناوئة لها، ومحاولة استغلالها وتخويفها وقمعها وإحباطها وإفقارها ونهب ثرواتها واستعمارها أخيراً.

إن الحرية لا تنال إلا بتجريد سيف الجريمة من أيدي الظالمين، ونجزم بأن من يخافون الحرية ليسوا إلا دُعاة الشوملة، وليست الشعوب المظلومة.

لَمْ العولة تشمل البلدان الضعيفة القوة الغنية الثروة ؟ ولمَ رسم خارطة توزيع مناطق النفوذ في أماكن من العالم وليس في كله ؟ إنها بحق، شوملة إدارات النفط العديدة وأهمها الشركات الكبرى (أكسون موبيل، شيفرون تكساكو، الأمريكيتين، وبريتش بتروليام، وشل الملكية البريطانية) التي تسيطر على كامل السوق النفطية العالمية.

إن حركة التاريخ القائمة على النواميس الموضوعية للنشاط البشري هي الركيزة الأساس التي تبنى عليها أعم المقولات والقوانين والمعارف والمعتقدات والمفاهيم والرموز التي تحدد أشكال التطور أو تحدد أعم القوانين المتطورة بشكل جدلي يبين المظاهر الإنسانية كوعي، والظواهر المادية كنتاج للوعي، ومن المعلوم لدينا أن لكل مجتمع خصوصيته التي تحدد الأنماط المنهجية لفعاليته ونظمه وأنظمته وثقافته، أعني التي تحدد المشتراطات الموضوعية في الظواهر الكلية العامة للمنجزات المادية والروحية في الفعل البشري. إن وعي الوجود ليس معرفة منعزلة عما هو منجز بالفعل، فالمنجز باعتباره أحد الأنشطة الخلاقة، هو الذي يحدد قوانين التطور، ويمنح الوعي أكثر معرفة بالواقع، وأن وعي الوجود هو الذي يحدد الأنظمة البنائية، ما بين التحت المادي، والفوق المعرفي، ولا مندوحة في أن الفكر العولي يدرك صحة هذه الحقائق، بيد أن القفز على حواجز القوانين التاريخية لحركة الفعل الأناسي هي من سمات النظام الإمبريالي ((الرأسمالي)) الذي لا تخلو مراحله من الوقوع في أزمت حادة من التراكم والعجز والركود، ما يلبث أن يتطع بين الفينة والأخرى بدعواه إلى المدنية والحرية والتقدم للخروج من دوائر أزماته ومآزقه المحيقة به، ووجد الثعلب الإمبريالي النفط النافذة الوحيدة التي تخرجه من حالة الضياع في شعاب المتاهة. إن الفكر

العولمي يخرق كل القوانين التاريخية، والشرعية الدولية، والمواقف الأخلاقية، والشرعية السيادية لأي بلد يمارس حياته بحرية، ويقف ضد من يناهض هذا النظام الشمولي من الشعوب المستغلة أو المضطهدة التي تقاومه، فيقيم عليه الحد ويصنفها في لائحة الإرهاب.

إن الإمبريالية توجه الأنظمة بطرائق من التهريب والترغيب باتجاهات تتناقض وواقعها، وتتافى ومصالحها الوطنية أو القومية، وتشكل القرارات السياسية الفوقية للأنظمة ((الكومبرادورية)) أنماطاً من العلائق الإنتاجية المعمول بمقتضاها لخدمة مصالح القوى الاحتكارية الرأسمالية العالمية يقول كارل ماركس : ((إن التحالف الأممي للطبقة العاملة وحده يمكن أن يؤمن انتصارها النهائي)). يمكن القول في أن العولمة تعتمد على منهج فكري هو ((البراغماتية)) الذرائعية المؤسسة على مبادئ من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المرحلية التي تمجد تفوق الذات أو الفرد، وتحضّ على الأنانية والنزعة النفعية، ويعتبر الفكر العولمي نفسه أنموذجاً بديلاً عن كل المذاهب والانتماءات والأيديولوجيات، وهذا ما تحاول الثقافة الإمبريالية إملأها على النخب المثقفة وتسوقها وتجعل منها تقاليد وطنية وخصائص قومية وقيماً روحية ومرجعيات تاريخية، وأن المجتمع بكل فئاته ليس معنياً في الفعل البنائي، فتعول على النخبة ((الدوغمائية)) المتلمذة لتحقيق أغراضها المنشودة كي تقوم بتجربة تطبيق أنساق النموذج المحتذى، وأنه لمن الخطأ القول في أن الأنموذج المركزي لإدارة النظام العولمي هو أيديولوجية معتبرة، أو منتج عقلائي محض، أو رؤية واقعية تفرضها طبيعة الأزمات الاقتصادية التي يعاني منها النظام الاقتصادي العالمي.

لا تتورع النخب المدنية المثقفة من نشر وتسويق تعاليم رسالة الفكر العولمي لتعممها على البشرية جمعاء، وتدين بالفكر الشمولي الرأسمالي، فلا يعد هنالك من خصائص روحية، ولا تقاليد اجتماعية، ولا موارد مرجعية، ولا مستويات أخلاقية، ولا مشهديات مقدسة، ولا روابط قومية، ولا علاقات أممية، ولا ثقافات ذاتية، وجدير بالذكر، أنه لا يمكن البتة للفكر الدوغمائي التجريبي أن يعقلن الواقع برؤى مسبقة التصور، ويجعل منه أنموذجاً فريداً، كونه لا يتوافق مع الضرورة والوعي في العلاقة الجدلية العضوية بين الوعي الاجتماعي والوجود الموضوعي في الخاصية الذاتية لدى كل مجتمع، إنه أنموذج لا نمطي للرأسمال المتحوّل الذي تفرضه ضرورة الأزمات الملحة لفساد الفكر الشمولي الذي يثوخ في سوءات الخوانق الماثلة بين إنتاج وعلاقات إنتاج، وفضل قيمة وركود وإفلاس وبطالة.. الخ.

إن الفكر الرأسمالي الليبرالي لن يورث الشعوب ملكيتها وتاريخها بقدر ما يورث ثقافتها المشوهة المخالفة للأصول الناعمة للواقع المعاش، وللمنطق العقلاني، والواقع المادي، والقوانين التاريخية، وانبرت تتجسد الهراءات التي تتمنطق بها الطغمة الشريرة لرجالات العولمة، قولهم المتجني على الشعوب ((من ليس معنا فهو ضدنا)) تلك هي فلسفة الإرهاب الموصوفة التي تمارسها إدارات الطغمة الدولية للرأسمالية الليبرالية التي تمتلك أكبر المراكز البحثية العلمية والتقنية والمعلوماتية والبنكية ووكالات الأنباء والترسانات العسكرية والمعدات التكنولوجية، وانتشار مؤسسات، واتخاذ القرار الدولي، وإبرام الاتفاقات والغائها، وقدرتها على إقامة وتثبيت أنظمة موالية، وإزالة أنظمة معارضة، وتحكمها في الاتفاقات المتعلقة بموضوعات التسليح والبيئة والعلوم التكنولوجية والنووية وغزو الفضاء والتجارة الدولية

والتحكم في أسعار وإنتاج البترول وطرق التجارة الدولية والأدوية والأغذية وإعلان الحرب والسلام، كما لها الحق في استعباد الشعوب واستغلالها وتدميرها بأعتى أسلحة التدمير الشامل من طائرات ((مدن الموت المتحركة)) والصواريخ النووية العابرة القارات، والبارجات العملاقة الحاملة للصواريخ المدمرة، وسيطرتها على أجهزة الإعلام الشمولية التي تتفنن في طرائقها السايكولوجية في تصعيد الشعور بالخوف عند الشعوب المتحضرة منها والمتخلفة المغلوبة على أمرها، متذرعة بحجة تدمير الحضارة المدنية الغربية، والتمهيد لغزو البلدان الخارجة عن الطاعة بحجة أنها دول إرهابية تهدد أمن ومصير وحضارة الغرب التي عانت قرون طويلة من الكفاح المرير. وما أشبه اليوم بالأمس، فها هو الفكر الصهيوني يستكمل إطار أيديولوجية سياسية هدفها تحقيق مصالح الرأسمال الاحتكاري وعلى وجه الخصوص الرأسمال اليهودي، الشأن نفسه إبان ظهور الأيديولوجية النازية المتطرفة التي ساقطت البشرية إلى مهالك الموت والخراب، ولا جرم في أنهما نتاج طبيعي لقوانين الأزمات الرأسمالية، وما أحداث الحروب إلا إعادة للرأسمال التراكمي والهيمنة والسيطرة على الأسواق العالمية.

لقد تذرع الاستعمار الغازي بمختلف صنوفه وأشكاله التاريخية بحجة الغنائم أو الدين، أو القومية، أو الأيديولوجية أو العرقية أو التنافس الاقتصادي الصناعي إلى الدعوة بالفكر العولي الذي يحفظ للأرض أمنها الحضاري والمدني تحت فلسفة الحرية والديموقراطية والرفاه.

ليس في الأرض دولة مارست الإرهاب كما مارسته أمريكا بكل صوره، فالمعطيات الموثقة تظهر لنا أن الولايات المتحدة الأمريكية قد نفذت أكثر من ١١٠٠ / اعتداء على دول وأفراد على مختلف مستوياتها السياسية والقيادية

والفكرية والروحية ، منذ مطلع القرن التاسع عشر حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، وعاودت فيما بعد القيام بممارسات إرهابية سياسية ، ففي عام ١٩٣٢ توغلت العسكرية الأمريكية في غواتيمالا وكولومبيا وفتزويلا لوقوفها ضد فتح أبوابها للشركات الاحتكارية النفطية ، وقامت بأساليب تنظيم الانقلابات العسكرية والاغتيالات عبر وكالة الاستخبارات المركزية ، فقد اسقطت حكومة مصدق الوطنية في إيران عام ١٩٥٣ ، وأطاحت بحكومة غواتيمالا والدومينكان ونفذت أكثر من ٩٠٠ / عملية اغتيالات سرية لشخصيات مرموقة ، وأثارت حروب طائفية وعرقية راح ضحيتها مئات الآلاف من الأبرياء ، وحاولت اغتيال رئيسة وزراء الهند ((أنديرا غاندي)) والداعية للحقوق المدنية للسود ((مارتن لوثر كينغ)) ودور الضباط الأمريكان الذين ساهموا في انقلاب التشيلي ومقتل ((سلفادور الليندي)) والرئيس القبرصي مكاريوس ، والزامبي كاوندرا ، ولومابا وكابراال زعيم غينيا ، وغيفارا ، وتوجد الآن أكثر من ٢٥ / منظمة إرهابية داخل الولايات المتحدة الأمريكية تقوم على خدمة المنظمات الاحتكارية ، وما استهداف تدمير مبنى التجارة العالمية والبنتاغون إلا خدعة إمبريالية صهيونية تشد من ورائها غزو الشعوب للسيطرة على ثرواتها ، والادعاء بالجمرة الخبيثة ((الانتراكس)) وجراثومة الالتهاب الرئوي اللانمطي ((سارس)) إلا أساليب عدائية تقوم بها أيد صهيونية ، وليس هناك ما يشفع لأمريكا ويرؤها من قتل الشعب الفيتنامي والياباني في ((هيروشيما وناغازاكي)) بالقنبلة الذرية ، والشعب العراقي باليورانيوم والقنابل النووية المحيطية ومقتل أكثر من مليون شيوعي أندونيسي ، وحروبها المشتعلة في يوغسلافيا ، وتدميرها المفاعلات الذرية والنووية في السودان وإيران والعراق ، وحربها على أفغانستان الفقيرة والعدوان البربري على العراق ، هذه هي السياسة الأمريكية الصهيونية زعيمة الإرهاب المنظم في العالم المتعولم.

يطالعنا البند /٢٢/ من قانون الولايات المتحدة الأمريكية في الفقرة /٢٦٥٦٠/ د التي تنص على ((أن تعبير إرهاب، يعني عنفاً يمارس عن سابق إصرار وتصميم لغايات سياسية ضد غير المحاربين المدنيين الذين يكونون أصدقاء لجماعات أو عملاء سريين يسمعون عادة إلى التأثير في رأي عام)).

لقد أعلن الفكر الرأسمالي مراراً، أن خطراً حقيقياً داهماً يهدد أمن العالم المتحضر وعلى وجه الخصوص المجتمع الأمريكي هو الخطر الإسلامي، ويتلقى هذه الدعايات بإيحاء من الفكر الصهيوني، حتى بات الإسلام فزاعة تخيف شعوب العالم المتحضر، فألبت مشاعرهم وأشعلت لهيب الكراهية للإسلام وعاداته وطقوسه وأحكامه، محاولة خلق نزاعات إقليمية، وقد أشعلتها فعلاً في البلقان والقفقاز وأندونيسيا والفلبين والعراق، وتشجيعها ودعمها لبعض الحركات الأصولية المتشددة ضد أنظمتها بهدف سيطرتها على مواقع الثروات الطبيعية، وخاصة النفط العراقي، ونفط بحر قزوين، ومحاولة تحويل طبيعة الصراع القومي إلى صراعات إثنية أساسها الدين.

توهمت الإمبريالية أن في العولمة تحويل للعالم إلى قرية كونية قياساً بالسرعة التي تجوب بها طائراتها العملاقة المدمرة فضاءات البلدان الضعيفة التي تقع فريسة بين أنيابها ومخالبها الممتدة، متجاوزة الحدود التاريخية والروحية والحقوقية والسيادية لشعوب هذه الأصقاع، فهم يرونها في خارطة طرق المدمرات العابرة لمحيطات القارات، فالدول مجسمات، والأبنية مكعبات، والأنهار خطوط زرقاء، والمحيطات أحواض، إنه عماء الاحتكارات الإمبريالية، وهستيريا الإدارات المركزية الغازية المستعبدة للشعوب، يقول ماركس : ((إن شعباً يستعبد شعباً لا يمكن أن يكون حراً)).

لا تتورع الإمبريالية الأمريكية من عرقلة أي مشروع للسلام، وتحاول تعطيله عندما تشعر أن ضرراً يمس بمصالحها، خاصة في مناطق الشرق الأوسط، نظراً لوجود الكيان الصهيوني المزعوم الذي يلقي الدعم من القوى الإمبريالية والصهيونية العالمية.

قال الرئيس الكوبي ((فيدل كاسترو)) عبر التلفزيون الكوبي عام ٢٠٠١/ مستعرضاً الأزمة الرأسمالية للإمبريالية، ويعني هنا أزمة البرازيل التي أظهرت التأثير المباشر على السوق عام ١٩٩٩ وانخفاض أسهم الولايات المتحدة وأدى ذلك إلى انخفاض ملحوظ في النمو الاقتصادي الأمريكي من ٥,٧٪ إلى ١,٣٪ : ((قبل يوم واحد من أحداث ١١/ أيلول تحدث صندوق النقد الدولي عن تكهنات انهيار الاقتصاد العالمي، والولايات المتحدة، وأوروبا، واليابان)) كما بين كاسترو عجز في الموازنة الأمريكية بلغت نحو ٨٠ ألف مليون دولار، وحققت قيمة الأسهم خسارة بلغت بلايين الدولارات، وتم تخفيض قيمة الفائدة تسع مرات، مما دفع عجلة النشاط الاقتصادي الأمريكي إلى حالة اليأس^(٢٤) وهذا ما يؤكد تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية الناجمة عن تخطيط الفكر العولمي الذي يفتقد إلى المسنات العقلانية النازمة لحركة المجتمعات.

إن العولمة نظام انتقالي يخلق تناقضاً طبقياً حاداً، وعلاقات لا أخلاقية بين الناس من حيث، تغدو سواد المجتمعات في حالة فقر صارخ أمام فئة غنية متحكمة في مقدراتها، والصراع كما يلوح لنا ليس هو من أجل تحصيل لقمة العيش بوصفه قوت للحياة والبقاء فحسب، وإنما ناجم عن شكل العلاقة بين

24 - نقلاً عن جريدة ((صوت الشعب)) الماطقة باسم الحرب الشيوعي السوري العدد/ ٢٤ (١٥٤٧)

الإنسان وأخيه الإنسان، فكيف يتم تأسيس ترتيبات أخلاقية وثقافية وروحية واجتماعية واقتصادية وسياسية قائمة على مسنّات عادلة تضمن حقوق وسيادة وكرامة وأمن وممتلكات وأرواح الشعوب في ظل نظام عولي يتخذ من اللاهوت والأسطورة ذريعة لاستثماراته واستغلاله وتراكماته المالية؟.

إن المسنّات العادلة هي الشرط الحتمي لتحقيق الذات موجوديتها تجاه نظام العولة الانتقالي، وهذه المسنّات التحصينية تتوالد تلقائياً من المغامرة الخطيرة التي تصيفها أفكار الشوملة، وتدعي بقدرتها على التحكم وضبط المشكلات الناجمة عنها، وإمكانية وضع الحلول الكفيلة بتذليلها، وفي هذا السياق يعترضنا سؤال هام، ما مدى التطابق والتجانس بين تحقيق الذات الجمعية إزاء هيمنة رؤية تعمل لذاتها؟.

ليست موضوع صياغة وبناء هيكلية عالم متماسك تحكمه علاقات وتوجهات افتراضية، إلا مغامرة تخفي تحت عباءتها مآرب ذاتية فاسدة، وما إنكار الذات لبناء عالم سعيد وحر، إلا نزعة رأسمالية للفكر الشمولي الذي يخوض تجربة أخلاقية مناورة، مآلها تفكيك النسيج الأسروي والاجتماعي في حياتنا العامة، وتدمير أنماط العلاقات القيمة في التعاملات العملية. إن التحولات التي أحدثتها تجليات التطور العلمي والتكنولوجي والتقاني والمعلوماتي، قد استغلها النظام العولي، فعمل على تغيير المشهد الأممي في معظم نشاطات الناس، وحصرها بذاته ولذاته، وجعلها ضمن نطاق نمطية إنتاج الشركات العملاقة، وتحت أمرية وحدة السوق الحرة.

إن عالمنا الثالث رهين لحظات القوة والأنساق الانتقالية لحركة السوق الرأسمالي، وأن شعوبه ليس في وسعها اتخاذ القرار الذي يضمن لها حقوقها

وأمنها وأن الاختيار إملاء عليها، وأما المتغيرات الطارئة عليها خارج سياق التاريخ والواقع والتقاليد السائدة فهي مجرد فلسفات مغايرة خارج خبراتها ومعارفها ومعتقداتها وأحوالها، وهي مكرهة على العمل خارج شعورها وقناعاتها، وتتبع ما يوحى إليها من آلهة السوق، فتقدم صلاتها ونسكها ومحياها إليها. وهنا ثمة ما يقال في أن هذه المنهجية تسوق حركة الحياة ومستوياتها إلى الاغتراب، والجدير أن ظاهرة الاغتراب ليست معاصرة لزماننا فحسب، وإنما معاصرة لكل الأزمان عبر المراحل التاريخية، وصاحبت سائر أشكال النشاط البشري، وأجد أن في العولمة خير مشهدية تجسد حالة الاغتراب الأناسي، فالحضارة التي توفر كل مستلزمات ومقومات الرفاه والسعادة لا تشير إلى قيم أناسية، غير أن الأنسنة في حقيقة الوجود الإنساني المتوافق الحر لا في قلقه واضطرابه واستغلاله وظلمه، أعني ليس في غريته عن ذاته وواقعه، يقول ((أوسكار وايلد)): ((أن كمال الإنسان الحقيقي لا يكمن فيما يمتلكه ولكن في وجوده)).

من غير المعقول أن تلمس أية قيمة جمالية في ظل نظام رأسمالي جائر، فالحضارة التي ينتجها الفكر العولمي، حضارة تغريب بكل ما تحمله الكلمة من معنى، والتقدم أو التطور أو بناء عالم جديد، والحرية والرفاه، وما شابه ذلك من ضروب الفكر العولمي، هي معايير آنية مرتبطة بشكل لازب بموضوعة الربح، وحسبنا أن مساحة التغريب تتسع كلما ازدادت الإنتاجية الرأسمالية، وباتت أكثر تطوراً في مجالات الحياة المتعددة، فما تلبث أن تصبح القوى المنتجة قوة لذات الرأسمال، وليس لذاتها.

أن هذا النظام الهش لا يأخذ مشروعيته الأخلاقية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية في أكثر الحالات تذبذباً عن الخوانق الاقتصادية،

وارتباطاً في حركة السوق المضطربة، ففي كثير من الأحيان، تلقى القوى الرأسمالية نفسها في لحظة تاريخية متأرجحة في مستويات شاقولية وعمودية أوسكونية ((ركود)). فمثلاً، حصل في السوق البريطاني أن انخفض معدل الإنتاج أكثر من ٤٪ في عام واحد، فتجم عنه أزمات عدة، وفي سنة ٢٠٠٢/ طُرد ما يقارب من ١٦٠٠٠٠/ عامل في أمريكا، وقد أعلنت شركة ((آنرون)) الأمريكية للوساطة والسمسة في مجال الطاقة أفلاسها، وقد بلغ حجم ديونها ٢٣/ بليون دولار، مما شكل أزمة عنيفة، هزت كل الأسواق الأمريكية والأوربية، وأندرت بانهيارات متلاحقة للأسواق العالمية وأشد ما يُرهب القوى الرأسمالية هو ارتفاع أسعار النفط أو انخفاض إنتاجيته، فقد حاولت الدول المنتجة للنفط ((أوبك)) تخفيض إنتاجها، وأعلنت استعدادها لتقليص حصتها من الاستخراج بمقدار مليون ونصف المليون برميل يومياً، مما أثار حفيظة الرأسمالية الأمريكية والبريطانية، ومن المعلوم أن زيادة الإنتاجية تتناسب طردياً مع انخفاض السعر، بطبيعة الحال أن الزيادة مفيدة للشركات المنتجة للسلع، أما التقليص وخفض الإنتاجية سيشكل خسارة للشركات الاقتصادية المنتجة للسلع والمواد على مختلف أصنافها، فيتم زيادة سعر الحاجة، الأمر الذي يشكل خطراً مدمراً في معادل العرض والطلب وينجم عنه الركود والخسارة، ومن هنا يتبين لنا أن النفط يلعب دوراً جوهرياً وحاسماً في نمو اقتصاديات الرأسمال الأمريكي والغربي أو انهيارها على قدم المساواة.

يعتبر النفط الأبرز الذي يتولى صياغة المناهج والبرامج الرأسمالية، ويحدد البنية التركيبية للاقتصاد العالمي القائم على اتحاد الاقتصادات القومية أو الوطنية في اقتصاد عالمي واحد عبر التجارة الحرة المنفتحة على

الحركة الحرة للرأسمال، بالرغم من الاختلافات في تركيبة الوحدات الاقتصادية، فتعمل بشتى الأساليب لتفكيك الاقتصادات الوطنية، يقول أحد مديري منظمة التجارة العالمية : ((نحن نصوغ لوقت لا يطول قواعد النشاط الاقتصادي بين مختلف البلدان، نحن نصوغ سنناً لاقتصاد عالمي منفرد أحادي الجانب))^(٢٥).

لاشك في أنه يتبع طرذاً صياغة قواعد النشاط الرأسمالي صياغة البنى الثقافية والسياسية لأي مجتمع يدخل ضمن مشروعية العولمة، وهنا تفقد بصورة حتمية القوى البشرية حريتها وسيادتها وملكيته وقرارها أمام فعالية العقيدة الفوضوية لتجارة السوق الحرة.

انتهى اجتماع المحفل الأمبريالي لقمة دول العولمة السبع في قصر ((دوكال)) في مدينة جنوى في إيطاليا في تموز ٢٠٠١م الذي اتخذ قراراته في تقرير مصير أقاليم الأرض، ضارباً عرض الحائط بالشرعية الدولية ومجلس الأمن، ومتجاهلاً استتكار الشعوب على مختلف مللها ونحلها وثقافتها ومعتقداتها وأخلاقياتها، وتمادت في تسخير كل آلياتها وأفكارها وخططها وبنوكها لرسم المعالم الأساسية للهيمنة على البلدان ونهبها دون أن تولي أي اهتمام أو وجدان أو حساب عما يسفر عن غلواء العطش الرأسمالي إلى حياة الرأسمال على حساب الشعوب، من كوارث اقتصادية أومالية أوبشرية أومنشآت وأمراض وتلوث بيئي ومناخي في حين كان ينبغي عليها أجندة كل هذه القوى لعولمة العالم على مكافحة الأمراض، والجوع والبطالة والتلوث، وحرى بها صرف موازاناتها لتحسين الوضع المعيشي للشعوب الفقيرة وتطوير العلم والتعليم والاكتشافات والتوسع المعلوماتي في نشر المعارف والثقافات

ومعالجة التصحر والتحديث الزراعي، ومعالجة تآكل طبقة الأوزون، للأسف، هؤلاء النهمون يشوهون وجه الحياة الجميل ليجعلوه على شاكلة قبحهم. لا يفوتنا أن الكثير من الطغم المالية الوطنية العالمية تحاول عبر آلياتها الدخول أو التعشق مع هذا النسيج العضوي للاحتكارات الرأسمالية العالمية، ومحاولتها استثمار رؤوس أموالها في أنشطة صناعية وزراعية وتجارية وسياحية، بحجة العمل على تحقيق نظام اجتماعي يحقق المساواة، بيد أن من المعلوم لدينا أن النظام الاقتصادي هو الذي يحدد ويحقق البناء الهيكلي للنظام الاجتماعي، ويتم على ضوئه توزيع الثروة بصورة عادلة، وبالتالي يمنع البناء السياسي سلطة ديموقراطية.

إن العولمة لا توفر للمجتمع جملة المقومات الأساسية كي يتغلب على ظروف واقعه، ويذلل الأزمات، ويفك حصار الخوانق، ويجابه التحديات المصيرية التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على مظاهر حياته الروحية والنفسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. يظل الفرد في سياسة العولمة، وحتى المجتمع على حد سواء، مرتين بنمطية نظام السوق الذي يحقق مصلحة النخبة في الإدارة المركزية أو المحفل الأعلى لقوى الهيمنة، في حين لا يبقين ضمن مرتبهات الظروف المادية وتجلياتها وتطوراتها، وتخرج القوى الحقيقية الفاعلة في عملية البناء الاجتماعي عن فلك القوى التي تدخلها في التركيب النسيجي العنكبوتي الهش. إن الرأسمالية التي تتحرك بفضل مفكري العولمة، لا تني تُصدر مشاكلها وخوانقها على شكل حروب، وتبدو أقاليم الشرق بمختلف توضعاتها الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية والروحية هي المعنية في مستقبل الفكر العولمي، تساوفاً مع مشاريع الفكر الصهيوني، فأذا ما حاولنا تشخيص واقع الشرق وجدناه يمج في قضايا

عويصة، وتناقضات معقدة في البنية الاجتماعية، والتركيبية السياسية، والتشكيلات الاقتصادية، والمعتقدات الروحية، وتجده يحتوي على قوى وطنية، وقوى قومية، وقوى دينية، وقوى برجوازية، وأنظمة استبدادية، وديموقراطية، وتوفيقية وماركسية، كلها تخضع لتهديدات وابتزازات وضغوط الرأسمال العالمي لإمكان ادماجها في السوق الإقليمية أو العالمية.

إن الرأسمالية اليهودية تشكل أكثر من ربع الرأسمال العالمي لدى الدول الصناعية الكبرى، ولا تتردد في تحفيز اليهود على التعاضد بغاية قيادة العالم وتحقيق الدولة بل الأمبراطورية اليهودية العظمى أوبما قيل عنها ((أممية الدولة اليهودية أو الصهيونية)) إذا كانت الديمقراطية المصدرة بواسطة برادات العولمة لشعوب العالم الثالث على سبيل المثال لإزالة الطغم الدكتاتورية الحاكمة عن عروشها الورقية بحجة الإرهاب والأمن الوجودي، والقضاء على الظلم والحيث، إنما هي في حقيقتها نزعة مفترضة تتصف بها بطبيعة الحال الذات الرأسمالية المجلّمة على الدوام بمختلف ألوان الطيف الجذابة للحدثة. ويتعين علينا أن نتساءل، كيف تتم ممارسة الديمقراطية في ظل النظام العولمي المتمركز، وحصر الثروة بأيدي نخبة أسطورية متعولمة تتطلع إلى تحقيق الأممية الصهيونية؟.

إذا كانت السعادة هي القيمة العليا لمجتمعنا الكوني، فإن الحرية هي الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها السعادة في إشادة بنائها، ولا غرو في أن الحرية تتطلب بالضرورة مستويات أخلاقية نبيلة، فأين العولمة من هذا الثالوث الاعتباري في حياتنا الأناسية؟.

من المعلوم، تعتبر الديمقراطية من أبرز المسائل الأخلاقية التي تعتمد عليها سياسة الحياة في أعقد الموضوعات المتعلقة بالشؤون الإنسانية المحضة،

وقد يواجهها سؤال مشروع مضاده، ما هي المعايير الأخلاقية التي تُعتمد بوصفها معايير خالصة ومجردة من النواقص والعيوب، ومدى أهليتها للتطبيق ؟ أم أننا نستبق الزمن وما زلنا في حالة تجريبية نستخلص منها الأنماط السياسية لحياة واقعية متوافقة ؟ أم ما زلنا مرتهنين بنواقص وعيوب وتخبطات مدمرة ؟ وما هو الوجه الآخر للحياة السعيدة التي نتوخاها في صراعنا مع مقتضياتها ؟ قد يقول أحد : أن معطيات الواقع خير ما نستشف منها ملامح المستقبل، ووضع الرؤى القمينة بسياسة حياة قويمه. تبدولنا من ألوان الصراع الاجتماعي عبر المراحل التاريخية للتشكيلات الاجتماعية أن ثمة انتقالات فرضتها حركة التاريخ في مختلف أنواع النشاطات البشرية، فكانت تناقضات قوى الرأسمال تفرز رؤى مناقضة لكل ممارساتها، فبرزت بالضرورة الأفكار الاشتراكية لتشكل أيديولوجية سياسية اقتصادية لازمة تحدد القيم الأخلاقية والجمالية والقانونية والقاعدية لنظام علماني يضمن العدالة والمساواة للإنسان بصفته القوة المنتجة ذهنياً وعضلياً، ومجيئه بديلاً منطقياً عن النظام الرأسمالي، بيد أنه ما لبث النظام الاشتراكي أن بدأ ينهار رويداً رويداً أمام الأيديولوجية الرأسمالية، وطفق التاريخ ينكص على عقبه وتخزن هذه التجربة الفريدة المتميزة في ذاكرة التاريخ، فتري هل العيب في صلب النظرية الاشتراكية أم في أساليب تطبيقها ؟ أم في قدرة الفكر الرأسمالي على استيعاب معطيات التاريخ، ومفززات التشكيلة الاجتماعية، وأنماط الوعي المعرفي المعاصر ؟ أم هي نتاج فلسفة التغريب التي انتهجها النظامان المتباينان على حد سواء، واستفاضت عنهما فلسفة مغايرة أكثر حداثة وعصرية وعمقاً في قراءة الواقع الطبيعي والأناسي، وتطلعت في فيض رؤاها إلى وضع المرتسمات المستقبلية المستدة

إلى الفكر العولمي لبناء عالم جديد أكثر حداثة وتطوراً في جانبه الحضاري والمدني ٩.

إن الديمقراطية التي يراها الفكر العولمي بصفاتها المرتسم الوحيد للخلاص من حالات العبث والتفريب والفوضى والظلم والخراب والتمييزات القومية والطبقية والعرقية والمعتقدية والأيدولوجية.. الخ، هي رؤية ليست ناقصة فحسب، وإنما هي مفامرة كارثية لا تجلب للعالم إلا الويل والثبور. نحن نتلمس ملامح أساسية لمرتسمات بناء مستقبل لعالم سعيد، ولكن كيف لنا أن نمارس فعالياتنا المكثفة لتجسيد الديمقراطية وترسيخها في البنى الاجتماعية والثقافية والأخلاقية والاقتصادية والروحية، ليتسنى لنا تكتيس منظومات التفريب المعشعشة في أخاديد هذه البنى؟ في الحقيقة، لا يتم ذلك في نفخة سحرية، ولا في رؤية عابرة، أو في أيدولوجية مفترضة قياساً على معطيات الواقع، ولا في نظام اقتصادي جديد مسبق التأسيس، ولا في ثورة انقلابية جذرية على الأوضاع والقواعد والأنماط والتقاليد السائدة، ولا في استئصال شأفة الدين كما خالها الماديون المغالون في دراساتهم لسوسيولوجية الدين، ولا في منظومات العقد الاجتماعي، ولا في ما طرحه المنهج العولمي اللانمطي العابر الذي نعيش مجربات أحداثه، وفي ظهرائي سياسة قاداته. أرى أن هنالك معايير أخلاقية ناظمة لنشاط الناس، ولا تستكمل بناها إلا عندما يتم تفجير تجربة العلاقة الأناسية بين المجتمعات، وعند ذاك يمكن القول بمبالغته، أن في الحياة من اكتمل أو انبرى في التوسع الاطلاقي لفرزات القيم الجمالية العليا التي تتحكم بمقدرات الإنسانية على مختلف أنماطها وأنساقها الموضوعية والذاتية والروحية، وهنا لا بد من التطرق إلى موضوع حساسة اشتغل عليها الوعي وبحث عنها في خضم

الصراع الأزلي التي شاغلت وتعاملت بها المستويات الأخلاقية برمتها ألا وهي السعادة، تلك التي لا يمكن أن تتألف لجنة ما أو أفراد معينين قط، إلا من خلال سياق وحدة الحياة التي يشترك فيها الناس جميعاً ضمن ضوابط القيم الجمالية النبيلة على قدم المساواة. بمعنى إن السعادة لا تتحقق إلا بالحرية من عبودية العيب والاعترا ب الإنساني عن عالم الجمال، وتحويل فعاليته الأخلاقية بغية الاندماج الكلي في عالم تتحكم في مساراته معايير جمالية موحدة^(٣٦)..

لقد تعددت الفلسفات الحديثة، فتباينت في أساليب الطرح لكنها توافقت في جوهر الرؤى، ولم تتورع من وضع نفسها في موضع الديانات التي نادت بوحدة الإنسانية على مستوى الكونية، ودعوتها إلى فعل الفضيلة تكفيراً عن الخطيئة العظمى، والبحث عن فردوسها المفقود لنيل السعادة الأبدية، وتتادي العولمة كمثيالاتها بأنها تطرح مشروعاً تحديثياً شوملياً يستمد مشروعيته من تعاليم مقدسة، لكنها بممارساتها الرعناء تأجج سمير التآحر من تحت الرماد الساكن، ولم تتوانى عن تفجير تناقضات وأزمات سياسية واقتصادية وأيديولوجية وقومية وإثنية ودينية، وما كان هدفها تقويض دعائم النظام الشيوعي فحسب، بل تعدته إلى تفسيخ أنظمة تخوض التطبيق أو التحويل الاشتراكي وحركات التحرر الوطني والقومي والقوى اليسارية المناهضة للإمبريالية والرأسمالية والبرجوازية، وشرع الرأسمال العولمي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي يفكك التراكيب والمكونات الاقتصادية والاجتماعية والأيدولوجية والروحية لهذه المجتمعات، وانبرت تشكّل أنظمة بديلة لم تؤسس بعد، فإذا اعتبر الفكر الرأسمالي أن أحزاباً

وأنظمة اشتراكية تعيش في المستقبل وليس في الماضي، فإنما هذا طرح عبثي ومناقض لفلسفتها، والمستقبل في نظرنا هو التجربة الحية لحركة الحاضر ومعطياته، وأما بنظر الفكر العمولي فإنما هو استقاء تجربة الماضي التي تبعث ميت المواريث المتخلفة والتي بدورها تعيق حركة التطور الجدلي، ولا تخدم بناء مستقبل رشيد، فإذا أمعنا النظر بدقة، لتبين لنا أنه كلام يناقض ما يمارسه الفكر العمولي حينما يرجع إلى رفات الماضي لبناء مستقبل غير مولود من خلال تطبيقه تقاليد الخطاب ((الميثولوجي))، بذلك لا تجده في حكمة الماضي ولا في رؤية المستقبل، وإنما سادر في حاضر تأسيس قائم على تأييد فكره الشمولي المقدس، وإبادة فكر الآخر بما يخدم مصالحه الآنية، ولا بد لي من أن أعرج في سياق القول إلى بيان ظاهرة ظلت ملازمة خصائص خطابات التحديث منذ أسطورة البدء هي ((فضيلة العنف)) في سياسة الناس، وجدواها في منفعتهم وسعادتهم وارتقائهم، وسأتي بمثال قريب عاصرته أجيالنا، وهو خليك بالذكر، فمنذ ظهور المجموعة الأوربية كقوة اقتصادية وتكنولوجية في عقدي الستينات والسبعينيات بدأت تلوح في الأفق العالمي ملامح أزمة النظام الرأسمالي والتحديات التي تعترضها تساوقاً مع تصاعد حركة التحرر الوطني والثورات التحررية الاستقلالية، وفي الثمانينات ظهر سباق التسلح على أشده، ووقوف قوى عالمية نداءً للولايات المتحدة الأمريكية، فشعرت الأخيرة بخوانق وتداع لقوتها، فراححت تختلق حرب الخليج الثانية خلاصاً من أزماتها من جهة، وهيمنتها ووضع يدها على مصادر الطاقة فيها وابتزاز العالم من جهة أخرى كقول جورج بوش الأب في جامعة ميشيفان عام ١٩٩٢ : ((ليس ثمة أي نظام تنمية قد ازدهرت فيه الفضيلة بهذا القدر من الكمال والدقة كما في نظامنا))، وكررت أمريكا تجربة ((فضيلة العنف)) في الفيتنام قبلاً والصومال وأفغانستان

والعراق و...، والواقع، أن ما يخططه جهابذة الفكر الصهيوني في مؤسستي الكونغرس والبنتاغون غير ما هو معاش ومخالف للواقع الحقيقي المتأزم داخل البناء الرأسمالي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي الأمريكي بخاصة، وأن التناقضات التي يعانيها تثبت هزاله وعجزيته ورييته من المستجدات المستقبلية، ولا غرو في أنها سياسة تدعمها القوة العسكرية في اضطرابات الأوضاع الاقتصادية وتأرجحها بين حسابات الربح والخسارة، والنتائج المتحققة مقابل الكلفة دونما حساب لما ينتج عنها من عقابيل، خراب بنى وانهار نظم وفوضى اجتماعية، وضحايا بشرية.. الخ، ومن الملاحظ أنه كلما عانى الرأسمال من أزمات العجز التجاري والموازنة وخوانق المديونية وانهارات في الأوضاع الاقتصادية والمالية داخلياً، بادر إلى خلق اتهامات وصراعات وحروب، طبعاً تلك هي شواغل القوى العظمى، وحال الامبراطوريات عبر التاريخ البشري البائس، وتتطع وسائل الإعلام بتزييف الوعي بأساليب دعائية تجميلية مبالغ فيها لإثارة الحماس وتحفيز المواطنين لدعم المواقف السياسية وتأييد القرارات المتخذة حيال التحديات التي تجابه واقعهم وأمنهم وحضارتهم ومصيرهم، وتضليل الشعوب بأن الفكر الليبرالي الذي يمارس سلطة فوقية صارمة وفقاً لقوانين السوق النازمة هي الوسيلة الوحيدة التي تقود المجتمعات نحو الخير والفضيلة، غاية منها فرض العنف والعسف والهيمنة التي تمارسها على الشعوب المغلوبة، متجردة عن جوهرها الإنساني الأخلاقي، ولعلك ترى أنه في شريعة الغاب تأكل الحيوانات بعضها عندما تكون جائعة، أما في شريعة العولمة، فالبشر يبتلعون بعضهم لطمع القوي بثروة الضعيف، فشتان بين حيوان جائع غايته أن يملأ جوفه بالأكل، وحيوان طماع غايته أن يملأ خزائنه بالمال، حقاً إنه عالم مسكون بلفة وحشية، تتناوشه تحولات دراماتيكية من المآسي والفواجع.

أكذوبة الحرية

يرى الفكر العولمي أن تعقيل الواقع يتطلب بالضرورة نسف الحياة التقليدية وتفكيك بناها لتحديث العالم والتحرر من عفوياته وإرهاصاته وفوضاه عبر خيارات لا محيد عنها، والسعي إلى تحويل الهوية الجماعية إلى هوية عالمية، لكن، شريطة أن يظل الفرد هو الهدف والمبتغى الحقيقي لنزعة التحديث، والذي يتولى بدوره مهام تحديث الموارد والطاقات والأفكار والثقافات والعلوم والقيم وتحويلها إلى قوة رأسمال عالمي له معايير ونظمه وعلاقاته الارتباطية في المنظومة المشتركة لعموم القوميات والأقاليم المتقاربة، فالتعقل الواعي متسارع هنا في إدراك لحظات الراهن بوصفها انتقالاً إلى لحظات جديدة تتفصل كلياً عن موضوعات عالمها القديم، وعن كل ما يثير مخاوفنا إزاء مستقبل مجهول، إن هذا التعقيل ليس إلا محض خيال وهمي، ومجرد هواجس يعانيتها الفكر العولمي، متوهماً بأنه الوحيد الذي يكفل بناء العالم الراهن الجديد، والبدء في أحداث عصر تاريخي لوعي شوملة العالم، وتقريبنا من اللحظات النهائية للتاريخ . طبيعي أن نهاية لحظات التاريخ مقاييس تضعها العولمة من ذاتها ولذاتها، فهي حين أنها لا تشمل الوعي التاريخي بكل لحظاته الراهنة أو الماضية، وليست لديها أية

رؤية واضحة للأزمة، إذ ترى زمنها الراهن، وتفصل الأزمة عبر المراحل، ولا تقر بتناسلية الأزمة، وتعتبرها مستقلة عن بعضها، ولا توجد أي روابط بينها. إن اللحظات الجمالية التي أسست القيم معاييرناظمة في علاقات الأنسنة الاجتماعية هي تجربة تاريخية، وتمثل لحظاتها معطيات حداثوية، وليس من المشروطة بمكان أن تغدو أية لحظة جمالية ماتعبيراً انتقالياً عابراً أومتغيراً في النشاط البشري، فالقول في أن زمن الحداثة أوزمن العولة يعني لحظته عند تعارضه مع لحظات تاريخية مضت أوتم تجاوزها أورفضت، إنما هو ضرب من الوهم والعجزية، وأن اللحظات هي بنائية تركيبية متواشجة ومعقدة، وتمثل تجربة معيارية ((normativite)) متحوّلة تتضمن لمية الماضي الذي يزيل السُتر الشفافة عن حاضر حقيقي قائم بالفعل. إن المعايير الجمالية والفكر العولي من القضايا الساخنة التي لا تقارب فيما بينها، فالعالم يمتلك في ذاته معايير جمالية وغريزية وفطرية وقانونية أزلية تخلّقت عن قدرة متعالية، أما ما وضعه الإنسان من معايير جمالية أخلاقية تنظم سلوكه وعلاقاته وحركته ونشاطه، فإنها غير قابلة للتغيير والرفض بوصفها ثوابت قاعدية ونواميس عامة أقرها العقل والوجدان الأناسي وتم التعامل معها في مختلف مشهديات الفعل أو النشاطات البشرية، أما طرائق العلاقة في مجريات التعاملات قد تخضع للتغيير، وكذلك الطرائق التي تتجاوز المعيارية، لكن عبر الفكر ((الديماغوجي)). إن ما ينجم عن الفكر العولي الديماغوجي من فوضى غيرسوية، تتجسد معايير تتخذ صفة الثبات بحكم ظاهرة الصراع الذي تفرضه سيرورة التاريخ، وهنا تبرز مشكلة ساخنة بين لحظة زائلة ولحظة ماثلة، بين متحوّل وثابت، بين لحظة التجربة ولحظة النتيجة، ويتعين أن نذكر في هذا العرض أن النظام العولي لا يحمل

في ثأياه فكرة لحظات جمالية ثابتة ، وإنما يتخذ من الثابت لباساً حداثوي
آني، ويتعدى حيناً إلى قمع الماضي إذا ما وقف عشرة أمام تحقيق مصالحه،
ويتحرك الفكر العولمي في تجربته ضمن مساحة محدودة، ولا يمكن
تعميمه كنموذج للتقدم والسعادة، ولا اعتباره من الآمال النهائية، وعنده
ينتهي الصراع، ولا اعتماد المفاهيم المعممة من الفوق المتمركز معياراً
تاريخياً نهائياً للجدلية الحاصلة بين ماض عتيق وحاضر حداثوي. يحب
الفكر العولمي أن يقوم مقام ما سلف، ويصوغ تاريخاً من أجل ذاته، ويستقل
عن لمية الذوات التي تكوّن وحدة المصلحة لعموم الجنس البشري الذي
يحيى على هذا الكوكب.

إن العولمة تخلو من أي معيار عقلاني وتاريخي، وتتنظر إلى الأشياء الراهنة
والظروف والوقائع التي ترتب لها الشعوب نظرة قائمة على الذاتية
المحضة، وتستمد من ذاتها كل ما من شأنه أن يخلق تواصلاً وتعاملاً
توفيقياً حيناً، وتعارضاً ونفياً وقطيعة حيناً آخر، وبما يلبي حاجات العمل
والربح وتوجهات المصلحة ضمن سياق تاريخي يكفل لها تحررها من كل
التزام تاريخي. وأن التحرر من مشروطية التاريخ يجعل إرادة القوة حرة في
إنتاج الوعي والحرية الذاتية التي تحدد الملامح الأساسية للثقافة الأساسية
والفكر والدين والإنتاج المادي، ومحاولة خرق العولمة منظومة وحدة الفكر
والروح والثقافة والسيادة والتقاليد والتراث للشعوب ليست إلا توجهات
غرضها شق واستقلالية وفصل هذه العوامل المكوّنة للخصوصية القومية،
ومن ذا يبدأ التفريب بإفراغ الوعي الحضاري للأمم من معاييرها، كعملية
إفراغ الدم من أوعية الجسد. غير صحيح البتة أن الفكر العولمي يوحد حياة
الناس، وينهي التعارضات والخصومات والصراعات، ويمرر بأن واحد وحدة

التبادل والتواشج والتناغم تحت مبدأ ضرورة الحاجة ما دامت تؤسس لذاتها معايير خاصة بها بمعزل عن ذوات الآخرين، يقول فريدريك هيفل: ((الشعب لكي يستخلص المبادئ الكبرى ويفذيها، عليه أن يسير بدأ بيد مع الحرية))^(٣٧). لا تتجسد الكلية الأخلاقية إلا بتوفر الحرية، وعلى اعتبار أن مساحة الفكر العولمي واسعة بوسع كوكبنا إلا أن زمانه قصير وراهن وعابر، والزمن عندي يرتبط بصورة لازية بمفهوم الحرية، فلا حرية بلا زمن ولا زمن بلا حرية، وأعني بالزمن، جملة المعايير التاريخية المكوّنة للنواميس الثابتة من القيم الجمالية العليا التي تتحكم بسلوك الناس وعلاقاتهم في بناء حياة سعيدة مثلى. أخلص في القول، أن دمج الهويات وتوحيدها بإرادة القوة رغم إرادة الضعف هو ما يتوخاه الفكر العولمي الواهي، وأجزم بأن هذا الفكر الموارب لا يبحث في الحقيقة عن قوة وحدة الهوية للآخر، أكثر مما يبحث عن قوة فكرة الإنموذج العالمي المطبق على الآخر، فأين القيم الأخلاقية الأناسية في البناء الفكري العولمي التي تتزعم أحلافه كُتل على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وتسعى بما توفر لها من الوسائل السبل لوضع يدها على المواقع الاستراتيجية بهدف إدارة مشاريع الهمنة واستثمارها بذرائع تتخلقها وتدعي بأزمات إقليمية وطائفية ودينية ونووية وأسلحة تدمير شامل وأنهيارات اقتصادية ومواقف سياسية مناوئة أو إنقاذ نظام حليف موال، أو تحرير شعب من نظام طاغ. الخ. وهذا ما شاهدناه في البلقان، وتحويل البوسنة والهرسك محمية أمريكية، واستغلال أزمة البوسنة والهرسك لتواجدات سياسية واقتصادية وعسكرية، والنفاذ من أزمة كوسوفو وإسقاط نظام ميلوزوفيتش، واحتلال أفغانستان بحجة أنه نظام إرهابي ومتخلف، وشن حربها على العراق ووضع يدها

على نقطه، فإن أشارت هذه الدلائل والقرائن إلى شيء إنما تشير بوضوح إلى وقوع القوى الرأسمالية في أزمت مالية واقتصادية، وخاصة القوى الإمبريالية التي تتأثر بشكل مباشر بوصفها القوة المتحركة للاقتصاد العالمي.

يبن محللون اقتصاديون يعملون في إحدى المؤسسات الكبرى أن الوضع الاقتصادي في الدول الكبرى مهزوز وهش وينذر على الدوام بتراجع عملية الاستهلاك، الأمر الذي يرغم الشركات المنتجة على خفض إنتاجها، والتخلي عن القوى المنتجة، مما يدخلها في ركود اقتصادي، وتقضي البطالة، وعجز في الموازنة.

لقد برزت أحداث في الساحة الدولية استغلتها القوى الرأسمالية وألّبت مشاعر شعوب العالم على الشعوب المناوئة للدور الذي يلعبه ثلوث القهر (منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي) الذي يعاني نفسه من تناقضات حادة في بناء الأساسية، ولسنا هنا بصدد تشخيص النظام الإمبريالي في المنهج العولمي وأساليب تعاملاته مع شعوب الأرض بقدر ما نحاول تشخيص أزمة الانتماء الذاتي الذي يعيشه الغرب، فقد بين كثير من المحللين الاستراتيجيين أن أزمت تنذر بالشؤم من خلال الوثائق والدلائل الداخلية للاتحاد الأوروبي، فقد أظهروا أن أوروبا تعيش بالفعل مآزق معقدة تتعلق بتشخيص الانتماء الذاتي، وأنه بحاجة ضرورية للقيام بإصلاحات تملئها ضرورات الوقائع والأحداث المستجدة، فقد أعلنت شركة ((آنرون)) للوساطة والسمسة الأمريكية العملاقة في مجال الطاقة إفلاسها حيث بلغ حجم ديونها ما يقارب من ٢٢/ بليون دولار، مما أدى إلى خلق أزمة مالية هزت جذور الأسواق الأوروبية والأمريكية معاً، وامتد تأثيرها إلى فروعها المنتشرة في الأسواق الدولية، مما شكل أزمة ركود واسعة على النطاق الدولي.

بطبيعة الحال مُنيت الولايات المتحدة الأمريكية بخسائر مالية واقتصادية مهولة في أحداث الحادي عشر من أيلول عام ٢٠٠١م، وقد قُدرت خسائرها بـ تريليون دولار - ألف مليار دولار - وانخفاض قيمة السوق لأسهم الشركات بالأسواق المالية تجاوزت ٣/ تريليون دولار، هذه الأزمات والمآزق التي تُقحم السلطة المركزية الأمريكية نفسها بها، جعلتها تستعد لشن حملات شعواء على البلدان الوطنية تحت ذريعة مكافحة الإرهاب، واتخذت منها غطاءً شرعياً لقمع القوى المناهضة للعملة والغزو العسكري والمالي لهذه البلدان المتهمه باطلاً بالإرهاب، وكعادتها، نجحت الأمبريالية بتعاونها مع الحركة الصهيونية وقوى أوربية أخرى كانت ومازالت ترعى الإرهاب الدولي لجعل حلف عالمي متين يقف في وجه القوى التحررية والتقدمية والوطنية، وحينما لا تفلح، تتبع القوى المتمركزة طرق تقديم المساعدات المالية والاقتصادية لهذه البلدان محاولة منها إذعانها وإذلالها لإمكان شطبها من اللائحة السوداء الخاصة بالبلدان الداعمة للإرهاب. الإرهاب فلسفة قبيحة، نظام قائم بحد ذاته، بل أيديولوجية صنعها الفكر الرأسمالي الذي اتخذ منها سلاحاً يدافع به عن أمنه وتحقيق مصالحه والحفاظ على احتكاراته وتراكماته المالية، ووسيلة لاستغلال ثروات الشعوب أملاً في تحقيق الإمبراطورية الإمبريالية العظمى بزعماء أمريكا، بيد أن هذه المنظمات ما لبثت أن ارتدت وبالأعلى على مؤسسيها وحُماتها وداعميها، ونهض العالم بشجاعة في وجه العنجهية والهمجية والسطود دفاعاً عن قيمه ونواميسه وقواعده الأخلاقية وثقافته وانتماؤه ومعتقداته، وحفاظاً على هويته وسيادته وممتلكاته إزاء هجوم ذئاب العملة الذين يسعون إلى تحويل هذه الأنماط إلى نقيضة مُرة تدخله في حماة الصراع، ولما يؤسف له، علماء يبحثون عن التطور التكنولوجي والعلمي لبناء

حياة حضارية ومدنية راقية، وعلماء يتوسعون في مجالات التكنولوجيا العسكرية بدعم من ديناصورات الرأسمال العالمي للسيطرة والنهب والقرصنة.

الحادي عشر من أيلول هز العالم بأسره وليس أمريكا وحدها، فكان ما كان، ولكن دفعت ثمن هذه الهزة شعوب لا علاقة لها بما حدث لا من قريب ولا من بعيد، وتجاهلت أمريكا وحليفاتها ما لحق بالشعوب من خراب ودمار، وما أصابها من وبال الآليات العسكرية المتفوقة، وفن السياسة الأنكلوأمريكية من مأس كارثية شملت كثيراً من بلدان العالم الفقير والنامي وحتى المتقدمة منها.

تولت أمريكا بصفقة وبتحد الإرادة والأخلاق والشرعية الأممية، دون أي قرار شرعي متفق عليه في المحافل الدولية والقوى العظمى بما زعمته في محاربة الإرهاب الذي تقوده المنظمات أو القواعد أو الحكومات على مختلف أطرافها، ونصبت نفسها حامية أمن الشعوب وممتلكاتها وحرّياتها، ولم تتردد في اتهام البعض بحيازته أسلحة تدمير شامل يؤثر على الأمن الدولي، ويهدد حتى القارة الأمريكية الشمالية، وما تحرّجت قط في استخدام كل وسائل أسلحة التدمير ((ما فوق التقليدية، كيميائية، نووية، بيولوجية، جرثومية)) زاعمة أنها تلاحق قوى الإرهاب، وأطلقت على حملاتها، صفات خزعبلاتية المجابهة الحضارية، معركة كل العالم، وعد الخلاص، فجندت كل ما تستطيع من قوة عسكرية وسياسية واقتصادية ومالية وإعلامية لهذا الغرض الهدام. إن ما تنزع إليه العولمة لا يمكن لها أن تستوعب كل القضايا الأشد حساسية في حياة البشر المعاصرين من فن وأدب وثقافة وفكر وتقاليده الاجتماعية وروحية، وظني فيها ليست إلا ترتيباً مرحلياً صائراً إلى انحلال ذاتي داخل بنيتها الفلسفية المشوشة.

إن الإمبريالية الاحتكارية تكذب على نفسها، وتتوهم حيناً بأنها تملك قيمة النموذج المتميزة، فتصدق كذبتها، وحسبي أن وهمية النزوع وثوختها في القناعة التي تتملكها هي السبب في مقتل دعاة تطبيق النموذج الشاذ على الوقائع والظروف السوية للعالم الآخر، وأرى بأن النزوع العولمي غير قادر على تسويغ ذاته عبر قضية الإرهاب الذي يدعي، وستجد العولمة نفسها منساقة إلى نهايتها الكارثية، وليس ما تدعي إلى نهاية من التحرير والخلاص والعدالة. من الواضح، أن حركة السوق في النزوع العولمي هي المتابعة الاستراتيجية المحمومة للحفاظ على مصالح قوى رأس المال الحر بغاية تحقيق ذاتها وهيمنتها واتباعية محكمة تتوخى بناء عالم جديد ينعم بالحرية والرفاه.

يستحيل بتقديري على هذا النموذج المفترض الاستمرارية في نهجه بسبب تضمنه نزوعاً متخلفاً حضارياً ومدنياً على خلاف ما يزعمه من تحرر وتقدم ورفاه وعدالة وعقلنة، فأجده يأخذ منحاً انحدارياً لا تصاعدياً في مستويات الحياة الطبيعية في الكينونة الحضارية الأناسية، وآيل إلى التفسخ والتآكل من داخله كونه يحمل مورثات فنائه، أشبه بالأجل في بنية الجسد، والزمن في بنية الكونية، وكذا العولمة في البنية الرأسمالية. تطرح العولمة أخلاقية شمولية وكلية بعرفها، تحت ما يُسمى بإدارة الوفاق المشتركة على الأصعدة الفردية والذاتية والمؤسسية، فتصنف العالم إلى ذاتية فردية وذاتية قومية وذاتية مؤسسية يمثلها العقل الأخلاقي الكلي بوصفه عقلاً تواصلياً محركاً للذاتيات المتساوية في مصالحها، والملاحظ أن جملة الأخلاقيات الشمولية تنزع إلى التغريب الكلي والانفصام بين الذاتيات، وبشكل تلقائي تنعكس إلى جوانبات الذاتيات لتعيش حالات من الانفصام الذهني

والنفسى، وهكذا تتحوّل العولمة من فكر مطلق، إلى فكر مستقل معزول، وبالتالي تفقد ضمانتها التي تزعم بأنها من نسيج ذاتها وتركيبية طبيعتها، سادرة في وهمها الذي ترى فيه بأنها تملك العقلنة الكلية التي تحدد المصير، وتبلغ القيمة، وتدل إلى المعنى الحقيقي، وتحقق الديمقراطية. وظني في كثير من الشعوب بأنها لا تفامر في الانخراط بهذا التيار الجارف من الفكر العولمي، غير أنها باتت هذه الشعوب تدرك ابتلاء الفكر الشمولي بأزمة تاريخية عويصة ترتدي أهمية بالغة في حياتنا المعاصرة، وذلك حين وضع نفسه بديلاً عن السلطة القانونية والسياسية والتنظيمية والتشريعية والثقافية والروحية، واخلوق يتحوّل من فكر حر إلى فكر تسلطي، وهنا يكمن مقتله وزواله.

طرح الفكر التنويري مفهوم الحداثة على أنها الفهم الذاتي الحر والمعرفي الشمولي في القرن الثامن عشر، ما شعر بأنه سلك سبيلاً مضللاً خطيراً ساق البشرية من خلفه إلى ساحات صراع لا يُحمد عُقباه، ولعلنا ما زلنا نعاني من آثاره، وها هي العولمة تتقمص ذات الحداثة، وما أشبه اليوم بالأمس المرير، فإذا ما درسنا بإمعان دلالات هذه المطارحات، لتبين لنا بأنها تدعوبحمية إلى تمجيد العقل المنفتح على المطلق الكلي للذاتية، وما زالت أفكار الحرية والمساواة والتعايش والتعاقد والتشاقف التي طرحها الفكر التنويري حاضرة بين الشعوب حتى ساعتنا هذه، وإذا ما تعمقنا في حواصل كل هذه المجريات والأحداث والأفكار والنظريات والعلاقات وأشكال الأنظمة المختلفة والأيدولوجيات لا نستشف إلا ما هو مناقض ومناف للحقيقة والواقع، فلا تلمس ما هو أخلاقي وقيمي وشرعي ومنصف، إنها تجد قوى تمثل الاستبداد والظلم والاستغلال، فإذن من هو أسير ظلمه وبؤسه، القوى

المضطهدة أم الشعوب المضطهدة ١٥ الظالم أم المظلوم ١٥ الحر أم العبد ١٥ لا أشك في أن النكر العولي المتناسل من رحم التتوير والحدائة هو هو، ينتمي إلى هوية وخاصة وجوهر واحد، وأن الفكر العولي يظل أسير نفسه ومن ألد أعداء نفسه.

أين العقل والمخزون الثقافى والأنسنة أمام السلطة العليا التي توجه مبادئ العقلنة باتجاه الاستغلال والاضطهاد ١٥ مبادئ الشوملة التي تستخلص العبر والمواقف والرؤى التاريخية وإعادة إنتاجها بما يخدم مصالح القوى المتمركزة لكهنوت العولة الصناعية، وعقيدة السوق، وثقافة الاستلاب والتضليل، وأيديولوجية طلائع الغزو العولي التي تتجهجها تحت ذريعة العقل الكلي والأنمذجة ((Patternism)) الشمولية، والمصير المشترك أمام هول التاريخ الذي يعج بالأزمات والتناقضات. ورأت أن قراءة الحاضر والمستقبل تتوقف على اتباع الخيارات التي تحدد سيرورة التاريخ الذي يتولى حل الأزمات والصراعات والخلافات وحسمها واضطلاعه بمسؤولية مراقبتها وحمايتها والأشراف على حسن سير أليتها بما يكفل لها تحولاً في شروط الحياة الناعمة إلى مسارات أكثر تطوراً وتسارعاً بصورة عفوية خارج فعالية الوعي، ويحررها من الروتين والقوانين التي تحد النشاط العملي والذهني للناس، والمثالية التي تتطع بها العولة تجد في جوهرها قيماً مزدوجة، فمن حيث أنها تتحوصوب تحرير الآخر وهذه حجة يراة بها تحرير نفسها من المآزق التاريخية والأنانية والفردية والقطبية الواحدية أمام حقائق الكلي والجماعي والبشري، وأما شعاراتها الأخائة فهي تحقيق لحاجاتها وأطماعها، وما تحريرها من مظالمها إلا لتحولها إلى آلة منتجة لزيادة ثرائها على حساب الآخرين، ومن الممكن اطلاق مفهوم اعتباري، أن القوة المزدوجة في سياسة

العولمة تظل خارج دائرة القوى الاجتماعية المنتجة التي ترى فيها قوة منفعة ((ذات منفعة)) مع عالم الأشياء ((المادة المنتجة)) وقوة فاعلة ((ذات فاعلة)) مع عالم الإنسان ((المنتج)) ويتجلى لنا أن الذات الفاعلة واعية لموضوعاتها ((مصالحتها)) القائمة على الاستعباد والاستثمار والاستغلال، والذات المنفعة غير واعية لموضوعاتها ((الواقع)) القائم على استغلاله واضطهاده وظلمه، أي بين ذات مالكة وذوات مملوكة، وهذا ما توده القوى المالكة وما تسعى إليه للحفاظ على مكاسبها، والحيلولة دون وعي الذات المالكة لأدواتها وحق امتلاكها، ووعي الصراع ما بين مُستلَب ومُستَلَب. بينت الدراسات الاحصائية في المنظمات الدولية للصحة والعمل أن ما يقارب من ٥٠٠ / مليون طفل تتراوح أعمارهم من (١٠ - ١٥) عاماً يعملون في مهن مختلفة منها الزراعة والصناعة والخدمات والتهرب وترويج المخدرات، وهناك مسألة أخلاقية تتعلق بالمتجارة بأعضاء الأطفال الذين يُختطفون للتسمين والاستغلال الجنسي وإجراء التجارب الطبية والتشريحية عليهم، والتجارة بالأطفال ذوي البشرات الشقراء، هذا هو الانفتاح على قيم العولمة، وهؤلاء الأطفال إنتاج سوق العولمة. كما تم البحث وإجراء الدراسات العلمية والندوات والمؤتمرات والتجارب عن واقع البيئة والتلوث البيئي والتوازن البيئي، وحماية البيئة التي تهدد حياتنا على هذا الكوكب، وتفاقم أزمة البيئة الناشئة عن التطور الصناعي ومخلفاته، وتطور المنتجات التكنولوجية العسكرية، والحروب، والتكاثر السكاني، واجتثاث الغابات وتعرضها للاحتراق، وغرق ناقلات النفط، واستخراج النفط، وما تخلفه وسائل ووسائط النقل والمواصلات، واليورانيوم المنضب والمناورات البرية والجوية والبحرية العسكرية، والحروب الكيماوية والجرثومية والغازات السامة، ووسائل التدفئة، أليس هذا من

نتاج توظيف رأس المال في بناء حضارة الرفاه والسعادة لفكر العولمي والتحديث ١١٩.

إن حرب أمريكا وبريطانيا على العراق جاء نتيجة لابرار العراق أكثر من ٣٠ / عقداً دولياً مع شركات نفطية أوربية، ونظراً لكون الشركات الأمريكية والبريطانية هي الخاسر الوحيد، كان الاحتلال وكانت في البدء السيطرة على حقول النفط ومنتجاته واعتبرتها مغنماً حربياً، وغني عن البيان، برز الصراع على أشده بعد إنشاء منظمة ((أوبك)) منظمة البلدان المصدرة للنفط عام ١٩٦٠، وانبرت تتفاقم أزمة الصراع الدولي الذي تزيد من شوبه الولايات المتحدة الأمريكية بتلاعبها ببورصة النفط والناقلات وأنابيب لنقل ومحطات التوزيع، ومحاولتها خفض سعر برميل النفط لصالح تصريف سلعها ومنتجاتها الصناعية في السوق العالمي، وقد عملت منذ عام ١٩٧٣ على تخفيضه واستخدامه سلاحاً اقتصادياً داعماً للكيان الصهيوني الإسرائيلي ضد العرب، وقد استخدمت حليفاتها فنزويلا في التسعينات لزيادة إنتاجيتها إلى ٣٪ فهبط سعر البرميل إلى دون معدله، وزيادة السعودية حالياً إلى ٣.٥ مليون برميل يومياً.

إن سائر اجتياحاتها لبلدان العالم الحر حسب معتقدها ((الكامبرادوري)) فتح حر من أجل الحرية، ولا يمكن الإقرار بموضوعية ما يُسمى بـ ((صراع الحضارات أو صراع الثقافات أو صراع الأديان أو المجتمع المدني.. الخ. فهناك تمرير لفكر دوغمائي ممثل في أيديولوجية العولمة الليبرالية المعممة على الشعوب بهدف تفكيك البنى الجوهرية الثابتة للخصوصية القومية أو الوطنية وإعادة ربطها بعلاقات ((كولونيالية)) تدخلها تلقائياً في دائرة الأنمذجة، وهنا تكمن خطورة الفكر العولمي ليس من

الناحية الاقتصادية فحسب، وإنما من الناحية السياسية، فتحول دون اتخاذ الشعوب قراراتها من ذاتها ولذاتها، وهذا ما يلغي ممارستها للحياة الديمقراطية الحرة، وهنا تضمن القوى الإمبريالية العظمى أمنها وممتلكاتها وهيمنتها في الوقت الذي تفقد ميكانيكياً الدول الصغرى كل سيادتها وممتلكاتها وأمنها بل حتى مصيرها، والغريب، أن ظاهرة ((المفارقة الكبرى))

بين الدول الفقيرة والغنية، أن بلدان العالم الثالث الفني بثرواته واستثماراته في المضامير الاقتصادية والعلمية والصحية والثقافية.. الخ فقير ومستوى معيشة الفرد تحت خط الفقر، أما الدول الكبرى المستثمرة عبر شركاتها العملاقة لتنمية وتطوير البلدان الفقيرة هي الغنية والقوية والمتحضرة.. مفارقة صارخة بين قوى بل شعوب غنية ناهية أو شعوب فقيرة منهوبة، إنها معادلة تشبه الأمس، معادلة قائمة على أمد التاريخ. إن استلاب الوعي الأخلاقي والجمالي في سيورة التعامل الإنساني سواء في العمل المنتج أم في علاقات العمل، يشكل مفارقة بين القوى المنتجة وأرباب العمل، وهذا ما ندعوه بالصراع المعياري ما بين القيمة المادية وفضلها المالي والقيمة الأخلاقية وفضلها الروحي، والعولمة التي ترى في تحرير الإنسان من ربة الاستبداد السلطوي والعقائدي ورأسمالية الدولة، والتقاليد الاجتماعية ونزعة الفائيات والماورائيات والمبادئ التي تقممه في أيديولوجيات جامدة.. الخ هي القيم المثلى التي ترى فيها واجب على الشعوب تمثيلها وتطبيقها، وهي القوة الديناميكية المحركة للعقلانية الاجتماعية بوصفها تجربة تاريخية من طراز جديد، تقوم على العلمانية والتقنية والمعلوماتية الراقية، وتسمح بتوزيع السلطة على الفئات والشرائح الاجتماعية المتعددة الاختصاصات والمسؤوليات

المستقلة، على أية حال، تظل الأسس المعيارية للفكر العولي مبهمة، وأن الوسائل والأدوات التي تُستخدم في قيادة المجتمع والاقتصاد والسياسة والقضايا الروحية لا تتسم بالمصادقية، ولا تخولها لثن تضطلع بمهامها التاريخية وفقاً لأسس نقدية واقعية حقة تعي الواقع الموضوعي لمجمل الخصوصيات التي تكرهها على الاحتذاء بهذه الأنمذجة المُصنَّعة، وكما هو معلوم، فإن المستويات الأخلاقية العليا تحتاج بالضرورة إلى تأسيس عقلائي صارم ثابت، ومتواشج ومتناغم مع الذات الفردية والاجتماعية ويؤكد موجوديتها، أما التعبير عن حقيقة محتوى الذات من خارج الذات، فهذا تعبير عن تشيؤ الذات وتحويلها إلى آلة أو سلعة أو رأسمال بحت، والفكر العولي على ما يبدو لنا لا يقبل الحوار لإمكان تسهيل فهم الذات لنفسها سواء من داخلها أم من خارجها، وجعل هذا المفاهيم القادم يعي قدسية الخاص ويحترم موجوديته، ودور العام الأكثر شأنًا إزاء ما تمليه مسألة ضرورات العلاقة مع الغير.

يتوجب في الفكر العولي أن تتوافق القيم والأفكار مع المصالح المضطلع بها ودمج كل التطلعات والتوجهات السياسية والثقافية والفنية والتقليدية تحت إدارة إرادة القوة، فالفرد عنده يعلو على إرادة الدولة والمجتمع، لأنهما كيان واحد يعمل من أجل تحقيق مصالح الفرد وحاجاته وتطلعاته وحرية، وتعزيز نظامه، وتطبيق قوانينه المعمول فيها بفرض تنظيم المجتمع وسياسته بالشكل الأفضل. أما فيما يتعلق بالمفهوم المرتكز على الكوننة بهدف أنسنة البشر وتحقيق سعادتهم هو ما يشغل الفكر البشري منذ آماذ سحيقة، إلا أن جملة الأفكار لم تُلامس حقيقة معاني الحرية والسعادة أو معالجتها أو اكتشاف قيمها المعيارية، وحتى ما طرحه الفكر

العولمي الحديث الذي رأى في أن كل فرد يبحث عن شروط سعادته بوصفه إنساناً يتوافق مع سائر الكوائن، وأنه الأثمن والأرقى في حياتنا.

ما كتبه ((فرانسيس فوكوياما)) في كتابه ((نهاية التاريخ)) إثر انهيار الاتحاد السوفيتي، كان موضع اهتمام القوى الرأسمالية، فقد قامت بتميط الفكر العولمي الأحادي، وجعل عولمة الفكر الرأسمالي بديلاً عن المدارس والتيارات الفكرية، وتأطيرها ضمن فلسفة استراتيجية تحتوي مرحلة التحول المعاصر. ليس للتاريخ نهاية ما دام الوعي يصنع وقائع التاريخ بفجره وبُجره، وأن رحيل أيديولوجية أوبروز أيديولوجية على أنقاض أيديولوجية رؤية خاطئة وفي منتهى السذاجة، وظهور فكر على أسس فكرية سلفت، يدل بشكل قطعي على أن صناعة أي فكر ما فإنه يتعامل مع المقتضيات الحتمية لسيرورة الزمن والتحويلات الظرفية والمعطيات الحداثية في مفرزات العقل الحداثي، ولعل انتصار الليبرالية على الشيوعية كما طرحته فرضية فوكوياما، هودليل على أن التحويلات والمسارات الجديدة تثبت موجودة التاريخ وحركته وتأثيره في صياغة حياة جديدة، سواء كانت انتقالات فكرية مبنية لما هي خير الإنسانية، أم أفكار مؤطرة عبر عولمة التفكير الذي تصيفه إدارة مركزية وتوظفه لخدمة مصالح طغمة تدير العالم وتقوده نحو حثفه. من المعلوم، أن الحداثة تتجلى في صياغات فكرية مؤطرة منذ أكثر من أربعة قرون في أوروبا إبان عصر النهضة وحتى يومنا الذي تمثل العولمة فيه أبرز قيمها الإطلاقية المدعاة في تحقيق مفاهيم الحرية والوفرة والسعادة تحت مفاهيم أساسيين، الديمقراطية وأمن العالم، بيد أنه يتبدى لنا أن وهماً متنامي التعقيد. كما تشير الرؤى الاستبطنية للفكر العولمي - أونزوعاً حاراً يتطلع نحو تحقيق أكبر تراكم رأسمالي. وعلى

الرغم مما طرحته الحداثة والتتوير والاشتراكية الفوضوية والرأسمالية والعولة من تصورات وأفكار تخضع بالضرورة للحتمية التاريخية، إلا أننا إذا ما تعمقنا في الآليات التي اشتغلت عليها لنشر وتطبيق هذه المفاهيم والتصورات لألفيناها قد حُملت على أسنة الحراب، ولم تجلب إلا الخراب والثبور لشعوبها.

وأجزم في أن كل حملة فكرية وافدة من البراني كانت منقولة بحملة عسكرية تم إنتاجها وتصديرها من معملية مسبقة الصنع إلى العوالم التقليدية، مغلقة بسُتر تخفي خلفها مطامع كارثية. لقد طرحت الحداثة نفسها من قرون عدة أنها مُحركة العقل من أصفاد التقليدية والروحانيات والماورائيات التي تُجمد حركة التاريخ وتُحجّم الوعي، وتحدّ من الفعل البشري في بناء حياة متقدمة، وطرح التتوير نفسه على أنه المحرر الثاق في الحضاري والداعية إلى التحديث، والاشتراكية التي تحرر المجتمعات من عبودية الاستغلال والاضطهاد الذي تمارسه البرجوازية وتثقل الإنسان إلى مرحلة أرقى، وتدعي العولة اليوم بأنها تحفظ لنفسها حق تحرير القوميات من العسف السياسي والاضطهاد الاقتصادي من الأنظمة الطاغية، وتدعو إلى مجتمع مدني وحضاري شوملي يحقق مبادئ الحرية والديموقراطية والرفاه - كما أسلفنا فيما سبق - .

ينشط العقل الاستعماري في منهجه وتخطيطه لبناء عالم الغد بواسطة فئة تمتلك الآلية العسكرية المتطورة ووسائل المعلومات والاتصال ((اللوجستية)) لتحريك الشعوب الهامدة التي يستوطن الخوف قلوبها اليائسة من المستقبل المجهول، وتعشعش في ثنيات ذهنها أساطير الأولين المتخلفة.

يقول رسول الحداثة والتتوير القائد العسكري الفرنسي نابليون بونابرت عندما خاطب المصريين أثناء حملته العسكرية على مصر : ((قُدّر في الأزل

أنني أجيء من المغرب إلى أرض مصر لهلاك الذين ظلموا فيها، وإجراء الأمر الذي أمرت به))^(٢٨) وهنا يضع نفسه بموضع النبي المبشر بالخلاص، والموجه بإرادة الله لإنقاذ الشعب المصري- وما أشبه قول نابليون بالأمس من قول جورج بوش الأبْن اليوم في خطابه الذي ألقاه في ٢٩/١/٢٠٠٣: ((لقد حان الوقت لنعيد تشكيل العالم ليصبح على صورتنا، وبفضل إلها سنقوم نحن شعوب العالم من الجنس الأبيض المتحضر بفرض معتقداتنا الرزينة والودودة والتحررية على عالم جائع لأموالنا ورسالتنا))^(٢٩) يظهر أنهما يضيفان بعداً دينياً مزيفاً ومضللاً في كلمتيهما، ويجدان في التراث التاريخي للشعوب منطقاً يستفاد منه لإمكان احتوائه والسيطرة عليه، وأمريكا المتذرعة بحجة امتلاك شعوب أسلحة الدمار الشامل وداعمة للإرهاب، وتحاول أن تبعد القوى الدولية الأخرى من مشاركتها في نهب ثروات الشعوب واجهاض أية قوة تشكل خطراً على أمن واستراتيجية أمريكا، والشأن نفسه عندما بدأ هتلر في اشغال الحرب العالمية الثانية بطرحه فكرة التوسع ((المجال الحيوي)) لألمانيا في كتابه ((كفاحي)) الذي بين فيه أن السيطرة على بلدان الشرق فيها قوة لألمانيا، فحاول احتلالها قبل سيطرة بلاد المحور عليها، ودعا إلى جعل ألمانيا قوة فوق الجميع، إن السطوة العولمي المسلح الذي تقوده أمريكا سيفشل أمام إرادة الشعوب، كما فشل من قبل الإسكندر، وهولاكو، ونابليون، وهتلر، فتاريخ الطفلة المستعمرين واحد في جوهره ومبتغاه، ومتاسخ من خلية واحدة في تكوينها.

إن وحدة العالم يجمعها التلاحق الثقافي بكل أجناسه وأشكاله وأنماطه ومناهجه بين الشعوب المتحضرة والمتمدنة قبل تبادلها وتكاملها

28 - جريدة أخبار الأدب - العدد /٥١٣/ ص ٣٣ عام ٢٠٠٣ م - القاهرة

29 - جريدة نضال الشعب - الناطقة بلسان حال الحزب الشيوعي السوري - العدد /١٠٣٣/ ١٠ أيار ٢٠٠١.

الاقتصادي أو القومي أو الإقليمي أو الدولي، والتفاعل الثقافي عبر التاريخ الإنساني لأنماط الحضارات العريقة التي يمكن القول عنها ليست حضارات غابرة أوبائدة، وإنما حضارات تلاقحت وتناصلت بفضل إنسانها الخلاق، وانفتاح ساهمت فيه مختلف الهويات، وتمازجت التجارب، فكانت عولمة مؤسنة تحترم الثقافات والهويات. لقد منحت الشعوب نفسها جواز التخطي والانفتاح كي تتحكم بأقدارها، فيتوجب اليوم على هذه الشعوب من خلال تملكها القرار، أن تستعيد هويتها المعطلة المعتم عليها وتمتز بموارثها، يقول الشاعر الفرنسي ((بومينيك دوفيلبان)) - وزير خارجية فرنسا الحالي - في كلمته للمجلس المصري للعلاقات الثقافية العربية: ((من خلال الحرية والتبادل تفتتح أبواب الهوية المستعادة.. والحرية تتغذى من ثقافة الشعوب وتاريخها وتقاليدها وطموحاتها))^(٣٠). إن المشاكل الإنسانية واحدة في تكوينها وتعقيداتها، ولكن حري بنا التنبه إلى أن مسألة الخيارات في أي أزمة كبيرة تتأثر بها البلدان أو العالم الآخر، فإن هنالك أزمات تنشأ عنها حتماً، فالأزمة المعقدة الكبرى ((megacrisis)) في جانب ما تتولد عنها أزمات في جوانب أخرى، تتزامن وتتساق معاً، والوقوع في الأزمات أمر قد يصعب التغلب عليها، ومن الأهمية بمكان، لا توجد أية رؤية تحدد ملامح مستقبل مسبق التصور لعصرنا أولاية أمة أو أي شعب، بالرغم من المعايير الماضية والتجارب والخبرات والنماذج والنظريات، قد تشكل الأزمة اختلاجاً في الفهم الواعي لحضارة تعيش لحظات تحولها أو انتقالها، بيد أنها تمر بخوانق وتحديات ومجابها بالبرغم من سرعة آليتها وقصر زمنها، فتقودها إلى عالم الظلمات وتفقد كل ما بنته وأنجزته في فترة زمنية مأساوية، إنها لحظة

الصدمة التي يروغ بها الإنسان، ويفقد قدرته على التحكم والسيطرة على مقاليد الأمور، ويغدو كل شيء باهتاً عتيقاً لا يتوافق مع لحظات التغيير، فينتقل الحديث إلى أكثر حداثة وعصرية بل إلى أكثر عولمة مكينة، وأن ما نعيشه في اللحظات الخلاقة مخالفاً لشرعة ما مضى، ومتناقضاً مع مستنات حكمة الحاضر، ففي ظل العولمة يمسي كل شيء في زوال حتى المقدس، وأن ما نحن عليه الآن من حالة الاندهاش والذهول إزاء ما يجري على الكوكب، إنما هي اختلاجة صدمة العولمة. إن من أهداف الفكر العولمي محاولة إخفاء أوجه العلاقة الثقافية والمدنية بين الشعوب القديمة، ورسم منهجية تخدم ثقافة السلعة، وهو أحد أساليب إذابة أشكال العلاقات التاريخية من قبل سلاطين الإمبراطورية الأمريكية والذين ينكرون جهاراً على الشعوب تاريخها العريق وثقافتها كونهم لا يتمتعون هم في الأساس بتاريخ وتراث وثقافة وأساطير، ويحسن بنا وعي قضية هامة، أن تفوق أي شعب أو نظام أودولة أو حضارة على أخرى لا يعني أنه تفوق في الثقافة والتكنولوجية العسكرية المتطورة ((سلاح التدمير)) أي نتاج علم وثقافة صناعية، فتاريخ البشر قام على أسس من النزاع والغزو والحرب، ويجوز لنا القول في أن تاريخنا سطره العنف، وليس تاريخ وفاق وأمان وسلام، تاريخ تجهيل واستلاب بالثقافة والوعي، وليس تاريخ علم وبناء ثقافي بين الشعوب.

إن الاتصال التاريخي والتواصل مفهومان لا يتوافقان مع انبثاق الوعي العولمي الحديث في اللحظات التاريخية الراهنة المتوالية، فالنشاط البشري في تحول دائم، ويحسن بالأفكار أن تتناسب مع المصالح الأكثر إلحاحاً ونفعاً، ولا أجدني المس جوهرأ ناظماً للتاريخ يتسم به الفكر العولمي، ولا رابطاً تاريخياً مع أصل الوجود الاجتماعي، فكل ما ينجم عن منهج العولمة

هو انشطار وتفريب واستقلالية في الوحدات المعمارية للوجود الحضاري، بل إنما فعل يسرق فعاليات الحياة إلى نهاية التاريخ الناظم والرابط بين ما هو ماضٍ ومستقبل، بيد أن سيرورة العولمة ستعرض لضغوط الواقع، وتصبح الحرية معزولة عن لحظاتها التاريخية، وتظل تابعة لقوى المركز، وخادمة لايحاءاته المباشرة، وبالتالي تفقد معظم مقومات شخصيتها وذاتيتها وأصولها، وتبقىها مرنة وانفتاحية وحاضرة خارج السياق القاعدي، وخارج الحدود القانونية لحركة التاريخ. ولا نجد مسوغاً منطقياً ينكر ما للتراث الأناسي من تأثير إيجابي على نشاطاتنا الحضارية عبر الحقب المتوالية، وكما هو معلوم لدينا ومُشاهد على الواقع، لم يبق من تاريخنا إلا ثمة أعمدة حجارة ومحاريب وأسلحة بدائية ورقم ولقى ومخطوطات، إلا أن عظمة ما خلفته الحضارات القديمة العريقة قياساً بحضارتنا المعاصرة لهو أجل وأعظم وأغرق في لحمه الروابط والعلاقات المتبادلة الاجتماعية والاقتصادية والفكرية والروحية، ونشهد اليوم ارتفاع أسعار النفط الذي يؤثر مباشرة على إنتاج السلع وغلاء أسعارها أوركودها، وعلى السوق الصناعية والتبادلات الاقتصادية العالمية، وبروز ظاهرة البطالة والاضرابات العمالية، وعجز في الموازنات وخلل في معادل العرض والطلب والفقر.. الخ الأمر الذي يشل الحياة العامة في كثير من بلدان العالم، وهذا ما تجنيه يد الإنسان في ظل عولمة العصر. ظهرت في عصرنا المعاصر ثمة مسائل معقدة في كثير من المجالات الحضارية والمدنية تدعو للشك والتساؤل في حقيقة الجدول المنظم في معايير الفكر العولمي وممارسته خارج حدود الذات، وأنه لمن المستحيل عليه أن يحدث أية مصالحة متوافقة مع روح التطبيق العملي في نزوعه الكلاسي، ويتوهم هذا الفكر حينما يتصور أنه يفجر مستبطنات الذوات الطامحة إلى

تحرير الجوهر الأناسي الذي يعتمد على خواص الوعي العقلاني للحاضر المتميز بتطوره الراقى وتجاوز مراحل تقليدية خلت، فتري، أن ما من لحظة تاريخية حدثية إلا وقد تجاوزت قيماً وألفت تقاليداً من إرث الماضي، في حين نجد جلياً أن الوعي الحدثي مُثقل بالمتناقضات، ولا يمتلك معايير المنظمه لحياة متمردة ومضطربة يشغلها صراع ساخن قائم بين قوى الذات المتمردة وقوى الآخر المتقحم في دنيا عالم العولمة التي تقتصر حقاً إلى خصائص موضوعية في راهن ينهي جدل التاريخ، وينسف الماضي، ويبني بؤساً منظماً لإنساننا المعاصر، ويقف نداً ضد أية رؤية تدعو إلى تفكيك مركزية الوعي العولمي الحديث بوصفه فكراً تحريراً منفتحاً على تجارب وتقاليد وقيم القديم الأصيل. لدى البحث والتحليل ورصد الوقائع المتولدة عن منهجية الفكر العولمي لم نعثر على أي تطابق بين الحرية والضرورة، فالحرية فيه أكذوبة، والضرورة هي حقيقة الاستثمار المستند إلى مرجعية أخلاقية الذات الفردية، في حين تفقد أخلاقية الذات الاجتماعية حريتها عندما تتضوي تحت مفهوم أوفكرة أومنهجية أوأنموذج، يقرره العقل المركزي الذي يدير الشؤون العامة، فالعقل يشكل ثقلأ نخبياً مركزياً ينحصر في وسط ذاتي أشد خصوصية ليخدم أغراضه، بذا لا يجد نفسه في أي مجال إلا في الوسط الأكثر استثماراً وتحقيقاً للربح والتفوق والتصرف وتراكم القيمة، وأن الحرية لاتولد إلا مع الألم المصاحب الذي يعانيه الإنسان المظلوم، والحرية في جوهر فلسفة العولمة ألم تتمخضه رحم العولمة، ولا تمنح العولمة الحرية لأحد، وإنما تنزع الحرية من يد العولمة بواسطة الصراع المضني. إن المخلص في خلفية أي فكر أوأية عقيدة للتاريخ الأسطوري ((الميثولوجي)) هوداعية للحرية والتجديد والسلام والمحبة، صحيح أنها

دعوات حداثية، إلا أنها تتطلع إلى بناء وحدة عالم مفكك متنابد متصارع وجاهل، عالم متأرجح بين أنساق الوعي البدائي والتاريخي والحداثي إلى العولمي، بين أزمان من زمن الأسطورة وزمن الوحي وزمن الحداثة حتى زمن العولمة، والانتقال يحدث بفعل التغيير الذي لا يحطم تجارب الماضي أو يتناسل عنه، وإنما بالقفز عليها وتغيير مفاهيمها ومعاييرها ومقاييسها، وتحريرها من ظواهرها الخارجية دون مساس مكوّنها الداخلي تزامناً وتساوقاً مع وحدة الوعي وشموليته، فالأزمان المتعددة للوعي طرحت دعاوى ذات مفاهيم ومعان متعددة ومتقاربة فيما يخص الذات الإنسانية ضد الإنسان البدائي في توجهاته الأسطورية ((الوثنية)) إلى التوحيدية وإلى الإصلاحية وإلى التنويرية وإلى الحداثية وإلى زمن التحرير التي تدعو إليها العولمة، فيغدو الفرد في حالة استغراق في الذات، وانفتاح على واقع أكثر حرية وتمدناً وتملكاً ورفاهية، ويحدث التطهير الرومنسي في ظاهرة العولمة عبر تجربة العمل والمعرفة، ولا تعد لتلك المسافات مبرراً في المناطق الإقليمية والأزمان التاريخية، والأنماط التراثية والمعايير الأخلاقية، والانتماءات القومية والمعتقدات الروحية، فتزول الحدود، وتذوب الفوارق، ويدخل الخارج بالداخل، وعندها تتحرر الذات الإنسانية، ويبدأ الانتقال من وجع العوز إلى متعة الرفاه، ومن خلال التجربة الخلاقة تتشكل المكوّنات الفكرية والأخلاقية والمعيارية والقيم الجمالية.

يغدو الفن في مشهديات العولمة مسخاً كون العولمة لا تمتلك قيماً جمالية تفني الحياة الروحية، وتثري الذهن بثقافة رفيعة، إذ أن قسوة العلاقة المادية البحتة تُكره القيم على التخلي عن موجوديتها سواء كانت جمالية في الشكل أم مظهراً جمالياً في الجوهر - لا يسعني التوسع في هذا الجانب المعقد الخطير لمشهديات الحياة الفنية الإنسانية كوننا لا نمتلك رؤية أو

تخيلاً مسبقاً عما سيسفر عنها من وقائع منحرفة تفرضها إرادة القوة ((الديونيزية)) التي تبشر بمخلص غائب في عصر عدمي مضطرب يستحيل علينا تمييز ملامحه المستقبلية ورصده بدقة المتمحص والحكيم المتنبئ.

عند الرجوع إلى التجارب الماضية والتدقيق في مشهدياتها نجد أن العولمة قد استعارت المعايير الأساسية لنظرية التحريرية ((الخلاص)) بوصفها قيماً أخلاقية وجمالية مجرّبة لأزمة سلفت، وأن ما حدث في الحادي عشر من أيلول لم يكن حدثاً تاريخياً بالضرورة، وإنما تم استحداثه واقحامه في سيرورة التاريخ، إذ تبين أن ما حدث ليس إلا لعبة مصالح، فالفكر العولمي يجهد بحمية من أجل خلق وصياغة وتركيب عالم، وإنتاجه من جديد، بيد أنه من حيث لا يدري ينساق نحو تفكيكية تاريخية، فيخلق فكرة ويمارسها في اللحظة الراهنة وبآنه، لكنه يتحوّل إلى الضفة الأخرى دون إرادة منه، فيروح في ذبذبة لا تقف عند حدود تاريخية ثابتة تركز إليها الشعوب وحضاراتها كي تتعامل وفقها، فمثلاً أُنخذ من الإسلام بوابة تمر عبرها الرؤى والأفكار الرأسمالية لتقويض دعائم الفكر الشيوعي الهدام على حد زعمها، واستخدمته سلاحاً عسكرياً وسياسياً، ونجحت في توظيفه وتحقيق أغراضها منذ الخمسينات، إلا أنها تحولت معظم منظماته وحركاته وتياراته مناوئة لهذا الفكر، وأضحت بعد ١١/ أيلول العدو اللدود لقوى الرأسمال الذي يتوجب محاربتها واجتثاثها، لا بوصفها قواعد وقوى مناوئة لها، وإنما بوصفها فكراً دينياً إسلامياً، وعلى ما يبدو لنا أن المعتقد الديني هو المتسيد للمشهد التاريخي الذي تمر به الشعوب المناهضة والمقاومة لأشكال الغزو الاستعماري الغربي والأمريكي، وأنه لمن الملاحظ، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي صار التوجه السياسي والفكري لثمة تيارات

وأجنحة عسكرية ومنظمات وأحزاب معارضة ومقاومة لقوى الغزو وتبرز على الساحة الوطنية والقومية وتثبت موجوديتها بقوة فعل تاريخي مشهود، وتطرح نفسها عن طريق مشاريع دينية بديلة عن الأوضاع العلمانية القائمة، وأرجع السبب إلى أن هذه التيارات والحركات والأحزاب هي قوى انبثقت من تركيبة النسيج البنائي للوحدة الاجتماعية لا من خارجه قط، والواقع المكشوف، يعبر بجلاء على أن الصراع في جوهره صراع عقائدي ((روحي)) أمام المد المادي للفكر العولمي الذي يتحدى موجودية العقيدة والثقافة والانتماء بكل أطيافها وبنائها وأنماط خطاباتها ومشاريعها، ويبدو الدين هو الغطاء الفكري والثوري المقاوم، وأخص هنا الخطاب الإسلامي الذي يتصدر كل مشاريع النضال والجهاد والمقاومة على الساحة الدولية ضد أمركة العالم وإعادة صياغته على نمط القيم والقيمة الأمريكية.

إن أي نظام يسود في حياتنا الاجتماعية هو حصيلة نتائج تفرزها الأوضاع القائمة، فالنظام الدكتاتوري لأفراد أوفئات وأحزاب أو تنظيمات تمارس سلطتها الفوقية انطلاقاً من حقها الاعتباري، ومن التخويلات في اتخاذ القرار وتملكه لرعاية الشؤون العامة وتصريفها دونما العودة إلى الهيئات والمؤسسات والقوى المجتمعية، فالحرية في أنماط العلاقات والتخويلات إما أن تحجب عن الناس بسبب مقاومتها لاحتلال استعماري دخيل، وأما ملاحظة مشاريع استثمارية لرأس مال يهدف الهيمنة على مقدرات المجتمع، وأما معارضة أفكار ((أيديولوجيات)) تخالف تقاليدنا ومعتقداتنا وقيمها وثقافتنا وهويتنا.. الخ والحرية في زمن العولمة المعاصرة، تتضمن غالبية أشكال الصراع المشار إليها آنفاً، ولعلك تحس أن جمالاً مؤثلاً في ظاهر خطابها، واستلاباً قبيحاً في أعماق دلالاتها، ولا أظنك تلمس قدرتها على

ترسيخ قيمها الأسطورية المفترضة لاستغراقها بذاتية مفككة، وجماليات وهمية، ورؤى متميزة، وأزعم دون مرية، أن الدين لديه القدرة على توحيد صفه وتحصنه ومجابهة لهذا التشظي الانشطاري لأسطورة مستحدثة ومستدعاة من الأجواف الأسطورية الديونيزية التي تم أسباغها بالدلالات التاريخية الشوملية، ومُكلِّفة نفسها بمهمة احتواء الوجود بما هو موجود عبر سيروية متنامية تفرض الهيمنة والتبعية، وكل خلاف لمنهجها يعرض القوى المعارضة إلى العدمية، فلا خيار إلا هذا المنهج المُستحدث، وتطالعنا هذه الرؤى الافتراضية المفروضة بأنها متعلقة بقضية المصير، لأن العولمة تربط الوجود بالمصير، والخروج أو الشذوذ من هذه المرتسمات المصيرية هي انتباز عن الانضباطية العقلانية، ويقصي الذات عن مكانتها الطبيعية في الحركة القانونية وسيروية الانعتاق التاريخي من انغلاق الذاتية وجمودها وارتهاؤها في أصفاد موارث عتيقة غير متوافقة مع مجريات الوقائع المتجددة، والمصير مرهون بالعمل والحاجات الاستهلاكية، أما انعتاق الروح والسعادة والأمن والثقافة والمعتقد والسيادة.. الخ، تأتي بعد أن يتعافى المجتمع من مرض عوز الحاجات اليومية. يقول الفيلسوف الألماني فريدريك هيجل في مؤلفه ((فلسفة التاريخ)): ((أن التاريخ الكلي الكوني هو التقدم في وعي الحرية)). والحرية عند هيجل صيرورة تخضع لقوانين التطور بصورة جدلية قائمة على النفي صوب الكمال، والناظم لهذه العملية هو العقل في صورتيه ((عقل جدلي)) و((عقل تحليلي)) وبرر العنف في أن مواجع البشرية وآلامها ومآسيها تأتي قرابين إلزامية تضحي بها البشرية مجبرة لا مخيرة على مذبح الصيرورة التاريخية، ومن تلك الأضاحي تنبثق الحرية وتبات الدينامو المحرك لآلية التاريخ، إنها مقولة صحيحة وموضوعية، باعتبارها نزوع فطري تلقائي

يتناقض مع الاستعباد، إلا أن الفكر الليبرالي الرأسمالي قد اتخذ من مقولة هيفل في كتابه ((علم الجمال)): ((أن زوال كل بؤس وشقاء، وأي اتفاق وتصالح للذات مع الكون الذي أمسى مصدر إشباع ورضى، وزوال كل تعارض أو تناقض)) ذريعة لتطبيق منهجيته التي يرى فيها أن المحدودية والانغلاق يتناقض مع الحرية، وأن التمثل والامتثال جوهر العلاقة اللانهائية، وأن التاريخ البشري هو تاريخ نظام العولمة وفكرها الفاضل ونموذجها الأمثل بكل ما تتضمنه من معان ودلالات لنظام العولمة المشبع قهراً واستلاباً واستغلالاً وتعمية. والمعنى الجوهرى للحرية هي عندما يتحرك المستبطن القيمي في الذات الإنسانية، وليست الدوافع والعوامل الخارجية من رغبات وحاجات وطموحات، ونحن نعارض مقولة خاطئة وضيقة في رؤيتها مفادها أن العامل الخارجى يقع جوهرياً في الذات ويصدر عن الذات نفسها، أي يتجلى من تناقضاتها الداخلية بالضرورة، وهذا ما زعمته الرؤية الهيفلية، حينما خمنت أن العالم ليس صيرورة، والإنسان حرية بطبيعة الحال ومن هذين المبدأين سوغ الفكر العولمي لنفسه التوسع الحيوي خارج مجاله الذاتى. إن الحرية قيمة جمالية عليا خالصة تصدر عن وعي وفطرة مكوّنة من نسيج الخلق الذاتى للإنسان، وأخالها لا تحمل أي متناقض داخلي إلا في حالة ما تواجه من مناقض يلغىها أو يحجبها أو يعطل خاصتها من الخارج، ومن هنا تنشأ ضرورات التصدي للنقيض، أما العالم صيرورة، فهذا مفهوم ضيق، من حيث أن الصيرورة فعل أو نشاط يتخلق الحضارة الإنسانية بفعل الوعي والحرية، أما الإنسان فهو الصيرورة بحد ذاته، والصيرورة تستند حكماً إلى وعي الحرية التي تساهم في تخليق القيم، والقيم تجسّد حقيقي لممارسة الحرية. إن التطور أو التحول الحديث في مجمل موضوعات وموجودات وقيم

وثقافات ومعتقدات الشعوب هي صيرورة حتمية نحو الحرية كما تدعيها الشمولة طبعاً، لذلك من السذاجة والعبث اعتبار الشمولة فكراً يخضع بطبيعته لحتمية تاريخية صنعتها إرادة الحرية الفردية أو النخبوية التي تخضع آلياتها لصيرورة السوق، وحرية الرأسمال، وقانون المنافسة، وحركة السلع، وغطرسة القوة.

كثير من أطروحات الفكر الوجودي قد تبنته العولمة أو الشمولة لما لها من تأثير بالغ في تبرير سلوك الفرد وقدسية حرته، ويرى أن الفرد جوهر روحي حر الإرادة والفعل في تكوينه، وأن ما يمارسه عادة ويفكر به، ويتعامل معه، ليس إلا تعبيراً حقيقياً عن روح الجماعة أو المجتمع المرتبط به، وكل المعاني تتبع من وجوده، ويمتلك إرادة مطلقة في الاختيار، والمجتمع لا يمتلك وحدة الحرية الموحدة البنية، وإنما متعدد الحريات، من ذا فإن إرادة المركز الحرجها بذه الفكر العولمي تتبع من جوهر روحي حر الإرادة يرتقي إلى درجة القدسية، وأن الخلاص يشمل عموم المجتمعات الإنسانية وهو في جوهره خلاص الفرد روحاً وإرادة.

إن العولمة لغة السوق قبل أن ترتقي إلى قضايا فكرية وثقافية وروحية علياً. صحيح أنها تختلف في القضايا السطحية لما سبقها من فلسفات ونظريات ورؤى إلا أنها تلتقي وإياها في الجوهر، وتتوحد في المعنى ودلالاته، وتنزع إلى شوملة العالم وجعله ((قرية عالمية أنموذجية)) أشبه بالمدينة الفاضلة التي تخيلها أفلاطون، وهنا يتجلى المطلق وتتكامل الكلية، ويقف الزمن الصائر في حركة التاريخ، وتسود العدالة، ويتحقق الجوهر الروحي في خلاص محكم نبيل، شوملة تقفز على الحدود الجغرافية والمعتقدية والأيدولوجية والطبقية والهوية والثقافية والاقتصادية، وتدعو إلى دين

اقتصادي توحيدي، أي إلى القيام بمشروع عشوائي لرأسمال فوق الهويات والحضارات والأخلاقيات، يقول المفكر الأمريكي ((مارشال بيرمان)) حول مفهوم الوحدة العولمية : ((تقذف بنا في دوامة التحلل وانصراف والتناقض والفموض والألم الشديد بصورة أبدية، وحدة تجعلنا تحت وطأة الهلع والخوف))^(٣١).

إن خرق السيادة التي تنتهجها العولمة (التكنو- اقتصادي) تحطيم لإرادة الممانعة والتحصن، وغزو فكري وثقافي ومالي، وحال استعصاء أو عدم انفتاح أو امتثال أية سيادة عليها يتم اخضاعها باستخدام الآلية العسكرية التقليدية، وفيها تتحول أساليب التبادل والتعامل والمقايضة والتوزيع والسوق إلى عولمة الإنتاج الرأسمالي وقوى الإنتاج الرأسمالي من المركز إلى خارج المركز، وربما ينتقل المركز نفسه من الوسط إلى الأطراف، وهذا ما تفعله الشركات العابرة للجنسيات في سيطرتها على ثروات الشعوب باسم التنمية القومية، من هذه الرخاوة تخترق التحصن السيادي قبل أن تتخذ السيادة قرارها وتعد طرائقها الاحترازية كي تتلائم مع سابقات الحوائج المتلبدة للتكنولوجيا اقتصاد العالمي.

ما أن انهارت جدر التحصن للاتحاد السوفيتي حتى بدأت الصحو الأوربية بفضل نسائم العولمة تدغدغ جسد الغرب، فكان التوحيد الأوربي تجربة رائدة في التحصن والاحتراز بالرغم من اختلاف انتماءاته القومية واللغوية والعرقية والتاريخية والاقتصادية والثقافية، وتجد أوربة حاضرة في المشاهد العولمية ويقظة في أية لحظة يحدث فيها تغيير، ومراقبة لسيروية التحول المتسارع، ومن البدهي، أن المصير يحفز الفكر على

التقارب، وضرورة المصلحة تدفع إلى التفاهم بالرغم من الاختلافات النوعية بينها، في حين غالبية الشعوب المنتمية إلى أمة واحدة ما زالت راقدة في بلهنية وعاجزة عن اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتحصنُها أوتكيفُها والسيطرة على قرارها السيادي وقدرتها على الممانعة والمواجهة.

ما أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها حتى أطلق المرشح الجمهوري الأمريكي ((ويندال ويلكي)) في برنامجه أول مصطلح ((عالم موحد))، ومع توالي الأحداث الكونية اتخذ الطرح اتجاهاً سياسياً واقتصادياً تحريفياً من قبل أصحاب القرار المركزي للرأسمال العالمي، والدعوة إلى التكيف مع النظام العولمي الذي يتبنى الحداثة والتحديث، لكن ما نشهده اليوم في لوحة العالم ليست إلا صورة ممزقة للحداثة، وقد رُكبت دون اتفاق.

غالباً ما تنصب جُلّ حواراتنا ونقاشاتنا حول كيفية التحولات الرأسمالية في ظل سيادة النظام العولمي غير المتكافئ، وكيفية تطبيق المعايير الديمقراطية، وبيان المفارقة الجوهرية بين قوى رأسمالية مملوكة، وقوى منتجة غير مملوكة، بين قوى مستغلة للثروات والجهود في استثماراتها المجحفة، وقوى مستغلة، بين قوى غازية مُهيمنة وقوى مغزية مهيمَن عليها، أما مقولة تطوير القوى المنتجة في ظل قوى الإنتاج شرط التقدم الاجتماعي، إنما هي شعارات مضللة ومزيفة وغير واقعية، وما دامت هنالك علاقات إنتاج قائمة على أساس من اللامساواة في ملكية الأفراد للإنتاج ووسائله، وسواد القوى المنتجة غير مالكة، فالمفارقة قائمة بين مالك إنتاج ومنتج مملوك.

إن العدالة قيمة جمالية سامية، والقيم الجمالية التي تحكم العالم هي جوهر الحرية، فالقيم تهذب النفس، وتشحذ العقل، وتربي الذوق، وتُحفز الروح، وتأجج العواطف، وتوفر الأمان، وتُشعر السعادة.

يرى المستقبليون المتفائلون أن الأزمات العظيمة لامتيت الحضارات، وإنما تخلق حضارات جديدة على أنقاض حضارات سلفت، صحيح أن القرن العشرين حافل بالصراعات والحروب والدمار، إلا أنه من وجهة مقابلة زاهر بالعلوم والتكنولوجيا والصحة والثقافة والرفاه، قياساً بالعالم القديم، غير أن المآسي والفواجع التي يتخلقها الإنسان في حياته الاجتماعية والاقتصادية والبيئية تفوق كثيراً نزعة السعادة المحشوة بشحنة موقوتة تأتي على كل ما رسمه العقل وأنجزه العلم ونظمته القيم، ولعمري، أن الرأسمالية شحنة تكمن في جوف حضارتنا المعاصرة، والعولمة اليوم تسعى إلى تبديد اللُمية المجتمعية، وتفكيك الحضارة الإنسانية، وتمييع القيم الأخلاقية والجمالية والحقوقية، وتأجيج الصراع الطبقي، والأثني، وأفكار الشعوب، وتغريب الهوية، وإفراغ الثقافة، وتحطيم بُنى التراث، وتعطيل حركة التاريخ وقوانين التطور، وتدنيس المقدس، وتشويه الحقائق، وتزييف التاريخ، واستغلال القوى المنتجة، واحتلال البلدان، وخرق السيادات، ونهب الثروات وسلب الممتلكات، وكبت الحريات، والفتك بالأرواح، وتشريد الناس، وفتح الحدود أو إلغائها.. الخ هذا ما نلمسه من قباحة ممارسات قادة الفكر العولمي على الشعوب في عصر مستقبلية التقدم والحدثة، وما يجعلنا ننكر كل المصطلحات التي تخص العولمة نفسها بكلية المعرفة أو الإحاطة بالقوانين الكلية ((code)) أو بمعيار معرفي كلي، ويخطئ من يرى أن ما بعد الحدثة هي معرفة ضد الشمولية أو العمومية، لأن العولمة هي الشمولة، أي هي الحدثة وما بعد الحدثة التي تقف بشموليتها ضد الشمولية، وما تنطبق به ليس مجرد مصطلحات لفظانية ((فذلك لغة))، يقول هنري برغسون في كتابه ((التطور الخالق)): ((لو كان وجودنا مركباً من حالات منفصلة تربط بينها ذات

عديمة التأثير، إذن لكان يفقد خاصية الديمومة، لأن الذات التي لا تتغير لا تدوم^(٣٢).

العولمة لا تساوم على مبدأ المحايثة في فلسفة الذاتية، فهي تنادي إلى تفكيك لحم المحايثة التي تلتصق على جدر مستبطنات الذات وتقاليدها إرادياً ووجدانياً وتحريراً وسيادياً.. إنها تُجمد بصورة شاملة كل نزوع سيادي أو معرفي بغية الاستفراد والاستئثار في الوحدات الذاتية المركبة وجعلها بنى منفصلة ((معزولة الديمومة)) لا تتأثر أو تتحرك أو تتغير إلا ضمن المرتسمات المنهجية للشوملة، وجعلها وحدات غير متجانسة إلا مع الطبيعة اللانمطية للمرتسم العولي، وتسمى كي تبرم مع سكان الأرض عقداً عولياً يفرض نفسه دستوراً غير قابل للخرق أو الاعتراض، تتحكم في تحريكه أجهزة فوق التقنية _ استشعار عن بُعد ((بيث عبر قنواته (المولفة) كافة توجيهاته ورسائله وأملاءاته، يقول الرئيس الأمريكي السابق ((رونالد ريغان)) في تصريحه لجيروزاليم بوست في تشرين الأول من عام ١٩٨٢ : ((حينما أتطلع إلى نبوءاتكم القديمة في العهد القديم، وإلى العلاقات المثبتة بـ هرمجدون* أجد نفسي متسائلاً عما إذا كنا نحن من سيرى نهاية العالم واقعاً إنها قطعاً تنطبق على زماننا الذي نعيش فيه))^(٣٣) وهذا ما يشير كما أسلفنا في فصل سابق من بحثنا إلى العود الأبدي للبدء الأول لنبوءة الأسطورة التي تعيد صياغتها فلسفة العولمة، ومدى التطابق مع هذه الأطروحات المعاصرة التي

32 - هنري برغسون - ((التطور الخالق)) تر. بديع الكسم ص ٢٤ - دار طلاس، دمشق

* - هرمجدون موقع جبلي غرب الأردن، ومنه سيتم يوماً حكم العالم والإعلان عن بناء عالم جديد، وهرمجدون لفظة عبرية بالأصل.

33 - نقلاً عن دراسة ليوسف الحسن ((العهد الديني في السياسة الأمريكية)) مركز دراسات الوحدة -

ص ١٧٢ - بيروت.

تُبشر بقيام ساعة الخلاص ونهاية تاريخ البؤس التراجيدي الذي تعانيه البشرية.

إن البدء الأول يدخل البشرية من حيث لاتدري في حالة فقدان الذاكرة التاريخية الجمعية وعدم التوازن والسوية مع الواقع، ومن حيث لاتحتسب تتصالح ميكانيكاً مع آليات التقنية الساحرة التي تستخدمها العولة في تصريف شؤون الناس ومصائيرهم، والحرية في البدء الأسطوري مسح تام للذاكرة، والمسح يعني الوقوع في الحتمية، لكن أية حتمية تلك ؟ إنها الخنوع بوصفه ضرورة، لاحتمية الاختيار كضرورة.

إن طرائق تعاليم شريعة البدء الذي تقلدته نظرية العولة الحداثية لا تجد في جملة مفاهيمها ((الميتافيزيكية)) أيّ لون أو ملامح للحرية، والحرية المشروعة لاتعني انفتاح الذات على نفسها وعلى الآخر في الرأي والتفكير إذ تظل الحرية ضرورة خاضعة للتكيف الراهن، وليست ضرورة متحررة من مآزق المرتهن، لكن قد تخضع الحرية لضرورة التنظيم الاجتماعي كمعيار أخلاقي متعامل به بوصفه قيمة جمالية متحدرة من أصل الفطرة الذاتية، فتصبح الحرية هنا ضرورة تقليدية في أنماط العلاقات والتعاملات المشتغل عليها، إلا أنها عندما تخرج من إطار التقليدية بوصفها معياراً أخلاقياً فينبغي النظر في مسألتي الضرورة كاختياراً أو كراه، تطابق، أو نفي، وما إلى ذلك من مواقف مختلفة تحدد موقع الحرية في المتحولات الأساسية.

إن طلب الحرية لمن هو أكثر قدرة وتمكناً، مقولة لا تحمل أية مصداقية في تاريخ الكفاح البشري، فالقدرة عندي حرية بحد ذاتها، والضعف عجزية أمام حرية القدرة، فكل من يطلب الحرية في زمن العولة الأكثر قدرة لا

يثاب بها بل يُعاقب عليها، ولنا في التاريخ أمثلة وشواهد، بدأ من تفاحة آدم وحواء عند فقدانهما الفردوس الأعلى، وحتى ساعتنا هذه عانت البشرية من حالات الاغتراب والانفصام من داء عوز الحرية، والعوز نقص متاصل تاريخياً في البنية النفسية للبشرية جمعاء، وحتى زمن الخلاص العولي ظل البلاء متفشياً في الأبنية المعمارية لحياتنا، كون العولمة تأخذ دور قوى الأنا الأخلاقي الأعلى الممتلك لنزعة الحرية الذي يحول دون إشباع الذوات لحاجاتها، والحرية هي أحد أهم الحاجات الأساسية في حياتنا، فيأخذ تجلي الأعلى على الأدنى دور الكابت أو القامع، وتبدو الحرية وكأنها انتشاء مارق وليست حاجة شرعية تمليها طبيعة الذات والواقع بشكل متعايث ومتواز سواء بسواء.

برزت ظاهرة الحرية كنزوع تعبيري روحي متعال عن الذات الأناسية في أول لغة تعبيرية بدائية عن الوعي المحكوم بمشروطية الناموس الذي يحدد السلوك الأخلاقي وخاصة الحرية المسنونة التي صارت معياراً أخلاقياً مقدساً ثابتاً، وحكمة مرجعية، وتشريعاً لا يُمس كونها صادرة عن العقل الفوقي المتجلي. إن المتناقضات التجريبية تبرز علناً الإشكالات المنهجية للفكر العولي اللانمطي الذي ما برح يضع لنفسه عراقيل ويختلق إشكالات ومآزق مماثلة تسوقه صوب اليأس التاريخي، والحرية هي إحدى أهم المشكلات التي تظل عالقة وملزمة له.

إن سيروية التجريب العولي لا تدرك بحدسها للمرحلة الراهنة ((سوسيولوجيا)) الإنسان والتاريخ، من حيث أنها تحشر نفسها من أجل حفنة دولارات في فوهات ضيقة، وتقحم نفسها بالرغم من عدم معرفتها وجهالتها بتاريخ وظروف وواقع البلدان والأقاليم لدراسة أجندة التنمية والتطوير

الاجتماعي والحضاري الذي يمثل عماد هذا المنهج المؤطر والمؤجند الذي لا يتورع قط من أن كل مرتسماته هي مكافأة للشعوب، ولكن أية أجندة سترسلها إلى ملاعب النوايا والطموحات المعقدة، وتطلعاتها نحو ملاعب التبادل الحر ((الشراكة)) ؟ وإذ بالرؤى تبوء بالفشل ما بعد حرب الخليج الثانية، وما هي تتكرر مرة أخرى، وما فتأ الغزوان تحوّل من غزو أجندة إلى غزوة جندية، ففرزح العراق تحت احتلال ظالم بغيض، فثرى، هل تنجح الجندية وتتحقق الأجندة ؟ وما هي منزلة الدول التي صارت فتحاً مبيناً لتجارة السوق الذي تسيطر عليه كبريات الشركات الرأسمالية ؟.

تحت مقولة مبطنة مناورة عن استراتيجية الأمن القومي الأمريكي يؤكد الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش (إنه انتصار حاسم لقوى الحرية، وقيام أنموذج واحد للنجاح القومي قابل للاستدامة، الحرية والديموقراطية والأعمال الحرة)) أثرت التوجهات الرأسمالية في سياسة الاتحاد الأوروبي للعمل على توحيد القوى الرأسمالية المستقلة للشعوب الأوروبية وغير الأوروبية، وهمت هيكلية النظام العملي الأوروبي الجديد منكبة على رسم سياسة استراتيجية خارج حدودها القارية بقيادة النخبة السياسية المتمركزة، وتكشفت هذه المحاولات أثر صدور بيان ٤ آذار عام ١٩٦٢ عن الحزب النازي الألماني، والحزب الفاشستي الإيطالي، وقوى اليمين البرجوازي المتطرف في فرنسا، يعبر عن تعصبها القومي والأقليمي، ويدعو إلى وحدة أوروبا في كل المجالات الاقتصادية، وإقامة سوق عريضة للقارة الأوروبية متعددة الجنسيات، ومنافسة عالمية، وحرية انتقال الرأسمال، والوحدة العسكرية، وإحداث جهاز ((أوروبول)) بوليسي وتعزيز حلف ((الناتو)) للهيمنة على المقدرات، وإبطال أية حركة أو أية معارضة داخل المجتمع الغربي، ذلك هو القمع الحقيقي للحرية والديموقراطية الأوروبية المزعومة.

وأما ما يراه الفكر الليبرالي حول مسألة تطبيق الديمقراطية في المجتمع المدني فالشأن نفسه في المنظور الراديكالي، إذ تمارس الديمقراطية في بناء مجتمع مدني (civil society) أوحضاري، أونام أوحداثي أوعولي.. الخ مصطلحات ثرة تطلق على البنى الاجتماعية التي تجمع كلها على أن فعل الديمقراطية يأتي خارج التأطير السياسي، ولا يزول إلا بزوال الدولة، ولا زالت هذه الرؤية سائدة وقابعة تحت محك التجربة، لكنها وعلى ما يبدو أنها تتسرب عبر تربة السوق ذات النفاذية العالية، لتتحول بشكل أوبآخر إلى فكر السوق بأنموذجه الأمثل، ولا جرم في أن الفكر الليبرالي لا يخالف أو يختلف مع المنهج العولي، إذ أن كلا منهما يدعوى إلى التفكيكية التي تشتغل على تفكيك الوحدة العضوية للبناء الفردي أو الاجتماعي أو الإقليمي أو القومي، وإعادة إنتاج الوحدة على أساس نظام السوق الحقوقي، وإنهاء سلطة الدولة بوصفها نظاماً سياسياً يحد من الانتشار الديمقراطي الحر في المؤسسات المدنية.

إن التفكيكية هي لعبة تخليق ذاتيات مستضعفة غير منسجمة، لا تستطيع أية ذات أن تحقق التنمية والتحديث بمعزل عن دعم القوى الرأسمالية، فإما أن تبقى معزولة أو تضطر مكرهة على الخضوع لتلقي المساعدات والمعونات.. ومن هذه السبل تشرع الإمبريالية بشوملة العالم وجعله ((قرية أنموذجية)) إن الديمقراطية التي تتبع من عاكس السلطة إلى الجذر الاجتماعية، تتراءى لك كالأشباح المتطاولة المسوخة، تلك هي الديمقراطية التي يطرحها المنهج العولي كمشاهد كوميدية ساخرة على منصة السوق.

يتعين علينا التمييز بين اللحظة المتخلفة من حيث هي ديمومة لحظات توالدية جدلية، وبين لحظات مخلوقة من حيث أنها لحظات متغيرة ومفترضة

لتصريف الحاجات المرحلية، في الوقت الذي نجدها فيه مفككة البناء الفكري والتاريخي، ومن غير الممكن لها أن تخضع البتة إلى مفهوم معياري (Normative category) تطوري لا يمت بصلة إلى مفهوم التخلّق الجمالي.

ورأى كثير من منظري فلسفة المجتمع المدني أمثال مونتسكيو ولوك وروسو والذين حيّدوا نشاط المجتمع خارج سلطة الدولة، وأن المسنّات الحقوقية والقانونية والعقدية والديموقراطية هي بديلة عن أي نظام أيديولوجي.. زخم هائل من الأفكار والرؤى والنظريات ترسم صورة العالم كما يقضي هواها ومخيلاتها، في حين صورتها مكوّنة على نحو معاكس فالحياة لوحة تجسدية متناغمة الملامح، متسقة الأبعاد، منسجمة المقاييس، متناسقة في معانيها الدلالية.

يلتقي الفكر العولمي، ولا أدري ما إذا كان متأثراً أم مقتبساً من أفكار هوبز وسميث اللذين يريان في أن ما يحرك الفردي نزعة الحرية، وأن حرية الفرد هي التي تكون حرية المجتمع، أما العلاقة الأخلاقية، فإنما هي مجرد مشاعر إنسانية قائمة على حالة من النزوع النفسي والعاطفي والذهني في عملية الإنتاج الطبيعي والاجتماعي والعقلاني، والعلاقة النفعية هي التي تمثل العلاقة الأخلاقية بحد ذاتها، على عكس ما رآته الماركسية في أن تاريخ الأفراد هو تاريخ تميزهم داخل المجتمع، أما سميث في تصوره التنويري يتطلع إلى عقلنة الفردية ((الأنانية)) ودمجها في العلاقة الأخلاقية المتبادلة في البناء الاجتماعي، وحسب رأيه يقول : ((أن الانطلاق من المنفعة الفردية لكل فاعل فرد ينظم المصلحة العامة في النهاية))^(٣٤).

أما الفردية في منهج العولمة هو مفهوم ينسجم مع طبيعة الإنتاج الرأسمالي سواء في المجال الاقتصادي أم الاجتماعي أم الثقافي أم الأخلاقي، فالأخلاق ((الفردية)) هي بالضرورة قيمة أخلاقية عليا تسمو فوق سائر القيم، وفساد العولمة لا يأتي إلا من فساد منهجها، ولا ينبثق الصراع الاجتماعي والحقوقى والسياسي والروحي إلا من سوء تطبيق الأنساق المنهجية للفكر العولمي. لم تتبدّ بشكل ملموس ظواهر أو ملامح نشوء عولمة تاريخية أو أطر بناء حقيقية، وكما يلوح لنا، أن العولمة تجربة سبقتها تجارب تاريخية عدة، فالأطر والمناهج والرؤى والتطبيقات واحدة في جوهرها، إلا أن النموذج يختلف حسب موضوعه عصره وقابلية التفسخ مهياة في كل لحظة تاريخية، كون خواص ومركبات البنية مكوّنة من مادة واحدة، والأنموذج شكل ((صورى)) يستند إلى مبدأ العلاقة التبادلية ليس إلا. إن أخلاقية كل الأنظمة والمناهج والرؤى السالفة تنظر إلى مصلحة الأفراد والمجتمعات في منظور قيمى من خلال مفاهيم ناظمة في العلاقة، فكانت نظرة نبيلة، وبطولية، وفضيلة، وشرف، وعدالة، وها نحن نلمس الناظم العلائقى للعولمة المتمثل بالديموقراطية التي ظلت كما يتبين لنا محصورة في النخب الأرستقراطية والبرجوازية والرأسمالية عبر المراحل التاريخية، وتحولت إلى سلطة فوقية قامعة، وإلى ضوابط صارمة، وأنظمة مستبدة ((توتاليتارية)) وعلى رأي روسو في عقده الاجتماعى : ((أن القوة لا تصنع حقاً، والعبودية استلاب للحق، وجوهر الإنسان هو الحرية)).

ليست الحرية الفردية مشتقة من حرية الأفراد، ولا حرية الأفراد مشتقة من حرية المجتمع، فكل جوهر حر وأرواح حرة لهما مستوياتهما وفوارقهما ومتاخراتهما وإرهاصاتهما، وأن الحرية الشخصية ليست خصوصية

مجتمع بحد ذاته، فالناظم المشترك الأعظم هي الحرية المملوكة لأحكام أخلاقية موحدة الجوهر في مبناه ومعناه وقراراته وتطبيقاته ويمثل واجباً اجتماعياً عاماً تخضع له الأفراد والمجتمع برمته، أما في الفكر العولي فإنه يترد إلى الرؤى التقليدية لفلاسفة اليونان القدماء الذين يرون أن الإنسان حر الرغبة وحر في تحقيق الحاجة، وعلى ضوء هذه الحرية، يمكنه إصدار الحكم لتحقيق أهدافه، وانطلاقاً من هذه المفاهيم لا يلتزم العقل العولي بنظام أخلاقي شمولي كما هو معروف عن أنساقه المنهجية، ولا يتسم بطابع قيمى أوحكمى، وإنما تجد حرية النخبة هي التي تحدد على ضوء الرغبة أو الحاجة حرية الأفراد أو المجتمع، فمن الخضوع إلى قانون أوحكم الحاجة والرغبة التي تحركها قرارات النخبة الفوقية، لا يعد الفرد حراً ولا المجتمع حراً، من حيث لم يعد القرار الذي يصدر عن الإنسان حراً، ولكونه قراراً يصدر عن الحاجة المادية الطبيعية، وتتحقق حرته عند تلبية الحاجة أو توفرها، لهذا تخضع حرية الفرد أو المجتمع لحكم الحاجة وحرية النخبة، مما تخلق انفصاماً في الفكر المجتمعي، أفراداً وجماعات وأحزاب وطوائف ومثقفين وفنانين ومفكرين.. الخ. إن شروط تطبيق الديمقراطية ((الحرية)) الحقنة تتوقف على الشروط الموضوعية التاريخية لتفسيخ البناء العولي وانهياره من جهة، والتحرر من حكم الرغبة والحاجة من طرف، إذ يتعين ألا تخضع مشروطية الحاجة بوصفها مادة استهلاكية زائلة العقل وترويض إرادة الإنسان. إن الحرية الفردانية أو الذاتية أو الشخصية هي حالة واحدة في مجمل المراحل والتيارات والمدارس، وإذا قلنا بأنها توالدية أو كما قيل عنها اشتقاقية فهي تتسم بعلاقة تواشجية في التعامل المرتكز على أساس رأسمالي في كل أنماط التيارات والمناهج الكلاسيكية والرومانسية والتويرية والليبرالية والراييكالية والديموقراطية والعولية.. الخ.

إن الحضارة مكوّن يقيني وتاريخي وروحي ووجداني ونفسي، وتمثل الكيانية الثقافية المرجعية الرفيعة لها، لكن ما يراه دعاة ((الانفلاتية)) في أن المرجعية اليقينية هي تحجّر صمني ((اغترابي)) في حقيقته، وأنه يُعيق التطور الحضاري نفسه، وظاهر عجزية سلبية في تأمل الذات والايغال في قيعانها للكشف عن رواسب المستور والراكد منه، ودعوتهم الحارة إلى تحطيم الأطر المحيطة والقوالب الضيقة التي تمثل توابيت الزمن الحضاري الميت، وتزويق الانفتاح الحر على البراني الجالب تقاليد السعادة والحرية والمبشر بالخلاص وانعتاق الشعوب من تحجرها وتخلفها وانحطاطها والسعي إلى نقلها من هذه الأحوال المتخلفة إلى العقلانية والعلمانية ووعي الذات والإبداع والإنتاج والسوية والحرية والسعادة.. الخ وما إلى ذلك من ضروب فنون التحذلق والتفذلك والتضليل المخادع والمزيف لحقائق التاريخ والتراث واليقينيات والمعتقدات والأخلاقيات للشعوب التي تدخل دائرة الشرك المقيت.

إن الخلط بين مفاهيم الذات والآخر، والسوية والتفريب، والحرية والعبودية، والانغلاق والانفتاح، والحضارة والمدنية، والانحطاط والنهوض.. الخ ذلك الذي جعل تاريخ حضارة الشرق يجوس في متاهات الفوغائية والتشويش المقصود والمنظم، ووسمه بنعوت بائسة تلقى لها أنصاراً ومؤيدين سُدج ينداحون في تياراتها العمياء، والتي لا تتورع في محاولة ذكية ونبيهة من اختراق كل ما هو متحصن من طقوس اليقينيات التقليدية المعارضة لحركة التحولات، وثقب شرنقة الفكر المتليف الذي يرتاب من ولوج الفكر الآخر، والتشديد على هزم القيمين على رفات المقدس الرث الذي عطل بوابة التطور إلى درجة الاختناق والتفسخ الحضاري والمدني للشرق على

حد زعمهم. عاش الشرق وما زال حالات شد بين ماض حضاري سلفي عريق متحوّط وحاضر محكوم بمجارة حركة التطور المدني المنفلت في أشكاله العلمية والتقنية والتكنولوجية والمعلوماتية والصناعية والسياسية والأيدولوجية والثقافية والاستهلاكية، وما بين حداثة وأصالة، وما بين المواقف الثابتة بين الانفتاح الحر على علمانية الغرب حضارياً ومدنياً وديموقراطياً، والانغلاق إزاء ممارسة أساليب الهيمنة والاستغلال والحظوة في تحقيق الامتيازات والسبق على الاحتكار والتبعية والاستعمار والاستعباد وتشويه الثقافات وتزييف التاريخ والتراث والأخلاقيات والروحانيات. إن تاريخ الشرق يعج بالاشكالات المعقدة في قضايا الانفتاح على حضارة وثقافة ومدنية وروحانية الغرب من قرون عديدة، وما لبث أن فتح عينيه على رؤى مذهلة، فاختلط عليه الواقع وحار ما بين رؤية أم رؤى، لم يعد يميز في طرائق التواصل والنقل والتأثير والتمثل لمنجزات الآخر البراني عبر أجيال، ولمس مُزناً من التناقضات المشحونة والمتلبدة في فضاء روحه، وعدم التجانس في بناء الثقافية والروحية والتراثية والفكرية، واختلاف صور التعامل معه، وأدرك أن لعباً خطيراً يستهدف قيمه وأصالته ووجوده على ساحات مُجمّلة ومُزينة بشعارات براقة مزيفة، وأظن أن نمو الرأسمال وتراكماته لدى القوى المستثمرة يرتبط جدلياً بموضوعية التخلف الحضاري للأمم المُستثمرة، لجعلها دولا غير منتجة للثقافات والعلوم والصناعات والأفكار، ومتلقية وتابعة وخاضعة ومذلولة ومستنزفة الثروات المادية والطبيعية والروحية والثقافية، والحؤول دون تحررها الاقتصادي والاجتماعي والفكراني، إذ أن الصحة الواعية للذهن والوجدان الشرقي يشكل خطراً لمستقبلية النهج الهيمني الثقافي، وعلى السيطرة الاقتصادية

والتسلطية السياسية، والاستثمار المالي، ولاريب في أن الغرب يحاول سوق الشرق إلى شرك الانغلاق على الذاتية وإيقاعه في عنت الموروث المقدس، والتعصب القومي والمعتقدي، والأنكى من ذا وذاك، مبادرته إلى تغذية فصائل وحركات، وإثارة صراع بين علمانية متحررة وسلفية منفقة داخل الذات الوطنية أو القومية، محاولة منه، إضعاف الجانبين، ليتمكن من اختراق التحصن من أضعف نقطة، واتباع سياسة تجميد الحياة بكل جوانبها ثم إعادة بعث الحياة فيها تنازلاً عند رغبة قواه المتمركزة وبما يخدم معايير منهجه العولمي المنشود.

تحرر الذات في ظل الأحيدة

إن الذين ينكرون على التاريخ صفته المعرفية والأخلاقية والجمالية، ويعتبرون أن كل ما به من معارف وأوابد وأدوات ولُقى.. إلخ مجرد قيم مادية مركونة في واجهات أجنحة المتاحف، أناس واهمون، وحسبي هم أنفسهم الذين يشتغلون على بعث الماضي بقيمه المادية والروحية والمعرفية والجمالية في نماذج براقية مختلفة، وأكثر إيهاماً حيناً من أجل تبرير أهدافهم التي يرمون إليها وتحقيقاً لمصالحهم، وهم أنفسهم الذين تم اختيارهم مجندين لخدمة بعث النبوءة بحجة الخلاص والتحرر بكل أطياف الرؤى التي تدعوا إلى حداثة وتطور وتقدم ورفاه وسعادة.

إن التمركز ((الكامبرادوري)) الاحتكاري يمثل فلسفة تُعنى بشؤون الاقتصاد البحت، وتحاول أحيدة السلطات الحكومية ((الدولة)) وعزلها وتجريدها من صلاحياتها، وبصفته الرأس المدبر في تحريك شؤون المجتمعات، وصون مصالحها، والسهر على أمنها الاقتصادي والحقوقى والقانوني والأخلاقي والغذائي والثقافي، وحفظ أنظمتها، ومراعاة النظام، لذا تبرز الأحيدة جلية في ظاهرة التنافس بين موجودتين، موجودية السلطة التي يمثل طرفها الأول إرادة السلطة المتمركزة، ويمثل الطرف الثاني إرادة التمركز الرأسمالي.

لا مندوحة في أن الصراع بين القوى المتمركزة أزلي، ويتجلى غالباً بين فئة تشجع على إبراز قيمة (الفرد - الفئة) وجعلهما فوق المجتمع، والحرية الفردية لدى إرادة التمركز نظرية عزل بين الفرد والمجتمع من ناحية، وفك ارتباط بين المجتمع والدولة من الناحية الأخرى، أما الأوضاع الاقتصادية فتظل مرتبهة تحت مشروطية إرادة التمركز، وتبقي السلطات السياسية ((الحكومية)) لإدارة شؤون البلاد صورية، مثل دُمى تحركهم خيوط السوق الرأسمالية، واتخيلهم أشبه ببيادق الشطرنج، وظيفتهم الدفاع عن مصالح القوى المتمركزة في الخلف.

إن العولمة هي المفهوم المجازي الذي يعبر عن معنى الوساطة بهدف تهيئة الناس لإمكان تطبيق أنماط وأنساق الحرية والديموقراطية، وهذه السيرة اللانمطية المقتضية الأثر الثقافي والتاريخي هي جعل الفرد يصنع التاريخ والحياة الاقتصادية قبل أي شيء، وبذلك تستطيع الحرية أن تؤدي مهامها المنوطة بها صوب العولمة التي تغير سلوك الناس وتوجه نشاطاتهم وعلاقاتهم ومعتقداتهم تحت مفهوم ((اللُمية)) المتعاونة، وهذا التوسع في اللُمية ليس إلا زيادة في الاستقلالية والعزل والإضعاف.

كل الرؤى المناقضة لما سلف إنتاجه عبر تاريخ الوعي العقلاني غير كاملة المصاغ بتقديري، من حيث أنها تبحث عن ذاتها في سياقات العمل المضطرب لتمكن من حيابة ما تفتقر إليه، فكل نشاط إنساني يخضع لرؤية النقيض هو تفكيكي بطبعه دون أدنى ريب، وتجد ذلك حتى في الفن الراقي وفي نوازع النفس الرهيفة، وقد لمسنا تلك الظاهرة منذ النشأ الأول، مروراً بحضارات الشرق وحضارات اليونان والعصور الوسطى والحديثة، ويتجلى التفكيك في ظل المنهج العولمي بأنه يترك كل القوى المرتبطة

بمداراتها خاضعة لسلطان قوة الجذب، وأن لُمَيَّة الأفراد تشكل طبيعة الإنسان الواحد بعامة، أي يتم بناء كلية الإنسان وفق طبيعة ((النوع الواحد)) فيغدو النظام عبادياً ومحرم خرقه، فتفقد الديمقراطية روحها المتأصلة في الذات السوية النزاعة صوب الانفتاح والتحرر، ويصير العالم غريباً عن الذات، والذات غريبة عن نفسها، فيذهب جمال الحياة، وتضطرب القيم، وتدننى المستويات الأخلاقية، ويفقد الوعي العقلاني سيطرته على تملك العالم، وقد يفقد الوعي تملكه لنفسه، فتعزى الحياة المضطربة اللجوج في خضم عشوائي لا نهاية أو مستقر لها. وهناك طبيعتان متناقضتان في منهج العولمة، إحداهما خارجي ((مادي)) منفصل، وثانيتها داخلي ((روحي)) منفصم، والدولة وسط توفيق يمارس الضغط على الطبيعتين، فالخارجية تحاول جعل جملة القضايا المعاشة ممكنة وتحت السيطرة، والداخلية تحاول جعل جملة القضايا تحت أمرية معايير عقلانية ((أخلاقية)) والنظر إلى الدولة مجرد سلطة مركزية تملئها الضرورات الأخلاقية، بمعنى تخضع الكليات إلى سلطة الأخلاقيات التي تمثل التقاليد والقيم والنظم والقواعد للمجتمع.

إن منهج العولمة فن تجربة الممكن الذي يحدد أنساق الاختيارات في الحرية المطلقة، شريطة ألا تطفئ الحياة المادية على الحياة الروحية، هذا ما أستشفه من منطوق هذا المنهج الذي يرى في الاختيارات الإطلاقيه صوراً ضيقة ومشوهة تتعارض مع منطق الحياة الجدلي، إنها نظرة طوباوية لمادية اقتصادية تُعري الجسد الأخلاقي من إهابه المحتشم، وتجرده مصاغاته القيمة. مازال الوعي البشري الساذج يراهن على حياة متحررة ومتطورة منذ الأبد حتى الأزل، موهوماً بالسعادة التي يلقاها في فردوسه الضال، ولما يؤسف له، يدرك الوعي السادر في غيه أن به خصاصة التفخيم والإيهام

والتشهي والطموح، بيد أنه يخفي جوهر العبث ((التفريب)) المدمر للمعايير والقيم الأساس في حياتنا المعاشة. إن جوهر العولمة لا يحمل خاصية تحوّل أو انتقال تناسلي في لحظات التخلّق الإبداعي والإنتاجي والروحي والأخلاقي، ولا يتضمن في تراكيب اللحظات عمق الدلالات التي تصنع اللحظات التاريخية التي تفرضها ضرورات الحاجات الروحية والمادية على قدر واحد، إنه عالم انتقالي متلاش، مجرد من المعنى، وهذا ما أشار إليه هيجل، أما ما طرحه ماركس، فقد رأى أن الجوهر المادي للقيم الاقتصادية التي تتجاوز الحياة المشتركة بين الأفراد المتحدين في حياة اجتماعية تشكل الوسيط الذي يسمح للنوع بتوالي السيرورة التاريخية بصورة جدلية، وتقوم الحياة على العدالة الاجتماعية، وليس على ما هو خاص قائم على فئة التمرکز التي تشجع على التفوق الفردي، تلك هي المفارقة الجوهرية بين الأخلاقيتين.

إن الوعي الذاتي للفرد لا ينتج نفسه بنفسه بمعزل عن الوعي الذاتي الاجتماعي، ومن ثم الوعي الذاتي الإنساني ((لميّة المعرفة))، وأن السياق التاريخي للواقع الاجتماعي والثقافي والمعرفي والروحي هو الذي يكوّن النسيج الشخصي والإنتاجي للأفراد كوحدة تمليها معطيات الواقع في سياق تلازمة لازمة بين طبيعة الذات الداخلية، وذات الطبيعة الخارجية، ويتعين علينا أن نحتاط علماً بأنه لا توجد سيرورات ما فوق الذاتية (suprasubjectifs)، وأن الوعي العقلاني ناتج فيض نشاط ما هو داخل الذاتية، والعولمة التي تقرّ بأولوية الوعي الذاتي للأفراد خارج السيرورة لذات الطبيعة الخارجية، هي انفصام ذاتي بين الداخل والخارج دون شك، فيتبين من خلاله التمجيد الوهمي، وتغلق الذات على ذاتها، وتطفو على السطح إشكالية الصراع بين تحرر الذات من المتحصّن فيه، والخلاص من ربة

الضد المناوئ له، فالذات تتغلق بين الوحدتين المتناقضتين، فتفقد الحبل السري المغذي لها كونها تمثل وحدة ((لُحمة)) نوعية، فأولئك الذين يرون في منهج العولمة وحدة للذات، وطليلة الرؤى التقدمية التي تحرك دولا التاريخ، وتحرر الوجدان من عواقبه، والنفس من إرهاصاتهما، والعقل من أوهامه؛ ترى هل تولد العولمة من خلال التحولات المادية وعياً حداثياً للعصر المعاش يتجاوز أزمت الحضارات السابقة المتوارثة ويفك سحر الماضي، ويعثر على فردوس السعادة المفقود؟

في منهج العولمة الحديث ثمة إمكانية لسيطرة الحاضر على مقاليد الماضي في وجهيه المتباينين، إلا أن الخروج عن مشروطية الواقع هو خروج عن مشروطية الواعية التاريخية، وتجليات عابرة غير قادرة على الثبات، فالسلطة الشكلاية لفئات حاكمة هشة، واستباحة المقدس، وتحولات منافية للموراث، والتقاليد، وإعاقة الحركة الاجتماعية المتصاعدة مدنياً، والاستلاب والتضليل.. الخ هي أخلاق منفصمة، وتغريب تاريخي وثقافي للذاتية، والحلم يحيل تلك الرؤى إلى وضع الإنسان في منزلة الوسيلة أو الأداة، فيلتفي الإنسان بوصفه وعياً قيمياً، وتتفلت إرادة القوة المنتجة، بمعنى أن انفلات السوق العالمي هو تحجيم للذات العارفة، وبفضله تغدو الحياة الأناسية مجرد فكر سلبي أكثر منه فكر معرفي، وتبادل حاجات مادية أكثر منه تبادل حاجات قيمية في سيرونة التشكل الاقتصادي الحر الذي يمنح نفسه امتيازاً وتفوقاً على الحاجات الأناسية الأخرى، فتتموالمادة وتتضاءل الروح، ومن الخطل التصور في خضم فلسفة التعتيم والتضليل، أن سيرونة التشكل العولي هي المحافظة على وحدة النوع ((الذات)) الكلية بضمان الثقافة العقلانية والمعايير النازمة في جدلية التطور، إذ أنه في حالة

هجران التحول الجدلي يولد فعل استلابي للذات بكل معانيه، ولا سعة الآن في القول، إلا أن على النموذج المتشكل أن يحمل في نسيجه البنائي مضموناً معيارياً يضمن تحقيق الذات لنفسها.

من الحصادة بمكان التدقيق والوقوف عند موضوعة الغائية التي تشكل السلك الناظم للمنهج العولي المنفتح على نزعة التجريب، فالغائية لا تستطيع التألق أو ضمانها القدرة المتوحدة في الفكر المعرفي المتحرر، فموقدرة الرأسمال المستلب لقدرات القوى الأخرى، ما يلبث أن ينهار من حيث كونه أنموذج كلاني لا يستوعب كلية سيرورة الإنتاج والوعي المعرفي في ذات الوقت. إن التقدم العلمي والتقني والتكنولوجي والمعرفي يحرك فعلاً القوى الاجتماعية المنتجة باتجاه وعي المرحلة وعقلنة الواقع، وتثوير القوى لتحقيق سلطة الذات المجتمعية، وتحطيم المنهج العولي المتخبط، وتضطلع الذات في زمان الإرهاص العالمي بالتعبير عن ذاتها من ذاتها وليس من خارجها. إن المغاير في المنهج العولي هو نقيض مصلحة النخبة التي تشد إنتاج الحاجات وفقاً لمبدأ ((المنافسة الحرة)) المتجردة عن كل التقاليد والعلاقات التاريخية وبنى التراث الأناسي، إذ تسوق حجتها من مبدأ أخرق يعتبر أن سيرورة المنهج تتبع جدلاً التحديات الراهنة للواقع الموضوعي التي تلزم الناس بالتخلي عن حرياتهم إزاء جملة الانتقالات التاريخية الملحة، وأعتقد بأنه يستحيل على المنهج العولي خلق إنتاجية اجتماعية واقتصادية وثقافية وأخلاقية وروحية مغايرة للميراث التاريخي الأناسي بسبب الأسيجة التي تحصن بها الذات نفسها، وأن حصرها في نطاق أنموذجي أحادي اللانمط سيشل فعالية التعامل على أساس معياري، وستبقى علاقة صورية بين إنتاج واستهلاك، فلا تعد هنالك قوى إنتاج، ولا قيم تنظم علاقات القوى الإنتاجية.

إذن، كيف يتسنى لنا الاستدلال إلى الجوهر المعيارى لمفهوم التبادل بين الإنسان بوصفه منتجاً وصانعاً للحاجات ومستهلكاً لها، وبين الطبيعة بوصفها مادة الإنتاج، وبين إرادة التمرکز بوصفها قوة تحتكر العمل والإنتاج ووسائل الإنتاج؟ وما هو المستوى الذي ترتقي إليه الحياة الاجتماعية؟ بطبيعة الحال، ستطالعنا الحقائق والأحداث أن الحياة العولمية ارتقاء سلعي فوق الوعي والحقوق، وأن المعرفة السلعية هي ثقافة السوق، والإنسان فيها موكلة إليه مهام وظيفية آلية أشبه بالآلة المنتجة للسلعة، ويخضع لمعايير العمل، فلا حياة فكرية أو أخلاقية أو روحية، ولا أهداف ولا صيرورة، إنه خضوع كلي وآلي لوعي قوى التمرکز الذي يحقق مصالحه وغاياته، فإذا كان هيجل يعتبر أن العقل ملكة عرفانية للذات تتوافق والروح المطلقة، فإن العولمة تعتبر العقل جملة أحكام معرفية للذات تتوافق والروح الإنتاجية، والاستقلال الذاتى تبعية بحكم العادة، والحرية حرية العمل والإنتاج القائم على تجريد العلاقة الإنتاجية واستلابها، والكلية وحدة الخصوصية والأهداف والمصلحة، ولا يتمتع العقل بالقدرة المكافئة لقوة التمرکز، والراهن يبقى سجالياً لا يرتقي إلى المصالحة في جوهر العلائق. إذا انفصل اللاهوت عن الدولة في زمن النهضة الأوربية لضرورات الإنتاج (الصناعي - السلعي) ومناداة رجال الفكر والفلسفة بأحيدة الدين وتمجيد إله المال، فإن المنهج العولمي بدأ ينظر إلى ما وراء حدود مدائن الغرب محاولاً أحيدة الدين لدى مدائن الشرق النامية بغية توسيع رقعة السوق الاقتصادي وجعلها امتداداً طبيعياً واستراتيجياً لها، فالحدث إبّان النهوض العلمي والصناعي الغربي، كان يشكل بنظر أساطين الفكر أمثال نيتشه وأدرنو وهيدغر وهوركيمر عصر نهاية التاريخ الذي يلقي مقومات الحياة الكلاسيكية

((القديمة))ويعلن رحيل الأسطورة عن ذاكرة العقل القديم، وها نحن نلمس الأثرين في محتوى الفكر المعاصر، يتفقان على منهجية واحدة. إن العولمة أحدثت منهج أسطوري يعتبر فن السوق أرقى حدس جمالي متعال للفعل العقلاني الذي يضمن السعادة، وتعني الذات نفسها وعلاقتها مع الوجود في وحدة أبدية.

إن العولمة تكرر فقدان الغرب لآلهته وأساطيره وفنه الراقى الجميل وعقلنته التاريخية، وظل طوال الأحقاب غاضباً آلهته، ومتحدياً لها، فأبقاه عنقه معذباً ومجنوناً وهائماً في متاهات الحياة البائسة رغم عظمة حضارته المتقدمة إنه انهزام من داخل ذاته الكئيبة، ينتظر مجيء أمل مرتقب يخلصه من آلامه لكن ((ديونيزوس)) لن يأتي ليحرره من حماة شقوته، ومرارة فواجعه، ولن يخلصه ما دامه متماء في غياهب ظلمات المادة، وروحه تتطلع بتوق شديد إلى روح الآلهة النائية التي أفقدته توازنه الروحي والأخلاقي والجمالي.

إن العولمة خلاص من ملكوت الله وتحرر من نواميسه، وهذا الانفصام التاريخي أبقى الفكر الأسطوري المفعم بأطياف الخير والجمال والرضوان يغمه في عذاباته الأزلية، وتحلّ عليه اللعنات والكوارث حيثما حلّ وارتحل، صحيح أن الإله يأتي من نائيات البعد كلما تفاقمّت عذابات الناس وثقلت بخطايا وشعروا بأنهم ابتعدوا عن مدارات روحه المتجلية لينقذهم من آلامهم وفواجعهم الكارثية.

إن النبوءة الأولى قمينة بوضع الشروح الجديدة لتفسير العالم المتخبط العشوائي المجنون، ومعوّل عليها وضع المرتسمات الشكلية لمشهدية العلاقة الأخلاقية التي تجسد حياة أكثر تماسكاً ووحدة بين الناس كافة،

وتحكمها معايير روحية ضابطة، لكنها ولدت ناقصة، لا شيء يستحيل على الإرادة والوعي الإنساني، ولا مرء في قولي، أننا معشر الناس قادرون على إعادة الإله إلى جوانيتنا التي هجرها مكرهاً، نواجهه في قيمه الجمالية المتأصلة في وجودنا الذاتي والموضوعي على قدر سواء، ونحاكيه في مناهج قباحتنا التي توجهها نزعة الأنا الأمانة في صنع سوءاتنا، ولنعلم أن كل ما هو جميل ينبعث من ذاك السناء المؤتلق في جوانيتنا الأناسية، وكل ما هو قبيح يخترق جوانيتنا الطاهرة ويخربها، فتلك هي مسألة بؤسنا ولعناتنا نحن حينما نتجاوز كل ما مضى، ينبغي علينا الأتيان بكل ما هو مخالف لأنماط حياتنا على أساس جمالي محض وشفاف ومؤتلق، يفجر تجربتنا الجمالية في إطار محاكاة مغايرة مع كل ما اكتشفناه في سياق حياتنا العبثية والتحييد عن مسالك التفريب التي نغور فيها إلى درجة الاختناق، فهلا لنا أن نجد الله في قيعان أحزاننا ومستغورات مستبطناتنا؟ أظنه سيأنف من لقائنا في مملكة قبائحننا، لن نحظى به وقد خلق الأشياء كلها بحكمة ومقدار وتوازن وجمال، بعيد عن خلقه القبيح وقريب من خلقه الرائع، ولعله يترفع عن القضايا الدنيا كونها ليست من خواصه الإلهية العليا، لن يكون الله مع العولمة، فالعولمة منهج قبائحي متدن يتنافى مع الخواص الجمالية العليا إن التحرر من مأزق النبوءة الأسطورية الأولى هو خروج إلى عالم الحقيقة الجمالي الذي يتحقق فيه الخلاص الذي تنزع إليه الذات المقهورة المتخبطة في لجج القبائح. وأزعم بأن كافة أنماط التفكير الحدائي عبر الأزمان لم تتمكن قط من تخليص الذات من رباط الأسطورة وسلطة تعاليمها المتناسجة المتناسلة في معظم ما أنتجه الوعي البشري، وهلا يدرك العقل كل ما أنتجه من كثافات التخلق العقلاني ليعرف حقيقة عصره،

ويبني عالم المثال الخالص ويكشف ملامح مستقبل سعيد ١٩. إذا تم ذلك، فطوبى لنا، وطوبى لأفعالنا الجميلة التي تزود وعينا جوهراً جمالياً راقياً، ويكشف لنا عالماً ليس في الحسبان، وحين ذاك تُرفع السقوف، وتكشف الستر الشفافة، وتزول الحجب، ولا عاد هنالك من ظاهر أوباطن، من شكل ومحتوى، من سطح وقاع، فيحصل التطهير الأسطوري من ظاهرة العبث ومظاهر المعتقد، ويتحرك الساكن في تجربة التخلق الجمالي، وتتجلى المعرفة في أبهى دالاتها ومعانيها، فلا يتوهم إنسان الحداثة أنه قد تخلص من أصفاده الأسطورية، فإنه ما زال مرتهنأً لمحكوميتها، ومعلوم لنا أن منهج العولمة هو امتداد تاريخي للمستحدثات عبر الأزمان، وتعبير لما هو مرتهن لساكن ((الميثولوجيا)) التي يصعب على المرء الحدائي أن يتحرر من شرنقتها.

إن العولمة التي تدعو إلى التحرر من رباط الدين بذرائع تصفها بالقبائحية، هي المرتهنة لها شاءت أم أبت، وتراها تتخلى في أية لحظة عن قيمها التحررية المزعومة، وتدخل فراغات العدمية، ويخطئ الذين يرون أن مشهد الخطيئة أو فعل الشر يتم بمشيئة الإله، وأجزم بأن الإله يبرر إرادته وموجوديته على الدوام في السوية الأخلاقية عند كل مشهد فضيل بوصف العالم جوهر جمالي محض استفاض عن إرادة الله، ولا توجد الآلهات عبر الأحقاب الزمنية إلا عندما تتجلى المثل في الأفعال الأناسية، وليس في الأفعال الوحشية، ومن البدهي، أن المستويات الأخلاقية وحدها التي تحدد القيم الجمالية في نشاطاتنا الاجتماعية، وللأخلاق تصنيفات شتى، فمنها أخلاق منهجية، وذاتية، فالأخلاق المنهجية الاجتماعية تمثل جملة الضوابط المكتسبة من (شرائع وتشريعات وتعاليم وقوانين ونظم وتقاليد وأعراف

ومنظمات وأحزاب.. الخ). أما الأخلاق الذاتية الفردية، فتمثل جملة النزوعات الفطرية من (وجدانية وسلوكية ووعي عقلائي وآداب وشرف وحب وكبرياء.. الخ) إلا أن نزاعاً خفياً متأصلاً بين الأخلاق الفردية والأخلاق الاجتماعية، فحيناً يتم استغلالها لخلق صراعات بين الدين والفرد، والدولة والفرد، والعرف والفرد، والتقاليد والفرد.. الخ.

إن عالمنا محكوم بلمية من التصنيفات الأخلاقية المتداخلة في نسيجنا الاجتماعي على مختلف أعرافنا الإنسانية، وثمة قيم لا ترتقي إلى مستوى الجمال الإنساني الخالص سواء كانت ذاتية أم اجتماعية، ولعلها لا تتوافق أو تتناغم بين الشعوب المختلفة الأعراق، فكل طبيعتها الأخلاقية المتموضعة أو المحتدزة في سلوكياتها العامة، ومن الجائز أن تخضع الأخلاق المنهجية ((الاجتماعية)) للتغيير أو التطوير كونها سلوكيات متحركة في طبيعتها، غير أن الأخلاق الذاتية لا تتغير أو تتطور كونها سلوكيات جوهرية ثابتة، والثابت عندي أرقى القيم الجمالية في حياة الإنسانية على الإطلاق، أما الأخلاق العولية فلا تلمس مستوى لها، ولا تصنيفات، كونها تمتلك طموحات غير محدود، وتشجع على الأنانية والتفوق الفردي والملكية الخاصة فالفرد غاية بذاته ولذاته، والآخر لا شيء، وظيفته بمقام وسيلة لتحقيق غاية الفرد، وتتقول العولة بسذاجة، أن تحقيق غاية الفرد هي تحقيق غاية المجتمع هذه الفذلكة الأخلاقية لفلسفة العولة، هي تعبير حقيقي وعملي عن انهيار القيم الأخلاقية في الحياة الاجتماعية، و((الانفلاش)) الحر في السلوك الذاتي، فلا ضوابط في العمل، أو في متطلبات الحاجة، أو أساليب الربح، أو طرائق الاستثمار، أو ممارسة التقاليد العرفية فيتخرق كل ما هو تشريعي وشرائعي، وتتحطم نظم على مختلف أنماطها الاقتصادية والسياسية

والثقافية.. الخ. ولا تبالي في كيفيات العلاقات النمطية بين الفرد والمجتمع، أو كلاهما مع شروط الحياة الطبيعية المعاشة، والوقائع، والظروف المحيطة، إنه بحق ((اغتراب أخلاقي)) و((اغتراب جمالي)) ويمكن القول ((اغتراب قيمي)) ولوتوخينا الدقة والتمحيص في قراءة التركيبات البنيوية للتشكيلات الاجتماعية على مراحل التاريخ، لألفينا أن النزوع نحو البناء الذاتي ((الفردية)) أكثر منه نحو البناء الاجتماعي ومن حالة التجمع القطيعي البشري إلى المشاعي ثم إلى القبلي، فالأقراطي فالأبوي فالرأسمالي حتى العولمي هو تحقيق البناء الخصوصي للفرد، وهدم البناء العام للمجتمع، وهذا يعني بجلاء اغتراب قيمي أخلاقي محض، وهو من أسباب بؤسنا الحضاري والمدني.

إن الحرية المتواشجة في البناء الكلي هي أرقى مستوى أخلاقي قيمي يقبل التطور والارتقاء، بحيث تظل الجمالية الفردانية تمثل صورة الجمالية المجتمعية، أي تمثل الخصوصية وجه العمومية بوصفها قيمة جمالية، أما المنهج العولمي فيشجع على جعل الملكية الخاصة للفرد هي القاعدة الأساس لبناء مجتمع مدني عولمي، علماً أن المجتمع المدني العولمي لا يملك في نسيجه المركب مجتمعاً حراً وهو خارج اللحظات التاريخية والجمالية والقيمية، وناتج اقتصاد حر لا ضوابط مرعية له، منفلت في علومه وتقناته، ولا يفهم إلا لغة السوق الذي يفتقد في حركته إلى الحرية الأخلاقية والحقوقية والقيمية والعقلانية والإرادة والسيادة.. الخ.

إن سلطة المجتمع المدني في عموم مؤسساتها وهيئاتها وأجهزتها تمثل المنهجية الأخلاقية المجتمعية باعتبارها كل اجتماعي يحافظ على قدراته وسيادته وحريته، ووحدها السلطة التي تضطلع بمهامها ووظائفها، وتتولى

المسؤولية التامة في المحافظة على حسن سير المؤسسات العليا كونها تمثل المجتمع بأكليته، وعلى الأفراد الانصياع لمقتضياتها وحماية مكتسباتها ومنجزاتها والاشتغال الدؤوب على تطويرها وتحديثها باعتبارهم رعايا يخضعون لنظام مجتمع مدني حدد مصيره ونظامه وحقوقه وامتيازاته ونمط حريته في مؤسسات مجتمعية أخلاقية، وأن الأضرار التي تلحق بالملكية العليا كونها تمثل المجتمع بأكليته، وعلى الأفراد الانصياع لمقتضياتها وحماية مكتسباتها ومنجزاتها والاشتغال الدؤوب على تطويرها وتحديثها باعتبارهم رعايا يخضعون لنظام مجتمع مدني حدد مصيره ونظامه وحقوقه وامتيازاته ونمط حريته في مؤسسات مجتمعية أخلاقية، وأن الأضرار التي تلحق بالملكية العليا تستوجب المحاسبة، أما المنهجية الأخلاقية الفردية فإن لسائر الأفراد في المجتمع الواحد مطلق الحرية في ممارسة نزواتهم البشرية.

يتضمن المنهج العولمي فلسفات خليطة متداخلة ومعقدة، أما نظرتها نحو السلطة ((الدولة)) فتأتي من منظور هيغلي، فهل تتكرر على المؤسسات المجتمعية خضوعها لأمرية السلطة، ولكن الأفراد هم الذين يحددون بأنفسهم المرتسمات العليا لجملة الأنماط والأنساق العامة لقيادة المجتمع والدولة على قدم المساواة.

إن الوعي العقلاني للمتموضعات المادية في الواقع، لا يمكن أن تتفصل عن جوهر القيم الأخلاقية الأناسية في أية نظرية أو منهج أو نشاط، إذ أن جوهر الإنسان قيمة جمالية ضابطة لفعله الخلاق، يقوم بإنتاج حياته على أسس نمطية قيمية مهما تشيات المنتجات، سواء كانت روحية أم مادية أم ذهنية. قد يكون أصعب على المرء معرفة كنه المنهج العولمي، لكنه قد يسهل عليه إدراك أسلوب الممارسة بسبب تعددية القضايا المدنية

والحضارية التي يتناولها المنهج وتأثيرها على اللحظات المتخولة التي تبدو تارة في متباينات الظاهر، وتارة في متخفيات الباطن، ودور الوعي الكشف عن هذه المتلازمات، من حيث أنها تؤلف منظومة معقدة من الوقائع والمعارف التي يتعين على المرء الوقوف على آخر مستجداتها المتسارعة، والارتياض في تلقي كل ما ينتج عنها من أفعال ومعلومات تكون منتجات معرفية وثقافية وتطبيقية وصناعية واستثمارية وحاجات استهلاكية. إن جوهر الإنسان قيمة جمالية. لقد انخدعت شعوب كثيرة من بلدان العالم النامي كما اصطاح عليه من قبل الدوائر الغربية التي تتحرك بهدي قوى التمرکز الرأسمالي بالأخلاقية الحضارية على مر عصور ومراحل التحديث المدني الغربي، والعولمة آخر تقليعة حديثة للفكر والأخلاقية الثقافية والسياسية والاقتصادية والإعلامية الغربية التي خلقت رد فعل أخلاقي عندها إزاء هذه الأخلاقية المزعومة، وانفلاق على الذاتية، وتصاعد حدة التباين بين أخلاقية المركز وأخلاقية الأطراف المرتبطة بها، ويشتد الصراع بين لحظات قيمية أخلاقية جمالية كمظهر متأصل في الذات على كافة الأصعدة والمستويات السياسية والثقافية والجغرافية والروحية والتاريخية من التشكيلات الاجتماعية، وبين الانصياع لخدمة النموذج الحضاري العولمي الواحد المؤسس معرفياً، والمتصاهر تاريخياً، والمتقارب جغرافياً، والمتكامل داخلياً كجوهر، وجعل الأنموذج مرجعاً يُحتذى به لاتصافه بتجانس متكامل المعايير الأخلاقية والأقيسة الثقافية، وما أحرانا اليوم أن نلمس متسارعات الأحداث في المشهد العولمي الكوني، ونأخذ مكاننا ونقرر مصيرنا ونساهم في بناء حياة إنسانية نبيلة.

الثقافة حديث كل الأفراد والجماعات والأمم والحضارات والتاريخ والسياسات والفنون والعلوم عبر العصور، ولعل الثقافة عصب الصناعة

المدنية، والناظم المعياري للأخلاق ومصاغات العقل الحدائي، وأخمن أن أية حضارة راقية تتوقف على مصاغات المشاريع الثقافية وعلى كل الأصعدة الإنمائية، وأن أي تقدم تاريخي يتوقف على تنفيذ المشاريع الثقافية في بناء المجتمع الأناسي القويم، في حين أرى أن آليات النشاط البشري تقوم على معايير من الأنسنة الرفيعة، وتتجلى تلك بخلق المشهديات الأخلاقية الجمالية كما أشرت من قبل، فالمعيار الأخلاقي هو الناظم لمسيرة أي نشاط أو صناعة أو ابداع أو مرجعية أو منطلق نظري أيديولوجي أو عقائدي أو سياسي، وفي غيابه تتعطل فعالية الإنسان، ولن تحل بدلاً عن أية مصاغات منهجية مهما توخت من طرائق في تفجير تجربة التاريخ الأناسي، وأقصد هنا، تفجير تجربة المستبطن الجمالي في الذات.

لقد نظر العقل إلى حقيقة الناظم لعقد الحضارات، وتلمس عن كُتب انسراجه في سياق التاريخ وضرورة وجوده، لكنه كان تلمساً خجولاً، فظلّ مُعيداً في كافة نشاطاتنا ومؤسساتنا وتاريخنا وموارثنا وذاكرتنا، وحتى الأساطير والأديان القديمة كان وعيها الأخلاقي خجولاً إبان تأسيس العقيدة الروحية النازمة للسلوك الأناسي، فاشتغلت على مبدأي الترهيب والترغيب والثواب والعقاب.. الخ. ولا جرم، استُمدّت الأسطورة من موحيات الواقع والتصقت به، ومع تطور الوعي انفصلت الأسطورة عن الواقع، وجُلّي تعاليم الديانات وتشريعاتها وأحداثها ارتبطت بالواقع رغم أن مرجعيتها تعود إلى المتعالي الخلاق، وثمة ديانات قديمة انفصلت عن الواقع وازدادت الهوة اتساعاً بين شطريها بسبب التطورات المادية، ولنا في التاريخ أمثلة وعبر، لا يسعني الخوض في غمرة تفصيلاتها، بيد أنني أشير إلى أن المنهج العولي الذي نعيش أحداثه، يعيد لنا مشهديات التاريخ الغابر على منصة العرض، وأعني هنا في

خضم الإنتاج المادي الهائل، شرعت تلوح في الآفاق الفكرية المعاصرة ظاهرة فصل الدولة عن الدين كما حصل في العصور القروسطية، فإذا كنا موقنين في أن الثقافة الحققة هي إحدى المعايير الأخلاقية المشتركة في تنظيم السلوك الأناسي للإنسانية، فإنها في ظل المنهج والفكر العولمي ليست هي الأخلاق المشتركة النازمة، أو المفهوم المتحكم في سيرورة الفكر والفعل المتلازمين قط، بل رأت جعل الثقافة أحد العوامل الفعالة في المصاهرة الاستراتيجية التي تخص مجالي العلم والتقنية على أحدث طرائق التكامل والتنسيق ضمن إطار البرمجة المنهجية للفكر الشوملي، والالتزام بالخطوة الشمولية للتكامل الثقافي، ومحاولة ربطه بالمرجعية العليا، وحركة التاريخ المعاصر للأسرة الدولية.

والثقافة في فلسفة المنهج العولمي ليست صانعة للمجتمع، ومحددة هويته، وبانية مستقبله، إن هذه المفاهيم الشكلائية الضيقة الرؤية، تطرحها أيضاً الخطوة الشاملة للثقافة العربية الصادرة عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - تونس - استعرض بردي على ثمة رؤى على سبيل المثال لا الحصر في سياق موضوعة الخطوة التي ترى في أن الإنماء الثقافي هو السند القوي في تأسيس الخطاب العربي قومياً، وتعشقه مع الخطاب الكوني في تنمية المجتمعات البشرية، ورسم مستقبل الأمم مؤكدة على ((أن الثقافة هي التي تصنع المجتمع وتصوغ ملامحه وهويته وتماسكه)) متجاهلة في طرحها لهذه المقولة كثيراً من القضايا الخلافية بين إيهام الرؤية وحقيقة الواقع الإنساني، أما نحن فنرى أن التأسيس يرتكز على قوائم القيم الأخلاقية الجمالية التي تنتج المصاغات الثقافية وتحدد ملامح المستقبل الأناسي، والخطوة بتقديري تقترب أو تتشابه بالطرح العولمي لمصاغات الثقافة الشوملية التي تنظر بجدية

إلى أجندة ثقافية، ومناقشة قضايا التنمية الثقافية في العالم، وإيجاد تواصل ثقافي بين المجتمعات، وإنشاء أسواق تخص الهمّ الثقافي إذ يلتقي ويشارك به الخبراء والمتخصصون في الشأن الثقافي، فهناك سوق عكاظ الثقافي، والمنتدى الثقافي العالمي.. الخ.

إن سر تماهي الفكر العولي في الذاتيات الحضارية للشعوب، يستعصي على الذهن ما لم يتم استيعابه فعلاً في الظروف الراهنة لعموم تطلعات البعد الاستراتيجي للخصوصية الثقافية والإعلامية والاقتصادية والسياسية والتقنية للفكر العولي، رغم دوغمائيته وتفرده في خصائص تاريخية ومدنية مشتركة في ظل التجربة الكونية.

إن عقلنة المعايير الأخلاقية هي سرّ بناء الحياة على أسس معرفية ومنهجية مشتركة قابلة للبقاء، والثقافة هي أهم الأدوات العقلنة في الفعل الأخلاقي وأن العلاقة الأخلاقية في الأنماط المعرفية أو الثقافية هي العلاقة ذاتها بين العقلنة والواقع، وبتقديري أن القيمة الحضارية لا تأتي إلا من خلال الأخلاق العقلنة للواقع الموضوعي المنتج، أي، عقلنة ما هو كائن بالفعل، وأما ما يجب أن يكون عليه الحال، فهذا ما تحدده المعايير الأخلاقية لحظة بلحظة مع صيرورة القيم الجمالية التي تحمل في مظاهرها المعرفة والعلم والتطور بالضرورة. لقد صدرت عن أطراف الفكر حُزم قناعات تضدت عليها مفاهيم شتى، منها مادية ومثالية، فكرية ووجودية، وعي ومادة، صراع حضارات، ونديات ثقافية، وتصنيفات متطابقة وأخرى متنافرة، وأجد في هذه التمايزات حالات طبيعية تملئها الشروط الذاتية، إلا أنها ليست حالة متناقضة أو متنافية مع المعادل الأناسي، فالثقافة أو الفكر يتصفان بعمومية طبيعية ويتمازجان جدلياً، نتيجة لظاهرة التلاقح الحضاري والمدني بين المجتمعات الإنسانية.

أرى أن تلك المقولات التي أقحمت الفكر في حماة التمايزات والنديات، وتاهت في رؤى ونظريات هي بائفنى عنها، فأجد حسب زعمى، أن الفعل الجميل هو معيار أخلاقي لا يقبل التحدي أو الصراع بحكم كمالية حكمته، وأما كل ما هو غير معياري فإنه يتضمن في نسيجه الندية، ويرتهن لصالح نخبة أوفئة مهيمنة. إن أي مشروع حضاري معاصر، يتطلب العلاقة العضوية المتواشجة بين القيم المحضة التي بدورها تقرر خلاصة الثقافة الحضارية ومعارفها، أما مفهوم صراع الحضارات فهو مصطلح إعلامي تُروجه قوى التمرکز القومي الأطلاقى لىس إلا. مازلنا في في مرتتهات التسلطية العرقية وإرادة القوة والتمايز الحضاري والثقافي والأيدىولوجى والتعصب المذهبى والقومى والقبلى والتكنولوى.. الخ.

وها نحن الآن نتذرع بسُتر شفافة تقينا من أشكال الغزو الخارجى بالرغم مما عانتة البشرية وحضاراتها من فواجع ومآسى الخراب والدمار والقهر السياسى والاضطهاد الاقتصادى والاستلاب الثقافى والفتن الطائفية والقبلية والنزاعات الدينية.. الخ.

لا توجد حريات أخلاقية ولا حريات ذاتية قادرة على خلق التلاحم والتعاون والتفاهم المشترك بين الشعوب، بل توجد مرجعيات أخلاقية أو ثوابت أخلاقية معيارية للتفاهم في حياتنا الأناسية، وقد طفقت أدبياتنا منذ البدء الأسطورى حتى لحظتنا هذه برسم أشكال عدة على جدار المخيلة عن الفراديس الموعودة أو المفقودة، ومن الملاحظ يبرز اتجاهان في حركة التاريخ صحيح أنهما يسيران متلازمين، لكنهما متعاكسان في فضاء الحياة الأناسية، فاتجاه يعتبر مشروعه متأصل يدعو إلى التوحد والانفتاح، واتجاه يدعو إلى الانغلاق على الخاص والاستقلالية والتفرد، في حين أرى أن

الاتجاهين لا يتعاملان مع المسن الطبيعي لحقيقة العلاقة الأخلاقية والجمالية، والبناء العولمي الجديد لم يأت بجديد، وإنما يكرس ويرسخ عالم استقطاب مركزي، ويؤجج جذوة الصراع الحارة، وما زلنا نعيش تنافس القطبين، ونبحث عن الآمال النبيلة والمجتمع المثالي والمدينة الفاضلة والفراديس المفقودة في موضوعاتنا الفكرية والروحية التي تعج بها مدارسنا التقليدية العتيقة، للأسف ما زلنا نعيش أزمت أخلاقية ونقبع تحت ضغوطات الصراع الأخلاقي لابتلائنا بنقص العوز القيمي في حياتنا الأناسية، وما تطرحه السياسة الأمريكية خاصة ما بعد الحرب العالمية الثانية من خلال معطيات المشهد الثقافي الأممي السائد، أن العلات بين الأمم ليست قائمة على مبادئ قيمية أخلاقية كلية تتضوي تحت الإنسانية وتعامل بشرعتها، وإنما ترجع إلى القيم الأمريكية المصدرة لها، والدعوة إلى التمسك الشديد بالمرجعية ((البراغماتية)) الوحيدة، معبرة عن ذلك بمقولة ((أن المصالح القومية تعلو على كل القيم الأخلاقية))^(٣٥) قد نتهم النظام الأمريكي الاحتكاري وأي نظام اقتصادي احتكاري مهيمن باللانظام، ولكننا مجبرين على الأقرار بنظام استثمارات نقدية وإنتاجية في كثير من أنظمة الدول المتعددة الجنسيات التي تجهد دون ملل لإعادة هيكلتها الذاتية وفقاً للأنموذج الأمريكي المحتذى التي تتحكم به أنظمة التكتلات المتعددة الأطراف والرأسمال الاحتكاري الإطلاقي، فتجد العالم قد تناهته عولمة اقتصادية، وعولمة ثقافية، وعولمة سياسية، وعولمة اجتماعية، وعولمة موسيقية، وعولمة فن، بيد أنه يصعب على الفكر الشمولي عولمة العالم

أخلاقياً، وما يتطلع به بهذا الخصوص إنما هو مجرد ترويج دعائي يخدم منهجه.

سأستعرض مقولة لأدونيس حول مسألة ((الهوية والعولمة)) في مداخلة له : ((الأرض هذه الجنة الضائعة)) يقول : ((الفرب يهيمن على الكونية السياسية باسم سلطة القرار، وعلى الكونية الاقتصادية باسم سلطة المال، وعلى الكونية الثقافية باسم سلطة المعرفة، وبهذه الهيمنة يُشيع نموذجاً واحداً للفكر والحياة استناداً إلى حدائته ووسائلها التقنية - نموذجاً تدعمه سوق اقتصادية واحدة، فالعالم بالنسبة إليه ليس أكاديمية معرفية إنسانية يتساوى فيها الجميع، وإنما هو متجر، وهولا يسيطر على أدوات الإنتاج وحدها، وإنما يسيطر كذلك على النتاج وطرق تسويقه، وعلى المسوقين، وفي هذا كله يعمل على أن يزداد العالم فقراً وعدداً))^(٣٦).

لا محيد عن هذا الميثاق العولمي الذي بات هماً نفسياً ومشاغلة فكرية وفعلاً إنتاجياً وآلية علمية وانخرطاً معرفياً وتداولاً تجارياً وخطاباً ثقافياً وهاجساً تراثياً، وما برح أن صار حقيقة فرضتها وقائع الأحداث على مبدأ الشراكة والمصير الواحد، والوعي الذاتي الذي يستغور مظانات الخطاب العولمي هو الذي يكشف آلياته، ويميط اللثام عن وجهه المشوه القبيح، ويعرّي جسده السياسي التسلطي المجحف بحق الشعوب المستعبدة لتعاليم منهجه المخادع.

حينما نتحرر من بؤس الأخلاق، سندخل حتماً مربع الجمال القيمي، ونحقق ثمة أمل مُرتجى في مسار السعادة الموعودة. وظني لن ينفصل الفرد

عن عالمه البتة، بل يخضع حتماً إلى معيارية سلوكية متجانسة وشاملة، ومهما كاد الفرد متوحداً في ذاته المستقلة يظل منفصلاً عن ذاته، تمشياً مع لحظات التحول الخارجي لعالمه المعاش^(٣٧) إن السعادة لا تتحقق إلا بالتحرر من عبودية العيب والاعترايب اللذين يبعدان الإنسان عن عالم الجمال، وتحويل فعاليته الأخلاقية بغية اندماجه الكلي في عالم تتحكم في مساراته معايير جمالية موحدة، عندما تتحرر الذات جمالياً من استلاباتها القبائحية، لا يبقى هنالك سوى أنموذجاً قيمياً ثابتاً في الفعل الأناسي، ولا أعني في الثبات، السكونية الجمالية الرتيبة، مثل الجمال التشكيلي لزهرة ما، وإنما القيمة الجمالية التي تحمل في خواصها قابلية الإخصاب القيمي عند كل لحظة جمالية محدثة، فالعقل نام ومتجدد، يرتقي بالوعي العقلاني إلى ما هو منطقي ومعقول في الطبيعة المتعاملة على أساس لمية متمشقة لا تعرف العزل أو الاستقلالية أو الأحيدة، ووحدها القيمة الجمالية تبقى ممثلة الروح العليا المتحركة في مساوق الفعل الأناسي، وما عداها روح دنيا ناقصة تزول إلى زوال.

إن التحولات الفكرية التي طرأت على أطروحات الحداثة كانت أقرب ما تكون إلى إرهابات تمخضت عنها أطروحات رؤى العولمة التي طبعت الواقع بسمات مخالفة لشروط القوانين التاريخية، وإن جاز التشبيه لنا، أن شحن البنية الحداثية أدى إلى تفجيرها وتفكيكها إلى بنى مجزأة، وشرعت العولمة كصيفة جديدة تعمل على رأب الصدوع، بل تجميع لمية أوصال الحداثة بطريقة الربط، لبطريقة الاندغام والصهر والبناء كما يزعم العولميون،

ومحاولة تأسيس نظام يفتقر في جوهره إلى المنظور التاريخي عبر التحولات الجارية، ولامندوحة في أن تفكيك الاتحاد السوفيتي وانحسار المد الثوري لحركات القوى التقدمية والوطنية والتحرر العالمي أكبره المشروع الثوري الاشتراكي على التراجع، مما أضعف قدرات هذه الشعوب وبلدانها تجاه تحقيق طموحاتها ومشاريعها والصمود أمام التحديات الجديدة التي يطرحها الفراغ وغياب الطرف النقيض أو التوازني للآخر على كافة المستويات والأصعدة مما صاغ عالماً منفلاً خارج مدار حركة التاريخ وفقاً لما يرغبه الآخر المتسيد، لاوفقاً لما تمليه معطيات الخصوصية للطرف المسود، إنه خضوع للقدر التاريخي الشمولي، ولعل الاستجابة المتفاعلة إيجابياً مع ما تطرحه قوى المركز العولي هي السوية والتكيف والخضوع، أما عدم الاستجابة والمناهضة السلبية والتحدي لمشيئتها، إسقاط وإفراغ حضاري وتاريخي وتراثي وثقافي ومستقبلي، وتخل عن شروط الوجودية.

لقد تعددت أشكال الصراع التاريخي بين البشر، فمنه الصراع الأسطوري والديني والقومي والعنقي والأيدولوجي.. الخ فخلقت تحييداً عطل فعالية الوظائف الأخلاقية والأناسية بين الناس، ولعل التحييد الذي ينتهجه الفكر العولي في رؤيته لمواضيع التلاقي والاختلاف في جملة التقاليد الأممية هزيلة وناقصة. إن جوانباً جد متلاقية وجد متقاطعة وجد متباينة، بيد أنها لن تكون بحال مختلفة قط. فالمتلاقيات هي المتطابقات حكماً في الخصوصية الإنسانية التي تتطوي على جملة القيم الجمالية والأخلاقية والعلمية والروحية والوجدانية بوصفها إنتماءً إنسانياً، أما المتقاطعات فهي القواسم المشتركة المتكاملة من تنوع اقتصادي وثقافي ومعرفي وطبيعي وصحي وفني.. الخ بوصفها إنتماءً أممياً، وأما المتباينات فهي تعبر عن الخصوصية الذاتية

((الهوية)) المتميزة بعضها عن بعض، وتكوّن مظاهر متنوعة في الأصالة الذاتية بوصفها إنتماءً قومياً، وحسبي لا تعني التباينات تناقضات بحال، والمتقاطعات صراعات، والمتلاقيات تناقضات، إن تلك العوامل المشار إليها آنفاً تشكل بحق فعاليات خلاقة في حركة التبادل والتداين والتأثير والإغناء والتعاون لإبداع وصياغة عالم متقدم، على عكس ما يراه السطحيون.

إن الأنموذج الأمثل لحوار الحضارات وتلاقيها وتلاقحها في ظل الأحيدة هو اتباع مبدأ التعامل بشرعة القيم العليا، وليس شرطاً الأخذ بمبدأ الأصالة والتفوق والعرق والدين والطمع في ثروات الشعوب، إنما انطلاقاً من مبادئ الوظائف الأخلاقية التي تمارس في تلاقي الحضارات وتلاقحها مع الآخر - الكسينولوجيا ((Xenologie)) أي علم الآخر الذي يخلق الحوار التفاهمي بين حضارات الشعوب.

الجهاد والإرهاب

قد يتحوّل الدين بديلاً عن المشروع القومي على رقعة مساحات جغرافية واسعة يستهدفها البرنامج العولمي، والواضح أن الصراع متمركز منذ بداية القرن الحادي والعشرين ضمن مربع يأخذ حيزاً استراتيجياً يضمن للفكر العولمي أمنه الاقتصادي والحضاري والمالي، واستمرار تسلطه على هذا الجزء من العالم، ولا غرو في أن المشهد الثقافي والروحي والوطني والسياسي يتسيدة الدين، والملاحظ للعيان أن غالبية المشاريع التي يخطط لها الفكر العولمي تقابل رفضاً من تيارات دينية عدة، ماتلبث أن تتحوّل إلى جبهات مقاومة عنيدة، ولها ما يبرر هذه المواقف التاريخية لما تحمله من ثوابت معتقدية ووطنية وقومية وانتماء إلى هوية محصنة لا تقبل الحوار والاندماج مع الآخر البراني، كون الخطاب البراني يخالف الخطاب الديني القومي في مسائل لا يمكن المساس بها، وعلى الرغم من عجزية الأنظمة السياسية، وعدم قدرتها المحافظة على الروح القومية أمام الغزو العولمي الأممي، إلا أن الخطاب الديني ظل متقدماً عبر ساحة الصراع، فكافة الأنظمة السياسية وعلى مختلف طرائقها وأساليبها وبرامجها ومنطلقاتها وأفكارها ومناهجها ما شعرت بنفسها إلا وقد انجرت إلى ساح الصراع، وأقحمت في دوامة عويصة،

وكانت نتيجتها أن خرجت منهزمة مفلسة خائرة أمام ضربات قوى الآخر، وحتى في ظل أشكال الاستعمار والاحتلالات التي لاقت مقاومة ورفضاً، ولّت قوى مختلفة أمامها، وقُهرت قوى أخرى رغم ماأبلته من بسالة النضال والكفاح المريرين، سوى قوى المقاومة الدينية، فقد ظلت يابسة العودة صلبة القناة تُقارع قوى الشر، وهذه حقيقة يعيشها الشرق الإسلامي الدئي وضع تحت ذريعة الاختبار العولمي حين اختار طريق الضد. بطبيعة الحال، أن قوى الرفض السياسي والثقافي والديني والاجتماعي هي خلايا مكونة من نسيج المجتمعات الإسلامية، وأن جوهر الصراع الدائر بين الفكر العولمي والفكر القومي مظهره عقائدي ((روحي)) وقد نلمس حيناً بعض القبول بقضايا تضطرها الظروف الموضوعية رغم مناهضتها وجود القوى الفازية، فتدعها تنفذ برامجها واستثمار الموارد والقهر، بيد أنها ترفض قطعياً ودون مساومة أي مساس بمقدساتها، ولا يعني هذا أنها تستكين لقوى الغزو، وإنما تقاومه منطلقاً من تقاليد روحية علوية ندعوها (التضحية والجهاد) وهي رمزان يمثلان كبرياء الأمة وضميرها ومعتقداتها وشرفها، وهذا ما شعرناه وما قرأناه في تاريخ حروبها مع التتار والصليبيين والاستعمار الغربي الحديث والغزو الأنكلوأمريكي على عدد من بلدان العالم العربي والإسلامي تحت ظل الفكر العولمي ومظلة الإرهاب الدولي. لاسعة، أن عولمة العقل البشري من أهم المهام الاستراتيجية للفكر الشمولي، فهو يستخدم كل آلياته وأدواته لاختراق ثقافة ووجدان وذاكرة الشعوب، كي يتسنى له تهيئتها وفق لانمطية أريد لها، ولما يتم له ذلك، ويضمن حرف الثوابت الأخلاقية والروحية، أمكن له تدجينه وتفعيله تحت وابل من الشعارات البراقة من الحرية والديموقراطية والاصلاح والاستقرار والرفاه.. الخ، والصيغة المعمول

بها في منهج العولمة هي الضربة الاستباقية لإرادة التمركز، وهذا ما تعمل به قوى التحالف الأنكلوأمريكي الممثل باليمين المتطرف الذي ينكر وجود التاريخ أصلاً وسيرورة، وهنا تتفق رؤيته مع رؤية ((فوكو)) الذي ينظر إلى التاريخ أنه مجرد حدث انتهى، وطبيعة كل حدث أنه يحمل نهايته في داخله ويتحول إلى حالة من الاندثار والزوال، وأنه تاريخ تجريبي ابن زمانه، أما أسطورة العالم في كل لحظة راهنة من الزمن فهي من الثوابت المرهونة بحيوية الزمن المحافظ على سيرورة الأصل لأسطورة البدء الذي يتكون خارج الذاتية، صحيح عنده أن التكوينات تحافظ على استقلالية ذاتية، لكنها تظل غريبة عن زمانها ومكانها، وقريبة من فرضية الوعي الأسطوري المتعالي الذي يرى في العالم كينونة واحدة، أي تكوين عالم واحد كلي الأشياء.

إن منطق الوحدة الذي يتداوله الفكر المعاصر في نهايته هونزوع تفكيكي تتطلبها ضرورة المصلحة الشوملية للفكر الرأسمالي الذي يهتدى بالمنهجية العولمية، وفي الجهة المناظرة فإنك حالما تبحث عن فعل الإنسان ووجوده ودوره في صناعة اللحظات المعاصرة لا تجد له أثراً يذكر في لعبة ((الغماية)) الشوملية، وتظل القوة التكنولوجية بأسرها محصورة في العقل السلطوي المركزي الأحادي صاحب القرار المعرفي والقمعي على حد سواء. فتستخدم قدرتها القمعية في حالات خلق الفوضى والحصار والنزاع والعزل والإفراغ.. الخ وتارة تستخدم قدرتها المعرفية في حالات إعادة التنظيم واستتباب الأمن والمساعدات والبناء والإعمار.. الخ.

يظل إنسان الحضارة المتوحشة مقولب ضمن هيكل العولمة بوصفها رؤية حاضرة في سيرورة لحظات الانتقال التي تصنع إنساناً مستسخاً جسدياً،

ومُلَقَّنًا روحياً، ((ومولفياً)) فكرياً، ومُحدوداً حركياً، ينشط ضمن مجال منهج معرفي وصعته الذرائعية الأسطورية المتعالية.

سأدع لنفسي فسحة أواجه بها في لحظات عجلى ظاهرة العداء المستشري للإسلام عامة وللعرب خاصة ضمن مرحلة تاريخية قصيرة تزامنت مع انتشار الفكر العولي، ولست هنا بصدد تشخيص ظاهرة العداء وأسبابه ومداخلاته وأهدافه، إلا أنني وددت طرح وجهة نظر تتطابق مع ما اختزنته الفاكرة ودونه التأريخ وشهدت عليه الوقائع، وما أحرص على تبيانه هنا هي موضوعة التداخل الثقافي والروحي ومثانة التناسجية بينهما، وأوجه التقارب الفكري والمعرفي والوجداني واللفوي والتاريخي والأخلاقي الذي يجمعهما في لمية واحدة غير قابلة للعزل أو التفكيك، ولهذا اعتُبرت سائر الحركات الدينية المقاومة للغزو والمنظم، أن المقاومة سُنّة نبوية وشرعة إلهية دفاعاً عن الأرض والشرف والمقدسات والممتلكات والأرواح، وتتصف بخاصية جهادية مقدسة كونها سُنّة وشرعة في الآن نفسه، وماتقوم به الحركات الجهادية، هو مقام به سلفهم من المسلمين المجاهدين لإعلاء كلمة الحق العليا إزاء الإمبراطورية الساسانية والرومانية والبيزنطية والمغولية والصليبية والعثمانية.. الخ، وهما هي حركات المقاومة الإسلامية تتقلد سلام الفكر كثقافة تمليها الوقائع والظروف في حمأة الصراع على الوجود والحق والمقدس، وسلاح الروح كمعتقد ديني تمليها الشرائع السماوية وحرمة المقدس والدفاع عن العقيدة وتقاليد الإسلام إزاء العولمة التي تنتهجها الإمبراطورية وقوى التحالف معها، ويتعين قول كلمة حق منصفة بغض النظر عن الانحيازات والانتماءات والعواطف، أن جميع الديانات المختلفة من حياة الإنسان ومن ضمنها الديانات البدائية الأسطورية تدعو إلى التعامل الأخلاقي والسلام

والتعاون والمحبة بين الناس، وخاصة الإسلام الذي تضمنت عقيدته الدينية شرعة وتشريعات وحقوق مدنية وجزائية وقيم أخلاقية وتعاليم حكيمة كلها تؤكد على المساواة وصور الأرواح والممتلكات دون استثناء.

ينبغي معرفة الإسلام بوصفه عقيدة جهادية من طرف، ومقاومة وطنية من طرف آخر، وعدم التمييز والفصل بينهما، فالإسلام يقاوم قوى الغزو والتدمير والقهر والاستغلال القادمة من وراء المحيطات لأفراغه من قيمه الروحية والعقائدية والثقافية واللغوية والتراثية والتاريخية والجغرافية ومسحه وإحالة إلى أشبه بألة يحركها جهاز مركزي متحكم عن بعد، هذه المفاهيم المتأصلة في سلوكه اليومي هي مستوطنة في نسيجه الاجتماعي، وتكوينه النفسي، وسجله التاريخي، وخزانة ذاكرته، وعقيدته الساكنة في موغلات روحانياته، أما الدفاع عن وطنه فهو جزء لا يتجزأ أو يتبع من عقيدته الجهادية وأخلاقه ووجدانه وثقافته وشرفه، فهناك من قوة تستطيع أن تفكك الوجدان عن العقيدة ؟ وهل تمسح تاريخ الجهاد من ذاكرة الوطن ؟ إن الإسلام فكر إرهابي في نظر اليمين (الرحماني) المسيحي البروتستانتي المتطرف الذي يتربع على عرش السلطة في الإدارة الامبراطورية الأنكلوأمريكية، والذي أعلن حربه على ما يسميه لغواً اليسار الشيطاني الإسلامي الذي يتربع على عرش السلطة الروحية ويجاهد في سبيل تحصين نفسه عقائدياً وثقافياً وقومياً وأخلاقياً من غزو النظام الدولي ((العملي)) الجديد القائم على تحالف قوى التدمير المتذرعة بحجج مكافحة الشر وحفظ النظام والأمن الدوليين وضمان استقرار الكوكب.

تم وضع مفهومي ((الجهاد)) و((الإرهاب)) تحت المعاينة لتشخيص الخواص النمطية لهما، ويجري تكريسهما في الخطابات الروحية والأدبية

والفنية والسياسية والفكرية والاقتصادية والمعلوماتية.. الخ وخير تشخيص يمكن اعتماذه في معالجة الجسد وداءه، أحداث / ١١ / سبتمبر / ٢٠٠١ / م، في هذا اليوم سقط ضحايا أبرياء يعملون في مبنى جهاز التحكم المولي للتجارة عن بُعد، يقابلهم أبرياء لاقوا حتفهم على يد قوى جاءت من بُعد، ففتكت بأرواح الناس وهم في مؤسساتهم وبيوتهم ومحلاتهم وملاجئهم ومصانعهم ومدارسهم في بلدان إسلامية وعربية آمنة، ولم يرأف القلب الإنساني المحب للسلام والديموقراطية والإخاء والحرية عليهم، لكن القضية لاتقف عند رحيل ضحايا، وإنما عند رحيل أنظمة وأيديولوجيات ومصالح ورأسمال.. الخ.

وللقضية أبعاد معقدة في تركيبة الصراع الدولي الذي تعيشه الأمم حضارياً وروحياً واقتصادياً وثقافياً وسياسياً.

إن الجهاد قيمة فكرية أخلاقية سامية إذا ما اقترنت في الدفاع عن المعتقد والوطن والحرية، وأزعم بأن الجهاد مخ الأخلاق بوصفها قيمة جمالية عليا ناظمة لسلوك الناس، ومن الطبيعي، لانتاسب وتتفق هذه القيمة مع الديموقراطية العولية، ويأخذ النفي شكل الصراع الحضاري من باب، صراع معياري بين قوى الخير وقوى الشر، بين من هم معنا، ومن هم ضدنا، وتاريخ قوى الشر الرأسمالي حافل في الصراع ضد قوى الخير والعدالة، لقد كرس الفكر الرأسمالي كل ما يمتلك من أجنحة لإفراغ الفكر الاشتراكي عامة والفكر الشيوعي خاصة خلال قرنين من الزمن، وقد وجد ضالته في الشرق العربي والإسلامي، واتخذ من الفكر أوالعقيدة الإسلامية سلاحاً يقوض به الفكر العلمي الاشتراكي ويجهض حركات التحرر المناوئة لقوى الرأسمال الاحتكاري والفكر الإمبريالي في كثير من

البلدان التي تتطلع نحو الحرية والسيادة والموجودية، وجنّدت قوى في بلدان عدة سمّتها بـ قوى أصولية متطرفة - على حد قولها طبعاً - لزعزعة الأنظمة الشيوعية والتقدمية والديموقراطية وها هي تحبذ قوى عملية لضرب القوى الإسلامية المناوئة لمنهجها وخططه وهيمنتها، ولاتقف عند حدود تفريغ هذه القوى المناوئة لها، وإنما تسعى بكل ماتملك من وسائل حضارية مؤثرة لتشويه العقيدة الروحية الإسلامية واتهامها بالعنف والحق والجهل والتخلف وسميها لتدمير البلدان المتحضرة - على حد زعمهم - .

نحن لسنا بصدد المقارنة وبيان أوجه القرابة بين الفكر الإسلامي والفكر الشيوعي اللذان فرضا نفسيهما على ساحة الصراع الدولي إزاء الفكر الرأسمالي الاحتكاري. من ناحية الديموقراطية الإسلامية والديموقراطية الشيوعي العدوتان اللودتان لديموقراطية الفكر العمولي، واستعراضنا لأوجه التقارب في فكريهما من الناحية الأممية، بوصفهما فكرين يتضمنان مفهومين عقائدين شاملين، يدعوان إلى الحق والعدالة والسلام والتعاون والمساواة بين البشر كافة، ومنطلقين من وازعين أخلاقيين تفرضهما الطبيعة الأناسية الحق في التعامل الإنساني.

إن استئصال شأفة المنظمات الإرهابية، وإعلان الحرب أو معاقبة الدول والشعوب التي تشجع وتدعم وتؤوي الإرهابيين على حد زعم طغات القرن هي مواقف هزيلة ومبتذلة وغبية حقاً، لقد صرّح رئيس الولايات المتحدة جورج دبليو بوش بأنه يعلن حربه الصليبية المفتوحة على قوى الإسلام الشريرة معيذاً تعاليم النبوءة الأسطورية ومُطبقاً شريعة البرابرة القائلة ((روح بروح ودم بدم)).

ورأت القوى الظلامية أن الأجساد المحشوة بالمتفجرات تعبير عن حقيقة الإسلام الإرهابي، هكذا يرجعون فلسفة الجهاد والمقاومة طفاة البلدان

المتحضرة، وبهذا الصدد أستعرض خير مقولة تتضمن فلسفة حكيمة قالها الرئيس السوري بشار الأسد فيما معناها : ((من لا يملك سلاحاً يقاوم الآلة العسكرية العملاقة، فإنه يلجأ إلى استخدام جسده قوة تدميرية إزاء ذلك)) ألا تقف الملائكة إجلالاً فوق أشلاء هذه الآلية الجسدية التي قضت نحبها شهيدة من أجل عقيدتها، وشاهدة على تحرير وطنها ١٥.

تبين من خلال قراءاتنا لوقائع التاريخ، أن أعتى الإمبراطوريات كان قد قوضها الفقراء المضطهدين، لأدري ما إذا كانت قد غفلت أو تغافلت قوى التحالف على الشر، أن احتلالها للعراق بحجة خلاصه من الطاغية صدام حسين وأعوانه خلاصاً وحياة، أم كان الغزو العولي طلبة الرحمة على الشعب العراقي ١٥ لأية حضارة ينتمي الفكر العولي، ولأية أسطورة أو مقولة أو عقيدة يعمل ١٥. حسبي أن العولمة فلسفة اللانتمى كما عرّف ((كولن ولسون)) هذا المصطلح. واللائتماء هو كل ما تقوم عليها ركائز الحياة الإنسانية من أسس هشة، وما تتبعه من سلوكيات فوضوية مضطربة مشوشة سواء في الفكر أو الفعل، ونلمس في العقود الأخيرة من القرن العشرين عداً صريحاً للإسلام من قبل مفكرين وأدباء الغرب أمثال برنارد لويس وصومويل هنتفوتون وفرنسيس فوكوياما وغيرهم متهمينه بعداوتهم الشديدة للحدثة والعولمة، لكن حقداً تاريخياً متأصلاً في عمق الثقافة الغربية للإسلام من منطلق مقولة ((الفاشية الإسلامية)) التي ترفض العلمانية والانفتاح على الآخر، وتحسد الغرب على تقدمه وتحضره، لكن هؤلاء المغالون يتجاهلون تطرفهم اللاأخلاقي وخاصة ماتمارسه الأصولية الأمريكية وإسرائيل من فاشية على العرب والمسلمين، وإعلان الحروب المدمرة على منجزاتها الحضارية والروحية.

إن الحكمة هي القيمة الجمالية الفاعلة في كل لحظة حدثية في الفعل الأناسي، فلا يمنحها بعدها الزمني امتداداً وأصالة فحسب، وإنما يؤكد على خلودها كونها تملك قابلية للتمثل والنفع على مرور الأزمان، وأما عندما تفقد الشعوب حكمتها الفاعلة وتعيش الاضطراب، فإنها ترتد إلى حكمة الحق إزاء الخطايا التي تحيق بحياتها، وترفض الرضوخ تحت وطأة الأفراغ الذي تهندس تراتبية الأفكار الوضعية التي تخدم شرائع أوئخب على حساب الحقوق الطبيعية والمواريث المتأصلة في الذات الجمعية، الأمر الذي يُثير حساسية إزاء وافد راهن لحضارة عابرة واستهلاكية وتتبعه لما تُسوِّغه من قرارات ومناهج ورؤى وتقاليد تتحكم في مصيرها العام، هذه الانشطارات التفريجية توصل مخاوفاً للراهن والمستقبل المجهول، وأن لكل تقدم ثمنه الباهظ. إن الشعوب تتقارب في المنتجات الحضارية والمدنية، بيد أنها تتباعد في الروح والفكر، والتطابق الذي يرومه الفكر العولي المعاصر بين الروح والمادة، ما ينفك يبيء بالفشل، وتتخلق عنه الاضطرابات والفوضى في البنى الاجتماعية المختلفة، فأية حكمة تلك التي ترعى مصالح الشعوب وتحرص على أمنها ورفاهها وحريتها وتوفّق بينها؟ وأي بناء حضاري يجسر ويربط ويوحد ضفاف المنظور الشمولي؟ إنه عالم منقسم في تقاليده الروحية والفكرية من حيث الجوهر، ومتشابه في تقاليده الحضارية والمدنية من حيث الشكل، وأعتقد أن الشكل لا يرقى إلى الجوهر، لأن الشكل لا يقدر على منح الجوهر ماهيته الحقيقية، وعلى الرغم من أن الشكل تعبير عن حجم ولون وتناغم الشيء في ظاهره إلا أن الجمال هو تناغم خواص الشيء في باطنه، وأرى أن الحضارة الرفيعة هي في تناغم خواصها الأخلاقية التي تمنحها بعدها الجمالي، فأشكالية الحكمة تكمن في جعل الشكل

العبثي لزيف الحضارة، يتفوق على الجوهر المنظم للمثل العليا في الذات الأناسية وقد يلغيها.

نحن لا ندعو إلى عودة جامدة تتمثل حكمة الماضي وتقاليده، حكمة أفلاطون وسقراط ووثية هذغر، أو وثية النبوءة الأسطورية للهدء الأول قط، نحن نتطلع إلى حكمة التكيف مع ماض يشكّل توازناً روحياً، وحاضر يلبي حاجات ورغبات الناس، ويظل الناظم والرابط العلائقي بينها وبين الحرية التي تضمن بقاء روح الكرامة والسيادة والحق والأخلاق لها، وحسبي ليست الحكمة حكراً اجتماعياً أو ذاتياً لشعوب ما، بل هي حكمة كل فرد.

إن تفريض وتصدع فلسفة الفكر العولي ضرورة تحتها متناقضاتها الداخلية التي تفتقد إلى مقاييس أخلاقية، ومعايير جمالية، ونظم حقوقية، ونوازع روحية، وأنماط معرفية، ولا تراها مُحصنة بعلم، ومهذبة بروح إله، وأنموذج بلا معنى لا يتصف بقيمة، وأما حكمتنا اليوم، حاجتنا إلى حكمة سقراط التي اعتمدت على الإبداع في ممارسة المعايير الأخلاقية لا الرؤى الفلسفية المتخيلة من وراء الواقع في حياتنا العامة.

إن العولمة نظرية مشوشة تفتقر إلى العقلنة والمعايير الأخلاقية، شأنها شأن الحداثة من قبل، عولمة فاقدة لذاكرتها، تتصرف على أساس قائم على النقيض، فهي تسعى بكل وسائلها وآلياتها على وضع الطرف الآخر مناقضاً لها في المجالات المتوخاة، أي تُقحم مكوناتها الذاتية في ساحة الصراع باعتبارها تحديات تقف في وجه التقدم الحضاري الإنموزجي المتفوق على الحضارات الدنيا المتخلفة، أما الحضارة التي تقف نداً لهذه الأفكار الوافدة، تطلق عليها أنها حضارة عصية على الصيرورة التاريخية

((hestorywerden)) نظراً لجمود جوهرها، وأشد ما تجسد هذا المفهوم عندما حمل الغزوالصليبي تعاليم النبوءة الأولى لدعوة الخلاص، فقسّم العالم إلى حضارة علمانية متقدمة وحضارة أصولية متخلفة. كما لاحت في الأفق ظاهرة فكرية جديدة في الحوار والبحث تتعلق بمسألتي الجهاد والإرهاب اللتين تتضمنان الخطابين العولمي العلماني والإسلام الأصولي. بوصفهما قوتان متصارعتان على منهج التحولات، فأرى أنه صراع بين لانمطية ((متحوّلة)) في الإنتاج الاستهلاكي ونمطية ((ثابتة)) في الإنتاج المقدس، أي لانمطية تخدم تقدم المصالح المادية لفئة على نمطية تخدم تقدم المصالح الروحية للأمة.

مذ أن وضع الشرق تحت سلطة الدولة العثمانية في القرن السادس عشر، بدأت آلية الفكر العقلاني تأخذ بالانحدار نحو ديجور الظلمة، وشرع الفكر الأوربي يتصعد بحماس منقطع النظير حتى لامس السطوح النورانية بالرغم مما حاوله مفكروالغرب من تعميم على المستويات العقلانية والثقافية والفكرية والعلمية العالية التي تضمنها الخطاب الروحي لحضارات الشرق، واتخذت منها الأسس الجوهرية في البناء المعرفي والمرجعي والعلمي لسائر الفلسفات العقلانية والتتويرية والحدائث مروراً بالعولمة المشوهة، ولايني هذا الفكر الغربي الذي يدين حضارة الشرق من اتهامات صارخة منها، نعت التراث الشرقي بخلوه من الأبنية العقلانية المؤهلة لبناء عالم حدائي متقدم، وإن ما تسري في نسغ حضارة الشرق إنما هي امشاج روحية غيبية تبحث في الماوراء وتترفع زاهدة على الحياة المادية الدنيا، وبذلك لاتملك مقومات النمو والتواصلية مع الحياة المتجلية. فمن البدهي يرمي الفكر الغربي من وراء ذلك محاولة عزل الدين بوصفه الحياة الروحية عن الواقع بوصفه الحياة

المادية كما حصل إبان النهضة الأوروبية حينما تم فصل اللاهوت عن الحياة المدنية الحديثة، أما فصل الدين عن الدولة في مجتمعاتنا الشرقية، قضية خطيرة ومعقدة، ولعلهم يبغون من خلف هذه الأطروحات تقسيم ((تفكيك)) البنى المجتمعية غير المتجانسة في انتماءاتها العرقية والقومية والمذهبية والأيدولوجية والفكرية والدينية من النواحي الفكرية والتاريخية والسياسية والروحية والثقافية، وهذا أهم مايتعين علينا التركيز عليه والبحث المعمق في مقولاته.

إن التفوق العلمي والتكنولوجي والعسكري والثقافي الأوروبي، دفع الغرب لأن يصنف الشعوب إلى شعوب متحضرة متقدمة، وشعوب متخلفة ثابتة، وأنه يتوجب على الشعوب المتقدمة أن تسيطر وتتملك الشعوب المتخلفة كونها تتسلح بالرؤية العقلانية والمعرفية والعلمية الممثلة بالفكر ((العولي)) أما شعوب الشرق المتسلح بالرؤية الروحية الغيبية الممثلة بالفكر ((الديني)) عالم الواقع الملموس الذي يهيمن على الواقع ((الميتافيزيقي)). تفوق عالم الموضوعية على عالم الخيال، عالم العبقرية على عالم الفناء، إنها معايير زائفة حاقدة، وهكذا تعلن الثقافة الغربية الرأسمالية الأوروبية الأمريكية حربها على الثقافة الشرقية، وتدعي باطلاً بأنها حتمية تاريخية، وامتداد طبيعي لفلسفة النهضة الأوروبية، وتأطير للفكر التأسيسي لحضارة الغرب المتحضر.

إن العداء المنظم للفكر العربي برمته ومن ضمنه المعتقد الديني الإسلامي، برز حينما شعر الغرب أنه بات عقبة كأداء أمام انتشار الوعي التوحيدي سياسياً وثقافياً واقتصادياً للحضارة الغربية، واشتغلت على كل المستويات والأصعدة لتخليصه من انتمائه إلى معنى أصيلاً وجلياً هو

((الدين)) الذي يشكل النسيج الاجتماعي والثقافي والمادي والسلطوي والدستوري والروحي للأمة، وسبق أن تحدثنا عن خواص الدين الإسلامي الذي يمتاز بكونه دين توحيدي ((حنيف)) يدعو إلى مكارم الأخلاق والتقوى في العمل والسلوك، يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، وعون للمعوزين، ويحض على التراحم والتسامح والإباء والدفاع عن الأرض والعرض ابتغاء الحرية والسيادة والوجود، ولا فرق بين رئيس ومرؤوس أمام الشريعة الإلهية والمدنية التي سنّها الله الذي خلق الكونية، وهداهم سواء السبيل من أجل العدل والرحمة والمساواة.

لا أنصّب نفسي منافحاً عن الدين الإسلامي بخاصة من حيث أنه تعاليم روحية إلهية أو مفاهيم ((ميتافيزيقية)) ورائية غيبية، أوفكر متخلف وسلفي ساكن، أو أنساق أسطورية ((ميثولوجية)) بائدة.. الخ من ضروب هرطقات الفكر الغربي، بيد أنني أنظر إلى الإسلام نظرة منطقية محايدة من جانبه الفلسفي الأخلاقي، فإذا ما بحثنا في تعاليمه الفلسفية التي تشكل مقولاته وحدات أخلاقية وجمالية، نأظماً منهجياً ديموقراطياً تحتذى به الإنسانية جمعاء من حيث أنه نازع إنساني فطري ونفسي وعقلي واحد في طبيعته، سواء عند الغربي أم الشرقي، لقد كذب المزيّفون الذين رموا بتلفيقاتهم المضللة الإسلام بأنه دين معاد للديموقراطية ((الحرية)) ويحتقر التغيير، دين سكوني جامد ينضوي تحت تأثير مفاهيم ((التابو)) المقدس، دين منغلق على ذاته.

لم يكن الإسلام منغلقاً ومتشرباً بل كان متحصناً تحت واقيات تضلله من ماطرات ورواجم الفوز الحضاري المادي لعالم الغرب المتحضر، وحصّن نفسه للمحافظة على بنية الروحية النقية وتقاليده الثقافية وقيمة الأخلاقية

وتعاليمه المعتقدية وموارثه التاريخية، وليس انفلاقه تحجراً أوتفسخاً أوزوالاً، لقد انفتح على تيارات الحداثة والتتوير وكان له موقف، واستقبل التطورات التكنولوجية والعلمية والمدنية وكان متكفياً معها وله عليها مآخذ ومواقف، وهاهويقف نداءً أمام جائحة العولمة اللانمطية.

لقد أثبتت الخبرات والدراسات بأن الإسلام يمتاز بخاصية التكيف التاريخي والمدني، ولم يتأثر بناؤه العضوي بالتفسخ، فهو يتحلى بمصونية مادته الروحية منذ أكثر من أربعة عشرة قرناً، رغم تلاقحه وانفتاحه على حضارات العالم القديم والحديث، وخضوعه لأشكال شتى من الاحتلال والغزو والاستعمار والاستثمارات والثقافات والمدنية.. الخ. أليس من الغبن والإجحاف أن يُنعت الفكر الإسلامي العريق في تاريخه وتعاليمه وأخلاقه بالانفلاق والتخلف والارهاب وبعدها للحرية والجمود العقائدي، وبرفضه للعلم الحديث والمدنية المعاصرة، وعدم انفتاحه على ثقافات العالم؟

أين الديانات الأخرى إزاء العالم المتحضر؟ لقد انقرضت الزرادشتية التي اعتُبرت أنها أقدم ديانة روحية بعد الديانات الأسطورية ((المثولوجية))، وأمست الديانة اليهودية هرمة، وطفقت الجُدر الأسطورية تتداعى في أبنيتها العتيقة، وحصل انعطاف تاريخي كبير في حياة العالم الغربي عندما انفصل اللاهوت ((المسيحي)) عن الدولة والمدنية، ولُجمت فعاليتها، وأقصى عن دائرة البناء الحضاري الحديث إبان النهضة الأوروبية، لكن ظل الإسلام محافظاً على قيمته الروحية وتعامله المادي، فاندغم وتعشق مع كافة الجوانب الحضارية على مختلف الأزمان، وتلاقح مع الوافد إليه والذاهب إليه وصاغ الإسلام تاريخاً أخلاقياً ومعرفياً، ووضع أنظمة، وسن تشريعات، وأسس إدارات، وأقام سلطات، وسادت أنماط

متباينة ومتعددة، اقتصادية وفكرية واجتماعية وعلمي وأدبية وأسطورية، ومن يبحث في هذه القيم يستشف المعاني والأسس القاعدية لبناء مجتمع ديموقراطي حقاً، تتجسده فيه أنظمة (شورى، دستوري، حكم جماعة، قبلي، ملكي، جمهوري.. الخ) وتشريعات مدنية (إرث، زواج، ضمان اجتماعي، نظام مالي) ومعالجات لمسائل أخلاقية (الصدقة، الزكاة، الربا، توزيع المال وفق الشرائع.. الخ) وأجناس إدارية (خلافة، أمير، إمامي، ملكي.. الخ). وتوسعت رقعة الدولة الروحية والاقتصادية للإسلام لتشمل بلدان وأمم مختلفة الأجناس والأعراق، فساد خطاب واحد منسجم وشمولي غطى مساحات واسعة جغرافية وسياسية وثقافية وروحية. ترى ما قدرة هذا الفكر الديني والمخيال السياسي الذي كان وما يزال يعمل على مفاهيم متينة بالرغم من أفول ألق نجم الحضارة الشرقية وسيادة الخلافة (الإسلامية العربية) على بقاع واسعة من العالم ؟ وبالرغم من توقد شعلة حضارة الغرب وتوسعها على حساب تفكيك قيم الدين وافتراغ أبنيته وأنماطه وموارثه ومذاهبه وأحزابه ولونياته المذهبية من قبل الغزاة الوافدين من تتر و صليبين وشعوبيين وعثمانيين واستعمار غربي حديث.. الخ وظل مقاوماً كل التيارات العاتية ؟ فترى من أية حجارة صلبة بنيت جُدره ؟ لقد كان الإسلام ثورة انقلابية على الأوضاع السائدة المتخلفة وعلى الجهل الثقافي والروحي والمدني والقانوني والفلسفي والإداري والتشريعي.. الخ. ورسخ دعائم دولة خلافية تطابقت تشريعاتها العقائدية الروحية في كل زمان وعلى كل مكان من المعمورة التي فتحتها وانفتحت عليها، ونشرت تعاليم هذا الدين علماً وفكراً ومعرفة وعقيدة على مختلف اللونيات الحضارية لشعوب الأرض، وهذا ماثبت صحة القول في أنها عقيدة ذاتية منفتحة وليست منغلقة، ودعت إلى

دين التوحيد ((وحدة العقيدة العالمية)) ونادت ب ((ديموقراطية العالم)) بنشر العدالة الاجتماعية والمساواة والإخاء والرحمة ، ودعت إلى تطبيق ((الديموقراطية السياسية والإدارية)) ثورة الفقراء على الأغنياء والتجار والمرابين والمحتكرين، كما حرّضت على الحرية، لتحرير العبيد ((حرية الأفراد))^(٣٨) وكما أسلفنا من قبل، أن جُلّى قوى المقاومة تقودها حركات إسلامية متسلحة بعقيدة عمرها أربعة عشر قرناً، الفكر واحد، والجدر المبنية من الحجارة الروحية العباء ثابتة لم تأكلها ظواهر الطبيعة، كما لم تهرم وتبلى خلايا هذا الدين العتيق العريق !! وحده الغرب المنغلق على ذاتيته المترفعة على الشعوب الأخرى لا يعرف إلا منطق القوة والاستلاب والقهر، وما أن يستبيح جنة حتى يحيلها قفراً كالجراد الذي يجرد الأشجار ويوقفها على عروشها.

ينبغي على الغرب أن يتحاور مع الشرق، ويفهم حضارته وعقيدته وثقافته وتقاليدَه بعقلنة وتواضع وانفتاح شامل كي يدخل بأمان وسلام ديار الشرق، وتتفتح له الأبواب الموصدة.

وإذا نظرنا بعين تحليلية متمحصة إلى الواقع الثقافي من الناحية التاريخية لوجدناه يعبر عن نوازع عقلانية واعية لمحتوى الوجود، وما يفتأ يكرر نفسه في مراحل متطورة، ويعيد صياغة الوجود علمياً وجمالياً وأخلاقياً، وهو في ذات الوقت يُفصح عن القيم الجمالية الساكنة في مظان التخلقات الإلهية، ومن خلال قراءاتنا لسجل ديوان التراث الإنساني العريق، تكشف لنا حقائق تمثل معايير وأحكام ونُظم وحقوق ساغتها واعية بشرية من مختلف

الأجناس البشرية، وأود أن أخلص في قلبي هذا إلى أن الوعي الإنسانية ساهمت في البناء العقلاني، والتأسيس المعرفي، وفي مرتسمات المستويات الأخلاقية ومعايير القيم الجمالية النازمة للسلوكيات الاجتماعية منذ فجر التاريخ، فليس لشعب فضل على شعب، ولا أسبقية حضارة على حضارة، وإن كانت هنالك ثمة فروقات في المستويات الحضارية أو المدنية، فالتراث الإنساني يشكل لمية شمولية تمثل الهوية الإنسانية قاطبة، أما في العصر الحديث فقد كانت ثمة حضارات تطمع في توسيع مجالها الحيوي والأقليمي والقاري والاقتصادي والرأسمالي الممثل في المنهج الشمولي للسوق العالمي.. الخ.

محاولة ابتلاع حضارة الآخر بدافع النزوع الغريزي الوحشي، وما يزال الصراع قائماً بين نزوع واع أناسي، ونزوع غريزي متوحش، بين قيم جمالية وسلوكيات قبائحية، بين وعي قيمي شمولي متمخض عن ذات أناسية ورؤى دنيئة ضيقة متمخضة عن ذات فردية طامعة، لذلك من غير الممكن للوعي الذاتي الفردي أن يحول الوعي الشمولي ((المجتمعي)) إلى رؤية ضيقة، والإساق العالم إلى وعي منفلق.

وهب الشرق حضارات إبداعية متنوعة ومتخلفة اللحظات عبر تطور الوعي الإنساني في سائر الأصعدة والمجالات، وصاغ حضارات مختلفة في أشكالها، غير أنها كانت متفقة في مضامينها الإنسانية، وقد تلونت في مرتسماتها ومعاييرها وقيمها وثقافتها وصنائعها وعمرانها وأنظمتها السياسية والاجتماعية والعسكرية والإدارية، أما الغرب الناهض من تحت دثار التاريخ المظلم، واتكائه على عكاز حضارة الشرق، جعل من النهضة الأوربية أول تجربة حضارية متألقة غيرت مجرى تاريخ الوعي البشري والأخلاق

الإنسانية بحق، بيد أنها ارتقت إلى السطح على سلم حضارات الشرق مادياً وروحياً وأخلاقياً، وساد وهم مغال في أدبيات النهضة، وانسرب في النسيج التاريخي للواعية الأوربية أن حضارة الغرب قد اتكأت على حضارة المجتمع اليوناني ((الأغريقي)) وأنها ابتنتها الشرعية، في حين أن الحضارة اليونانية شرقية الطابع وسرت في نسفها قيم الشرق وتلاقحت تاريخياً مع منجزات الحضارة العربية على وجه الخصوص، فامتزج الوعي، وتناجت الأرواح، وتساوت الأنفس، وتشابهت الطبائع، وتقاربت التقاليد، وتماثلت الصنائع، وتوحدت قيم المعتقدات الدينية من خلال التبادل الحضاري، والغرب يعلم بتلك الحقائق التاريخية الخالدة، وأن نسيج حضارته المتسريل به اليوم هو من خيوط غزل الشرق العظيم، الشرق المتهم بأسطرته وتخلفه وانفلاقه وتحجره ووحشيته، والشمعة التي صنعها الشرق لتيركهوف الغرب قدم بها ليحرق بيادر الشرق وإنسانه الذي كان له الفضل في تحضره، هذا التحضر الذي خلق عنده عقدة وهمية تأصلت في وعيه، هي عقدة التفوق، وشعوره أن تاريخ الوعي قد وصل به إلى أعلى المراحل من العقلنة التي انضوى بها تحت محكومية السعادة ونهاية التاريخ، مالبث من حيث لا يحتسب أن دخل محكومية الأسطورة، وغاص في يم الميتافيزيق وعبث المدنية، وهنا يكمن بؤس الحضارة الغربية.

إن نهاية تاريخ التفوق يعني نهاية تاريخ التعددية الحضارية والصراع الحضاري، وذوبان الطبقات، والعبودية، وإعلان الحرية والديموقراطية وحقوق الإنسان، وقيام المجتمع المدني، واستئصال شأفة الإرهاب الذي تمارسه الأصولية الدينية على مختلف مذاهبها وأديانها، ومحاولة القضاء على هذه البؤر والتنظيمات والحركات وعلى وجه الخصوص الإسلامية منها التي تعتق فكراً إسلامياً مدمراً لحضارة الغرب المتحضر. للأسف،

بدأت الحضارة الغربية تتمخض عن فلسفات وثقافات ضحلة، ولا تنظر إلى الحقائق إلا من منازل جد ضيقة لا تتعدى مساحات الرؤية في العين المجردة للعولمة، فهلا نهاية تاريخ العولمة نهاية تاريخ الوعي والقيم والإبداع والخلق عن طريق الغزو والهيمنة والاضطهاد ونهب ثروات الشعوب وتذويب الحضارات والقضاء على المعتقدات الروحية وتوحيدها تحت السيادة الرأسمالية وقرارات السوق ٥.

لقد تعرض الجمالي إلى ارتكاسات في الوعي البشري الأناسي، فيتعين علينا الانتباه بحذر لهذه الإرهاصات المقيتة في حياة العلاقة الجمالية، وينبغي أن ندرك بعمق أن الجمالي يتشكل من جملة المعايير التي تمثل القيم الجمالية التي لا تسمو عليها قيمة أخرى، إذ أنها تكون المظاهر الثابتة في أنماط تفكيرنا الانتباه بحذر لهذه الإرهاصات المقيتة في حياة العلاقة الجمالية، وينبغي أن ندرك بعمق أن الجمالي يتشكل من جملة المعايير التي تمثل القيم الجمالية التي لا تسمو عليها قيمة أخرى، إذ تكون المظاهر الثابتة في أنماط تفكيرنا وأساليب تعاملاتنا وطرائق سلوكنا، ويمكن القول أنها المعيار الجمالي الذي يمثل المقدس في ثابته، ولا شك في أن الجهل بالجمالي سيقود إلى نزعة ((دوغمائية)) في مناهج تفكيرنا وممارساتنا، ولقد تمايزت في الأنساق الفكرية والمذهبية والثقافية والإبداعية تيارات منفتحة وأخرى منغلقة، وبرزت صراعات سياسية. وطفئت على السطح أزمات كبرى، ونزاعات دينية، وأشد النزاعات ما أطلح عليه ب ((العنف المضاد)) ثم تم تسميته من قبل قوى التمرکز ب ((الإرهاب)) ونجم عن ذلك ما يسمى افتراضاً ب صراع ((العولمة والأديان)).

أرى أن على الوعي البشري الأناسي أن يضطلع بمهام كبرى ويعمل على تجاوز ظاهرة الجهل في المعايير الجمالية المستحكمة، والثوابت المقدسة،

والتحوّل الضروري، والانفتاح على القيم العليا التي تضمن التوسع المعرفي والجمالي والمحاورة الخلاقة في حياتنا المعاصرة.

يقول الشاعر جان دوفيلبان - وزير خارجية فرنسا الحالي : ((وأحياناً يُعدّ الجهل ملجأً لدى المؤمنين أنفسهم، فالتمسك بالحرفية التي تدعو إلى قراءة جامدة إلى الأبد للنصوص المقدسة، هوبذاته منشأ كل التمزقات وكل الحروب))^(٣٩) صحيح أننا نجابه تحديات كبيرة ومخيفة، عواصف هوجاء من القبائح تعصف بباسقات القيم الجمالية التقليدية والروحية، وقائع تفرض نفسها على كل ذات وهوية، وصحيح أننا امتداد لموارث عريقة وعتيقة، ولكن لا يعني البتة أن الانفتاح على العاصفات والجوائح هوتخل عن الثوابت الجمالية في الأصالة الأخلاقية، ومهما فرضت اللانمطية العولمية منهجها على النمطية الذاتية لخلق التقارب الزمني والتراخي والجغرافي والحضاري. منذ قرون خلت ومازال البراني الغربي المتفوق يُنصّب نفسه السيد المتعال على العبد الشرقي الحقير الذي يكوّن عالماً من الثروة الهائلة وسوقاً للتصريف الواسعة، فوجوب اختراق عالمه المناقض لحضارة المتفوق، وأشد ما تجلت تلك النزعة الفلسفية إبان الإعداد للحملات الصليبية. ومحاولة تقسيم العالم إلى عوالم عنصرية متميزة، منها الأوربية والبلاد الإسلامية، مما أبرز ظاهرة الوحدة المسيحية، وسارع في الهجرة أو الغزو الغربي لبلاد الشرق الغنية روحياً ومادياً، ولعل الدافع الأساس هو الوضع الاقتصادي الفقير التي تعانيه مدائن أوربا، فتلازم الدافعان الديني والاقتصادي، ما لبث أن صار العالم المستعمر

39 - عن مقال له شر في حريدة أحرار الأدب القاهرية - العدد / ١٤٢٤ / يوليو ٢٠٠٣م/م. نر. برناديت أنوشارة.

أوالمُكتشف أوالمفلوب حيازة تخص الغالب وحده، فبات الغالب معياراً أوأمثولة، والمفلوب أنموذجاً في الأسس الحضارية الذي يُحتذى به، ولايتلقى المُستعبد إلا المجلوب الاستهلاكي الذي يستقدمه الجالب المتفوق إلى هذا الآخر المفلوب، ويرتهن المفلوب لخطاب الجالب وثقافته وتاريخه وروحه، حضارة مجلوبة يتسَيّدُها العنف المكوّن للوعي الاغترابي بكافة المَجَمَلات الحضارية الموعودة، وحقيقة الجحيم التي يشهدها المُستضعف، وانزجاجة في متاهات وجود لاملامح ولامعان لها في حياته. إن الشخصية الإسلامية في نظر الغالب هي أقلّ المنتمين دينياً إلى موضوع الانفتاح الحر على عالم الغالب واستيعاب حكّمته، شخصية متحجرة العقيدة، متبلدة الحس التاريخي والحضاري، مسريلة بمفاهيم ((ماورائية)) عتيقة، يهيمن على ثقافتها عُرف قبلي سلفي ساكن، وتتحصن بأسيجة السنن التي مشى على هديها أسلافها من قبل، طبيعي، يأتي هذا التشرنق عند المسلم نتيجة منطقية تجاه ما يمارسه الجالب من فصل وعزل ثقافي وروحي وتراثي وتاريخي لعقيدته وسننه وتقاليده وأدبياته وأخلاقه وروحه القومية والوطنية.. الخ.

إن الاختراق الغربي لوعي الشرق المسلم بغية جعله متمثلاً وأنموذجاً ومتطابقاً يجعل منه نداً قائماً بين عقيدة روحية شرقية، وفلسفة معرفية غربية، بين فكر أخلاقي متعال وفكر مادي دنيوي، وأن نهاية تاريخ الوعي الغربي هو تاريخ تحقيق الكلائية الديموقراطية التي تضمن لشعوب الأرض السعادة بمشيئة الفكر المادي الذي يخالف مشيئة الإله الذي يقرر نهاية الحياة على ظاهرة الدنيا، إلا أننا نجد نهايات التاريخ للفكر المادي مرتبطة حتماً في نهايات مرحلية لأشكال الأيديولوجيات أوالنظم أوالأفكار، أما

نهايات تاريخ القدر البشري والأناسي مفتوح إلى أجل مُقدَّر ومُسمى وله بداية ونهاية واحدة خلافاً لنهايات تاريخ الفكر عند هيفل وماركس وكوجيف وفوكوياما. إن الصراع الثقافي أو الحضاري إنما هو مجرد فكرة سياسية ليست فلسفية، وفي الحقيقة هي نظرة خاطئة وضيقة، ونحن موقنون في أن الصراع هو فلسفة الخطاب النبوي لتعاليم نهايات الخلاص، فلسفة الكلية المطلقة لوحدة عالم أمثولي حر سعيد، إنها أيديولوجية ترتبط بحركة تجسيد وتُمثل لفكر وثقافة وتقالييد وقيم البراني الذي يفرض حاجته على محتاجه بطريقة العنف من أجل نهاية العنف، وتخليص المسلم من إلهه العنيف الذي يقبع في كهف روحه على حد زعم البراني الذي ينعت المسلم بشتى النعوت الواهية، وليجعل من حادثته حاضراً خالصاً ومطلقاً.

أود أن أنوه عن اتجاهين في خلاصة البحث، إذ أرى أنه لا يستقيم الرأي دون البحث المعمق فيهما، وإن طُرِحاً بشكل مشوش ومتداخل في زمن يمكن القول عنه زمن صدام المصالح أو صراع المصالح، فهناك اتجاه لقوى تدعو إلى صدام الحضارات يتبناه الفكر الغربي، واتجاه لقوى تدعو إلى حوار الحضارات يتبناه الفكر الشرقي، لكن فوارق ومميزات تحدد نمطية وماهية وخصائص كل دعوة، فالفكر الغربي في حقيقة دعواه يتطلع إلى تحقيق مصالح مادية ((اقتصادية)) محضة (مال، سوق، نفوذ، تسلط.. الخ) أما الشرق فإنه يتطلع إلى تحقيقه مصالح روحية ((ثقافية)) محضة (قيم، روحانيات، أخلاقيات، معتقدات معارف، تراث، لغة، تقاليد.. الخ) فيأتي التمييز صارخاً بين حضارة تركز على أسس من القوى المادية ((المدنية)) وحضارة تعتمد على أسس من القوة الروحية ((الثقافية)) وشاع في أدبيات الشعوب التي تعرّضت للغزو الغربي أن المادية خطيرة على حضارة الشرق،

والروحانية خطرة على حضارة الغرب، وكل منهما يدّعي بأن الآخر نزاع إلى إبادة حضارته ومدنيته، ومن ذلك المنطلق باتت القضية الثقافية من أبرز أولويات الصراع الحضاري من أجل حماية الأمن الثقافي إزاء تحديات الغزو الاقتصادي المسلح بعتاد وآليات الإعلام والأيديولوجيات والمعلومات والمناهج ((أجندة)) فكرية وتعليمية وتربوية وثقافية عبر وسائل الاتصال والتلقي المباشر المسبق الإعداد. ومن الملاحظ، تلوح في الأفق دعوة غربية عدائية للصدام، ودعوة شرقية مسالمة للحوار. تلزم الإشارة إلى أن جوهر الصراع يرجع إلى موضوع هيمنة الفكر المادي المدني على الفكر الروحي الحضاري، بمعنى مجرد، عملية إفراغ المخزون الروحي ((الديني)) من أمشاج التراث الثقافي للأمة، والجدير في الطرح أن جلى ثقافة الشرق مكوّنة من أمشاج دينية، ولهذا نزع بلا مرية أنه السبب الجوهرى في الصراع والممانعة والوقوف ضد الصيغ التي انطوت عليها فلسفة الغرب إزاء طرائق الاحتواء والابتلاع والحياسة بقيم وثقافة وروحانيات الشرق العريق، فجاءت لانمطية المنهج العولمي من افتقاره إلى مفاهيم وقيم لا تتناغم وتتسجم مع المحتوى الحضاري للشرق وعدم مقدرته على توصيفه وتفسير حقائقه المادية والروحية والثقافية، ومن هذا المنطلق يتم تحميل مسؤولية الصراعات والاضطرابات والممانعات لحكومات الدول وشخصياتها، والإملاء عليها لاتخاذ شتى التدابير والإجراءات الفورية التي تتناسب مع إشباع رغبات وتلبية متطلبات قوى التمركز، فترى حكومات تستجيب دون تردد من حيث أنها أعدت لهذا الفرض مسبقاً، وحكومات أكرهتها الظروف الذاتية والدولية على الأذعان والطاعة وتبني هذا الفكر والعمل على هدي ((الأجندة))، وحكومات ذهببت باتجاه معاكس ووقفت نداءً إزاء إملاءات ومطالبيب الآخر، وحكومات ظلت خارج إطار لعبة منهجية قوى التمركز.

إن فلسفة الدفاع عن القيمة الحضارية التي تمثل الجوهر الروحي ((الجمالي)) للأمة هو دفاع عن ثقافتها التي تمثل في حقيقة الأمر الأنماط القيمة الثابتة المتجسدة في المستويات العقائدية الأخلاقية والتقاليد الروحية والعرفية والعرقية واللغوية والمعرفية والتراثية.. الخ. بغض النظر عن المؤثرات المدنية التي تشكل القاعدة المادية للبناء النمطي الحضاري، سواء كانت منجزات ذاتية أم مجلوبة، متلاقحة أم متأثرة بالآخر، فالمدينة في حضرات الشعوب تتوالد حيناً وتزول حيناً آخر، إلا أن القيم الحضارية تظل ماثلة وتكتسب خصائص توالدية في السيرورة التاريخية.

هناك إشكالية تحتاج إلى ثمة توضيح في مفهومي الذات الحضارية والذات المدنية، ولعل سؤالاً هاماً يتمخض عن قراءاتنا المعمقة لحركة التاريخ الأناسي، أي من الذاتيتين يتعلق بهما نهوض الأمة أوزوالها؟ ولماذا يجري فصل البناء الذاتي إلى بنية حضارية وبنية مدنية؟. بداية، ينبغي النظر بإمعان في عنق التاريخ بوصفه وعياً لقيم ثابتة تمثل الأصالة التي تأخذ حالة من الديمومة في حاضرة أي مجتمع، معتقدين بأن الذات الحضارية واحدة في خصائصها الجوهرية وثوابتها القيمة رغم خضوعها للصيرورة الزمانية ومحكوميته بروابط الماضي التاريخي، أما فيما يتعلق بالذات المدنية، فينظر إليها بوصفها قوى إنتاج ومنتجات مادية تأخذ طابع الثبات، وتمتاز بقابليتها للتطور أو التغير أو الزوال وفقاً لمعطيات الظروف الذاتية أو الخارجية التي يمثل لها الواقع التكويني للمجتمع المدني، ونشير إلى مقولة مؤكدين عدم جواز الموافقة أو التصديق على ما تصف به تاريخ حضارة الشرق على أنه فعل تواصلي ((أمبيرقي)) في خصائصه ومناهجه، وأن طبيعة حضارة أية أمة أوقومية هي أن القيم الحضارية ناتج عن دين تجريبي جامع

في أزمنة المتغيرات، وأن عوامل القومية دعائم مفككة غير مترابطة في أزمنة التحولات المدنية، وأن وضع مرتسمات النهضة لإمكان بعث الحضارة وإعادة إنتاجها بغاية التواصلية ((الديناميكية)) للتاريخ المتجدد يتطلب بالفعل أدلة تاريخية متخلقة الأحداث عبر تجربة اللحظات المتغيرة لإثبات أصالة الذات الحضارية.

إننا متشبثون بتلابيب قناعة أثبتتها الوقائع السالفة والمعاصرة، أن إرث الذات الحضارية لا يحتاج لدلائل وقرائن تستعيد تاريخه وتعيد إنتاجه تماشياً مع مقتضيات الظروف المعاصرة، إلا أنه من الجائز إعادة إنتاج الحاضر وصياغته وفقاً لأمثولات القيم الموروثة من رؤيتنا إلى أن الحضارة جملة قيم ثابتة والمدينة جملة منتجات متحوّلة، وإذا ما بحثنا في خصائص البنية الاجتماعية لتبين أنه قبل أن يكون البشر مجرد تجمع هي بنية حضارية ذات امتداد تاريخي واحد وموحد، فضلاً عن أنها تمثل بنية مدينة معقدة التركيب، والمعرفة في مفهومي الحضارة والمدينة ترتبط بصورة لازمة في حركة التاريخ وتواصلية دونما استقلالية أية لحظة أو حدث أو فعل، ودونما تقسيمها إلى مستويات أو أطوار أو بنى، ولا يمكن في أي حال الحكم على الذات الحضارية بالزوال أو الموت من حيث أنها قيمة معرفية تخضع لصيرورة كونية داخل الطور الواحد، أما الانحطاط أو القطيعة فتتبع حكماً سيرورة المتغيرات المدنية لا الثوابت الحضارية، ولا يعني طرحنا أن هنالك عزلاً أو فصلاً بين القيم الحضارية والقوى المدنية البتة، وإنما توجد علاقة عضوية وجدلية وطيدة، فتشكّلان معاً قاعدة التأسيس التاريخي لوحدة الارتقاء الحداثي.

وأنه لمن المتعارف عليه في مصطلح التحضر أو الحضرة أو الحضارة مفهوم يعبر عن حالة انتقالية من واقع راق إلى واقع مدني أرقى، هذا فيما إذا تم

مقارنته بحالة توضعات مجتمع ((البداوة)) المنتشرين في رحاب الأرياف والبادي التي يغلب على طابعها الاجتماعي صفة التخلف المدني _ الحضاري وفقاً لماراه المفكرون والفلاسفة وعلماء الاجتماع، القدماء منهم والمحدثين.

المعلوم لدينا أن الحضرة أو الحضارة مكوّنة من جملة القيم العليا النازمة لسلوك الناس في حياتهم الذاتية سواء كانوا أفراداً أم مجتمعات، لكنه من الملاحظ أن الحضرة قد أخذت في زمني الحداثة والعولمة أساليب واتجاهات ومناهج تخالف طبيعته، فقد تم استخدام قوى الإنتاج المدني العملاقة لتحقيق مصالح حضارية ومدنية غاية في التطرف على حساب الآخر، فلا ريب في أن الذين يدعون بالحضرة ويسعون إلى حضرة الآخرين ويخافون على أمن حضاراتهم ومدنيتها، هم أنفسهم الذين يمارسون بواسطة قواهم وآلياتهم المدنية وعبر شرعة همجية متخلفة متطرفة أسلوب الإرهاب بحق الحضارات الأخرى، إنها بحق شرعة تخلو من أبسط القيم الإنسانية، وبيالغ الأسف، يرى الفكر العولمي بمنظار قصير المدى أن حضرة الشعوب لا تأتي إلا عن طريق تمدينها وتطبيعها ثقافياً وفق ما يراه هو ويتطابق مع خصائصه، ومحاولة منه تفكيك الحضارات المتماسكة والمتكاملة تاريخياً لضعافها بواسطة ماتملك من ((أجندة)) مالية وعسكرية لتحقيق اختراقات ثقافية وروحية ودينية وسياسية واقتصادية.

إن العلاقة البشرية في شريعة العولمة تحكمها لغة السوق، وتزداد حدة وضراوة كلما أهرت النظام العالمي وتعرضت بناء إلى التصدع أو الضعف، ولعل مرحلة الحرب الباردة أشبه بهدأة الوحش بعد انخماد الهياج، فهي أميز المراحل التي أظهرت بالتجربة العملية ظاهرة انهيار نظم و أيديولوجيات وتفطيت دول وتراجعها كالاتحاد السوفيتي ومنظومة الدول الاشتراكية،

وتوحيد دول وتقدمها ، كما هو الحال في الوحدة الأوربية ، ويتبدى لنا عالم تحكمه في الظاهر علاقة وحدة تفسح مجالاً للتعاون والتقارب والاندماج ، وفي الباطن تفكيكاً وتفتيتاً بحيث يسمح للقوى مجالاً للصراع والنزاع ، وفي النتيجة يعطي للرأسمال الذي تتحكم في إدارته وحدة اطلاقية ، ويمنح النُخب المتمركزة اتخاذ القرار الكوني إزاء ضعف وتراجع الدول المستقلة صاحبة السيادة.

ينبغي أن نميز بين خصائص التكوين الحضاري المؤلف من أمشاج قيمية باطنية تمثل النسيج الروحي أو العقلاني أو الفاكرة الواعية أو التاريخ أو التقاليد أو المعتقدات أو المقدسات.. الخ. وبين عوامل التكوين المدني المكوّن من مفرزات العلوم والتكنولوجيا والتقنية والصناعية الاستهلاكية .. الخ ، لنتمكن من خلال فكر نقدي شفاف تحديد موقع أية أمة عامة على خارطة الحياة ، وبيان ما إذا كانت عقيمة أم متخلفة أم غير عقلانية أم متقدمة ومتطورة. إذا ما هو التخلف وما هو التقدم في نظر الفكر العولي ؟ هل التمسك بثوابت القيم الإنسانية التي تمثل حضارة الشعوب ورفض ثقافة مشوهة وإفغائية ، وهضم منتجات استهلاكية آنية ، واتباع نهج شكلائي يفتقر إلى أبسط الخصائص الروحية التي تمثل مدنية الشعوب ، جهل وعقم وتخلف وانغلاق ؟ في ظني ما من أمة إلا وتخضع لإزدواجية التعامل بين الحضارة والمدنية ، وحسبي أن الحضارة جملة ثوابت مؤبدة ، والمدنية جملة متحركات زائلة بحكم التطور ، والحضارة أشبه بالأم والمدنية أولادها ، أو أشبه بالشجرة المباركة والمدنية ثمارها الطيبة ، وأخال أن العالم الذي يتنازع فيما بينه هو ناتج عن سياسات تملّوها مفرزات المدنية ، وفي سياق هذا الذكر يتعين على الفكر النقدي إبراز الحدود التي ينبغي على المدنية أن تقف

عندها مع محاولة عدم تعديها على القيم الحضارية بوصفها مكونات إرثية من المقدسات والتقاليد الأخلاقية والقيم الجمالية والأنماط المعرفية والنوازع الروحية الإنسانية، ولعل كثير من الشعوب تحتفظ بقيمها وتقاليدها الحضارية وتتعامل مع التطورات المدنية دونما أي خلاف أو تعارض، لكن وجه الخلاف يأتي حينما تتقحم المدنية إهاب الحضارة، محاولة إغائها أو نعتها بالتشريق والسكونية والتخلف أو إفراغها من إرثها القيمي، ومن هنا ينشأ الصراع بين حضارة ومدنية، لابين حضارة وحضارة أوبين تقدم وتخلف كما خالها منظرو العولة.

الاغتراب الجانح للذات

إن فهم التاريخ وتحولاته لا يأتي من مفهوم الجدل ((البراكسيس)) كما زعمت بعض الرؤى والنظريات الفلسفية التي سادت سنين طوال وهيمنت على الوعي الإنساني، وولادة المفاهيم أو القيم نتيجة حتمية لظهور النقيض، ولكن القيمة تتسيد بوصفها جوهرأً جمالياً في الحدث التاريخي، فالنقيض يختق في فضاء قمقمه الضيق الذي حشر نفسه به، ويزول بوصفه قبحاً غير منسجم مع إرادة الحياة، لذلك فالجدل ليس هو الخصومة أو الحوار أو الصراع بين الأضداد كما فسرتة فلسفة القرون السالفة وبنّت عليه أسسها المعرفية والفكرية والسياسية والثقافية، وإنما الجدل هو توالدية اللحظات الخلاقة الأرقى التي تمتلك القدرة على الاستيطان في ثيات التاريخ بوصفها قيمة جمالية عليا تتميز بدلالات معانية عقلانية تصيغ نمط حياة الناس، وكونها تمثل الأسس القاعدية المكوّنة لنسيجهم الذاتي والإنساني، ولا أخال البتة أن البراكسيس يمتلك معياراً أصيلاً ذي قيمة، فالمفهوم الجدلي لا يكشف عن حقيقته إلا في واقع موضوعي فضيل، ومن ذا يمكننا القول في أن الجدل هو القدرة على تفجير تجربة الواقعة وتحويلها إلى قيمة مقاومة للنقيض ومتوافقة مع إرادة الحياة، ولا تعرف فعاليتها أي فصل أو عزل،

وخواصها أي تغريب أو استقلالية في سائر الوحدات الإنتاجية الواعية، ولا تستجيب لشروط نهائية، لأن في بنيتها مشروطية اللامتاهي القائم على التناسلية القيمة التي تمتاز بقدرتها على التحرر من النقيض واستلاباته وتبعيته.

إن العولمة التي تتسلح بـ ((البراكسيس)) تهدف من خلفه تحويل كل شيء إلى نقيض لتضعه قوى مناقضة لفكرها ومنهجها وتفوقها ووحدتها الشمولية كما تزعم، ما يلبث النقيض المفترض أن يسطو عليها ويبتلعها. لا ريب في أن الذاتية المتوحدة في داخلها، والمنعزلة عن خارجها، والمتمردة على قضايا عصرها، والخارجة عن تقاليد مجتمعتها هي في حالة اغتراب ((Alienation)) قاتل للذات، وليس تجل للذات كما يخالها البعض ولعل ابن باجة الذي عاش في ظل دولة المرابطين في الأندلس منذ /٨٠٠/ عام مضى، سبق فلاسفة الغرب حول غربة الفكر والمفهوم، فقد دعا إلى إنسلاخ الفرد عن الهيئة الاجتماعية لتترفع الذات الفردية عن الذات الاجتماعية الملوثة بالردائل والخطايا، والمنغمسة في الملذات الدنيوية، وهنا يفصل الذات ويعزلها نفسياً وإنتاجياً، ونلاحظه يدخل في سكونية التجلي العرفاني (gnose) وينفصل عن الواقع ويقبع تحت ظل أحيدة (manade) الذات بدلاً من دمجها (integration) في الكلانية، يقول: ((غريباء في آرائهم قد سافروا بأفكارهم إلى مراتب أخرى، هي لهم، أوطان مثل هؤلاء إذا اجتمعوا في المدينة الكاملة، فتوحدوا على عمل واحد، ورأي واحد، ومعتقد واحد، فتزول غريبتهم وتدوم عليهم سعادتهم))^(٤٠). أليست رؤية ابن باجة دعوة إلى الاغتراب الجانح للذات، والتوحد الجامع للكلانية؟ ورؤية

مزدوجة تحمل النقيضين، فهي بين تركيبية التّوحد المشوش وتفكيكية العزل الفوغائية، ومن المعلوم، أن ظاهرة الاغتراب تشغل مساحة واسعة من رقعة الحضارة الإنسانية سواء كانت فردية أم اجتماعية، فقد وضعت الفكر في إشكالات جد صعبة، وإذا ما قارنا بين رؤية ابن باجه ونظرية الفيلسوف الألماني فريدريك هيجل المتوفي ١٨٣١م نجد أنهما متطابقتان في مفهوم الاغتراب الفردي، والدعوة إلى الاندماج بالوحدة الكلية، إذ يحضّر هيجل على أن الفرد يعيش لنفسه أوداته، ويعلم نفسه بنفسه بكامل حرّيته، ويمتزل الحياة الاجتماعية حيناً، فيأخذ من محاسنها ما ينفعه، ويدع من مساوئها ما يضره، ومن الملاحظ أنهما يدعوان إلى التوحد في العقل الأعلى الذي يمنح الناس المعرفة الشمولية، ويحركهم صوب الكمال، وهذه العزلة (isolation) هي شرط جوهري في إمتلاك الفرد لذاته وحرّيته، والمثل الأعلى يرتكز على العقل الكلي المدبر والذي ينطبق على مفهومية النبوءة الأسطورية الأولى للبدء الأول، أولفهوميات الأصل، أوللقوة المتعالية، أولإرادة المركز.. الخ، والذي يرى فيها الفكر العولي المعاصر أنها المحور الناظم أوالقالب أوال((الدينامو)) المحرك الذي يُنصّب نفسه العقل الكلاسيكي الفعال المتوحد من العقل الفردي، والتوحد يمثل قمة السعادة، ولاينال السعادة إلا الأفراد الذين يترفعون على رذائل المجتمع، ويتوحدون في العقل المتعالي، وهنا تحقق الذات المفترية كما لها المطلق وتصبح إلهية، وأن الآخر فاسد بالقياس إليها ما لم يحقق وجوده المترفع السامي المتفوق، بذلك يمكن تقديم العون للآخرين وتحقيق وجودهم.

لقد أثار محور العولة كثيراً من القضايا والتحديات، واخلولقت رؤى في حياتنا الفكرية والثقافية، فمنه من غال في نموذجيتها ومثالياتها ودافع

بحماس فائق النظير عن منهجها النفمي، ومنهم من قرّظوهاجم هذا الأنموذج الفوغائي المدمر للحضارة والإنسان على حد سواء، ومنهم من اتخذ من الاعتدال والتوفيقية بين الذات القومية والذات الأممية منطلقاً من مبدأ الشراكة الأممية في بناء عالم إنساني حر آمن سعيد، ورسم ثقافة عولمية من طراز حديث، في حين يظهر أن المنهج العولمي يطال الخصوصيات التراثية والروحية والمرجعية والثقافية، ويتطلع إلى تمييط اجتماعي وثقافي وروحي موحد بالرغم من اللوحات الفسيفسائية للثقافات المتنوعة المرسومة على الخارطة المجتمعية لسكان الأرض، ولما يلوح لي عن كذب، أن مسعاه وعرأ، فالعولمة التي تتادي بالحرية ((الديموقراطية)) لاأظنها تتفق مع معادل التنوعات الروحية والتراثية والثقافية، ولايمكن أن تتسجم مع حرية السوق من جهة أخرى، ولو قمنا بتشخيص الخطاب العولمي فيما يخص الديمقراطية الليبرالية والثقافة الليبرالية، لأفينا تناقضات صارخة ومدهشة، وتحكم على نفسها علناً بالقصور وضيق الأفق، خاصة في طرحها الذي اعتبر المنهج العولمي هوارقى شكل من أشكال ممارسة الديمقراطية، باعتبارها الصيغة النهائية لنظام يحكم الشعوب الإنسانية بلمّيتها.

إن العولمة تناسلت من رحم الحداثة، وشرعت تتطلع إلى وضع مداميك شاملة بعيداً عن متراكمات المواريث العتيقة، ووضع المعايير الموجهة للفكر العقلاني على حد زعم منظري الفكر العولمي، وإن جاز تشبيهها بطائر يحلق في فضاء هلامي خارج انعدام الجاذبية التاريخية وقوانينها الموضوعية، وسبق أن بحثنا في هذه الرؤية، مع قناعتنا بأن أية لحظة تاريخية سبقت هي لحظة حدائية في آنها، ولحظة تتوالد عن لحظة لتشكّل

تراكمًا تاريخيًا حاضراً في الحاضر، وحاضراً في مستقبلات ماسياتي، قد لا نتخذ من التاريخ وموارثنا مرجعية أونستلهم رؤانا، ونستفيد من التجارب والخبرات السالفة.. الخ. بيد أننا لاولن نستطيع إنكار تاريخ الإنسان في بناءاته وعذاباته ومآسيه وما أنتجه من معارف وعلوم وروحانيات أليس هذا الإنكار ككفرًا مقبلاً؟

إن الحنين إلى طفولة النبوءة الأسطورية للبدء الأول هي مغامرة للطفولة الرأس مالية والتي بمقتضاها يتم تسخير مقولتها لفصل منطق التاريخ عن منطق العولة، وتطلع إليها كثير من مفكري الحداثة وعلى رأسهم ((رونيه ديكرت)) الذي يسعى إلى تأسيس نمط فلسفي خاص ينفصل عن محتوى التاريخ، موضحاً ذلك في كتابه ((قواعد لتوجيه الفكر)) إذ جعل من الحداثة أسلوباً للتفكير المنطقي في البحث عن الحقيقة، يقول ديكرت : ((من الحكمة أن نعتقد أن الحقيقة لم تكتشفها الأغلبية، بل فئة قليلة من الأفراد))^(١)، ومن الملاحظ أن الفردية والنخبوية تطفئ على المقول النظري والقاعدي لمساءلاته المنفتحة على قراءات وقائع التاريخ برمته لوضع منهج نقدي يبحث عن مواطن الحقيقة، ولا يتعرض للموروث بغاية تأسيس حقيقة مبتدعة ومضافة إلى الطبيعة، والدعوة إلى التحرر من إصار التقاليد التاريخية التي تتحكم بالفكر والثقافة، ويظل الإنسان مرتهنًا لتاريخ حافل بالصراعات والمتناقضات وهذا ما ترمي إليه النبوءة المقدرة في أية مرحلة أو عصر أول لحظة حدائية، ويكمن مقتل هذا الفكر الناشط في إضفائه صفة الإطلاقية على رآهه، وقطعية إطلاقيه لماضية، والتماهي الكلي في الحاضر، بغية بناء النظام الشمولي، وقد استشفينا هذه المقولات من

41 - رونيه ديكرت - ((قواعد التوجيه الفكر)) - القاعدة الثانية - ص ٣٣.

مفكرها الكبار أمثال ديكارت وكانت وهيكل وشوبنهاور ونيتشة، ليست الوقائع المحدثه فرع من أصل متجذر في الحياة التاريخية التقليدية، وإنما هي نتاج مرحلة حديثة متحررة من كل الأنماط، وتتجلى من ذاتها ولذاتها، بيد أننا نلاحظ في المنظور المشخص والفعل الحاصل، تماهي الماضي في لحظة الحاضر، وتعاليم النبوءة الأولى منسربة في توجهات الحاضر((الحداثة))، وأما الإعلان عن وأد الديمقراطية المعاصرة في نظر الفكر الشمولي، فأننا نجد أن الممول الذي يهيل التراث على لحد الديمقراطية هو الفكر العولي، والإرهاب الذي يسود العالم، هو سلاح من صنع الفكر العولي، وأن قادة الإرهاب تدربوا وتخرجوا من مدارس الفكر العولي، والسوق التي يتم استثمار رؤوس الأموال بها هي حكر على سادة الفكر العولي، والشعوب المضطهدة المغلوبة هي البلدان الفقيرة المنضوية تحت هيمنة الفكر العولي المضطهد، وأن الأمل المرتجى للسعادة والخلاص، مايفك يتحول إلى خوف ورعب من قوى العولمة، فأين الحامل العقلاني في فلسفات الغرب الحداثي المتور ؟! وأين الموضوع الذي يُبشر بأمل السعادة والرفاه ؟! وأين الحرية في التجارة والسيادة والفكر والرأي للعقل التنويري والحداثي والعولي ؟ في الوقت الذي تمارس قوى المركز الدعية المهيمنة المنتشرة في بقاع العالم كل أنواع القمع سواء على الأفراد أم الشعوب أم الدول.

إن موت الإله في زمن الحداثة، هو نفسه، موت الدين في زمن العولمة، وأن عدمية القيم وافراغ الروح من أخلاقيتها، وكبت نوازعها في تعاملاتها هوذلك النشيد المقدس الذي تُرتله جوقة منشدي النبوءة الأولى لكهنة الرأسمال العولي المعاصر.

ما زالت مآزق الفكر النبوي ملازمة لإنساننا المقهور وفلسفتنا البائسة ،
فذاك نيتشه يؤكد على أن ظواهر الانحطاط الذي يشمل الإنسانية الحديثة
هوبزس العقل الفلسفي الحديث الذي يشكل الامتداد الميتافيزيكي
التقليدي للاهوت المسيحي وقتذاك ، إنها رؤى ((أنتولوجية)) أخلاقية منحلة
بالأساس وما دعوته للبحث التاريخي عن مفاهيم ميتافيزيقية ولاهوتية
وأخلاقية كفيلة بوضع رؤية جديدة لعالم الغد وفق نقد ((جينياالوجي)).

على الإنسان الأقوى والأرقى والأكثر حرية أن يطرد العبد القابع في
جوانية ذاته ، وينزع ((السادية)) المتشبثة بجدران نفسه ، فالخلاص لا يأتي
إلا من التحرر من تعاليم النبوءة الأسطورية العدمية ، وليعلم إنساننا الحديث
بأن لا ينزع من داخله ((الهو)) كونه إنسان عتيق ، ((فالهو)) يظل ((هو)) إذ أنه
يتحول ((الهو)) إلى لحظة جديدة يعيشها في أسمى المعاني القيمية التي تخلق
((الهو)) القيمي.

إن دعوة نيتشه ، وسائر مفكري الأنوار والحدائث والعولمة إلى تحرير
الفكر من النزعة الدينية ((اللاهوتية)) التي تشكل أسفينا يحول دون ولادة
عقل علمي حدائي حر في الأبنية الحضارية ، وتحفيز العقل إلى تجاوز
ارتكاساته عبر الوعي الكلاسيكي للذات ، ويظهر أن الحدائث العولمية في
المنظور ((الانثربولوجي)) ليس ذلك الإنسان الذي تعلق زماناً ومكاناً إبان
غياب الإله وترك العالم وشأنه حسب نظرية ((فوكو)). وليست نهاية
الميتافيزيقا بما طرأ على الفكر الغربي الذي أظهر إنسانه الحديث ، وإنما
نهاية الميتافيزيقا متجسدة في موت إنسان العولمة ، ومن هنا تبدأ نهاية التاريخ
المقرون بالأنسنة الواعية ، وبات مقياس الأنسنة ، العمل والمال والجسد ، ومن
الطبيعي ، إنسان العولمة هو المخرق في جسده وذهنه وروحه ، تتاهبه المناهج

التجريبية العازلة، التي تفرض عليه وعياً قسرياً مجلوباً من خارج ذاته، فيمكث في حالة من الانكسار الأناسي، والتاريخ حسب وجهة نظري المفترضة، هو مرجعية، وليس موضوع علاقة إنسان بأثر أو حدث أو سلطة، وجماع القول، أن معظم ما طرحته الرؤى والنظريات تدور خطاباتها وفق أنساق معرفية لنصوص قولية تجمع على أن التاريخ الشامل هو المبادرة إلى التوليد والتوحيد (unification) لسائر الظواهر، سواء من تواصل أوتماثل، وعلاقات متجانسة تتعلق جميعها في ذات النواة المركزية.

من نافل القول، أرى أن جلّ الأمشاج التاريخية ترتبط بعري دينية مؤصلة، ولوسبرنا أغوار الوجدان الأناسي (etnologie) لطالعتا حقائق ثابتة لالبس فيها، أن الأديان تمثل يقينياً صوت الذات الداخلي، وأن التاريخ هو عمليات تحري عن موجبات نوازعه، وأن العودة إلى التحليل التاريخي يتكشف لنا أن الشعوب على مختلف انتماءاتها ونحلها تريباً إلى العدالة والحرية بوصفهما قيمتان مقدستان في جوهر العلاقة الأناسية في المتوالدات المتجانسة وأخمن أن القدسية هي الهالة الصادرة عن جواهر الأخلاق المؤتلفة التي تمثل بحق جلال القيم المكيّنة في محتوى الذات المستقيمة، وصاغت الديانات جملة القيم على أنماط معيارية ضابطة للسلوك الأناسي. من الثابت أن النزوع المثالي - ((الأخلاق المعيارية)) - التي شكلت أهم الظواهر الدينية ((الأسطورية)) في حياة الإنسان القديم والمعاصر على حد سواء، ربطت الكون بشعور من الرهبة ((الخوف من المجهول)) فكلماً كشف مجهولاً أقل ربه، وحل بدلاً عنه إله آخر أكثر رهبة وقوة، فلا ندري ما إذا كان بكشفه يرتقي بوعيه إلى معرفة العالم، أم أنه يكرس جهله قياساً على حالة الخوف الذي يشعره إزاء قوى الطبيعة الخارقة، فهل تعددت آلهته

أم تعددت جهالته أم تعددت معارفه ؟ إلا أن القيم العليا ظلت مرتبطة بالمجهول المطلق واكتسبت القيم صفة اطلاقية في تسييس الحياة الأناسية، فالإله والخوف يمثلان الجدل الافتراضي في العلائق الأخلاقية ((المثالية)) للفعل الأناسي، والبحث عن القوى التي تمثل رموز ومعان إلهية محضة، ولعل الأديان السماوية أرقى شكل من أشكال الوعي الإلهي والأخلاقي، فقد جعلت الرهبة معياراً ناظماً لسلوك الناس، والفيصل بين حدي النجدين (الخير والشر) وفجأة برزت النواة المركزية للفكر العولمي لتتصب نفسها بدلاً عن الآلهات الأسطورية المفترضة، عملاً بأحكام تعاليم النبوة الأسطورية للبدء الأول، وتفرض هيمنتها بقوة السلاح الأكثر رهبة وخوفاً، ووضع الناس بين خيار (الخير والشر) فمن مع الخير فهو مبشّر بفردوس (الحرية والسعادة والعدالة والرفاه) ومن مع الشر فهو موعود بوضع حضارته في مصهرها لإمكان تحويلها إلى سلعة في أسواق جهنم.

إن الأخلاق نازع أناسي بالفطرة، لكنها تتحول بفضل سلطة الرهبة إلى معيار تعامل مَلْزَم، وعلى هذا النحو يمكن القول افتراضاً أن المعايير الأخلاقية وليدة الرهبة التي تمثل السلطة الكابحة لممارسات الفريزة الوحشية في الذات الأناسية. لقد عبت كثير من الأقوام على مدى العصور آلهات شتى لم تتجاوز الواقع المادي العياني مثل (الخصب، النار، المطر، الرعد.. الخ) وأخرى عبت الأوثان التي ارتقت إلى درجة التقديس كونها تُجسّد الآلهة الخلاقة للجمال والموجودات الطبيعة، وأُخذ منها وسائل تقريهم زُلفى إلى الخلاق الأعظم المجهول في صفاته المعلوم في آثاره، فعبت الأشجار والأنهار والحيوانات والطيور وحتى الإنسان، مما لاشك فيه أن هذا التجسيد العبادي لقوى الطبيعة، هو تجسيد روحي وأخلاقي وجمالي في

حقيقة أمره، ولو حللنا النزوع العبادي الوثني لتبين لنا إنه تجسيد لمعاني الأنسنة، وأحسب أن ممارسة الرقى العبادية ((التقديس)) هي حضورية للآلهة وموجوديتها في حياتنا العامة النازمة للنوازع الأخلاقية ليس إلا، قد تختلف الشعوب والأقوام في بُنى الديانات وأشكال ممارستها الطقسية العبادية، وقياساتها التاريخية، وأنماطها الفكرية.. الخ، إلا أنها تتفق في المعايير الأخلاقية العليا، وأمست المعايير سواء أسطورية أم توحيدية تشكل نظاماً معرفياً تراكمياً مُقرباً وليس مُغريباً، وتقاس غالبية القضايا الأعم حسب الأنماط المعيارية في وحدة الذات، ومن هنا يأتي مبدأ السجال بين مفهومي الثابت والمتحرك، فالموروث الرهبوي يتخلّق في مستبطنات وجداننا وألوان تفكيرنا وأشكال علاقاتنا، وأنواع معتقداتنا، فباتت الرهبة معياراً ثابتاً، والدفاع عن مشروعيتها شرعيتها واجباً مقدساً، والرهبة تُحصن نفسها بنفسها وتحافظ على موجوديتها كسلطة عليا نازمة لكل متحرك في سلوكياتنا البشرية، وقياساً على ذلك نجد في بنى التراث الإنساني قوى عليا تُخضع قوى دُنيا لمشيئتها ونمطها ونظامها للمحافظة على إهاب سلطتها، وأرى أن إفراغ نازع الرهبة من محتوى الدين بالتجريد هو إلقاء عبثي للمعايير الأخلاقية، وخلق فوضى العقيدة، وطفيان الغريزة الوحشية ((الشر)) على الغريزة الأخلاقية ((الخير)) لذلك فإن الحرص على بقاء الرهبة كمعيار ثابت لدى الأفراد أو الجماعات أو الشعوب هو عامل وقائي ضروري من أجل توازنهم الأناسي، ولعل القوة هي الرهبة بحد ذاتها، ولا تزول الرهبة بالقوة، فالعقل مهمته فك رموز المجهول، ويدرك منشأ هذه الظواهر، ويسوي الإشكالات التي تعترض مسالك خيره، ويرتقي إلى مستوى عال من الوعي لفهم الكلي ووحدة الكلي وروابط الكلي وإعادة صياغة الكلي في اللحظات المحدثة

على أساس قيمي ((أخلاقي))، عندئذ يزول نازع الرهبة ويتبدد حافظ القوة، ويمارس الوعي العقلاني مهامه في التسوية القيمية والجمالية في العلائق العامة للحياة الإنسانية، ولاتشكل الرهبة اغتراباً جانحاً حينها.

إن الثقافة هي أعلى مستوى أخلاقي راق يصل إليه الإنتاج العقلاني، إذ أنه وبشكل تلقائي تحل قيمة الثقافة بدلاً عن ظاهرة القوة في الصراع القائم بين القوى أو الشعوب أو الحضارات، فالاختراق العقلاني لنزوع الرهبة ضرورة أخلاقية تمليها طبيعة الوعي الكلاسيكي للمية الظواهر المعاشة، وينفس الوقت، فإن الاختراق الذي ينسرب في نسيج القوة يمثل حقيقة الحرية بوصفها علة أخلاقية، ومن العبث التفكير في أن الحرية أو العدالة أو الأخلاق قضايا ذات وحدات مستقلة أو منعزلة أو ذاتية بالنسبة للواقع الاجتماعي الكلي ((عالم اجتماعي واحد)).

بطبيعة الحال، علينا أن ندعو إلى التوحيد الروحي أو المنهجي أو الأيديولوجي، أو الثقافي أو العلمي أو الإنتاجي أو الأخلاقي أو العرفاني.. الخ على أساس من التكامل الكلاسيكي، ولا أجد البتة مسوغاً لطرح مفاهيم ذاتية مستقلة وموضوعية مستقلة في قضايا فهم الواقع والتوحيد التكاملي في البناء المجتمعي، كما يقول ((بيير بورديو)) العالم الاجتماعي الفرنسي: ((لا تشكل الذاتية عنصراً من الحقيقة الاجتماعية فقط، إنما تتصف بالحركة والإبداع، فهي تعطي معنى جديداً للواقع))^(٢٣).

إن ظواهر الرهبة تزول عند زوال شرط وجودها، ففي ضوء تحليلنا التاريخي وتحرياتنا في مواريتنا تبين لنا أن ((سوسيولوجيا الرهبة)) تبدي كبتاً للحرية في جميع سلوكياتنا، وأنها من الأسباب الموجبة في موجودية الرهبة واستمراريتها في المظاهر التاريخية لمستبطنات النفس البشرية.

إن وعي الناس لا ينفصل البتة عن طبيعة سلطة الرهبة التي لازمتهم في كل ظروفهم وأحوالهم وتنوع تفكيرهم الاجتماعي والتاريخي التي شكلت تراكمات تراثية متباينة ، أما فيما يخص التغيير، فأني أرى أن الوعي يرتبط بشكل لازب بتغير الموارد والواقع معاً ، أي أن التغيير يتطلب وعياً في سوسيولوجيا الرهبة التي تخلقت منذ النبوءة الأولى التي بدورها شكلت الوعي البدائي للخالق وما تخلق عنه ، وكل ما استفاض عنهما من المفاهيم والقيم التي شكلت عند الناس ((سوسيولوجيا الرهبة)) كما أسلفت قبلاً - فكيف يتم لنا بناء وعيوي خارج إطار واعية التاريخ التي تمثل الامتداد الحقيقي لواعية الواقع ١٩، إن القفز على الواعية التاريخية وتجاوز حدود الامتداد الحقيقي للوسط المحيط، أمر لا يقبله المنطق، وأن سلعة الرهبة التاريخية لا تتسجم مع سلطة السوق الاقتصادية، ولا تُصنّفان في سلة واحدة وتغدو ممارسة سياسة السوق الاقتصادية والهيمنة على مقدرات الشعوب إرهاباً دولياً في كل المقاييس، ومن ذا تبرز ظاهرة الصراع بين تحصين بنية الرهبة إزاء تفشي داء الإرهاب، والتحصين كحق مشروع للناس، إذ لهم حرية الدفاع عن قيم الرهبة التي تمثل الأصل المرجعي لروحانياتها وثقافتها وسلوكياتها وتقاليدها وأنماط تفكيرها ومعاييرها الأخلاقية، لذلك من غير الممكن أن يُزيل الإرهاب أو الترهيب الرهبة كما رآها متفذك والمنهج العولمي، وعلينا أن نعي أن الرهبة ذات أنماط متماسكة وشديدة الخصوصية لا كما رآها البعض في علم الأناسة على أنها مجرد شعائر وتقاليد وأساطير وخطب دوغمائية وما ورائية متخيلة وفوضوية غير متماسكة وليس لها دلالات معانية، وجب تفريغها من محتواها التاريخي والتراثي والذهني.

تتمايز معظم الرؤى منذ عهد النهضة الأوروبية ولهذا اليوم بدعوات متواصلة إلى خلق القطيعة ومحاربة الأنظمة المعقدية الروحية ذات الرموز القدسية التي ترفض الانفتاح وفهم حضارة الغرب التي تدعي بأنها مركز حضارات وثقافات الشعوب الأخرى وربطها بسلطة المركز، وتحاول النظرية العولمية جعل اقتصاد العالم موحداً، وحشره ضمن علبة ((خلية)) يشتغل فيها الناس على أنهم أسرة عاملة بإدارة المركز ((الملكة)) الأم الكبرى الممثلة بتجمع أصحاب رأس المال ((كامب رادوري)) في حين أن قوانين حركة الاقتصاد العالمي لا تتوافق وتتطابق من الناحية الموضوعية مع نمط الشراكة المتميزة للسلطات السياسية التي تتطلع إلى توحيد سلطة المركز ودمج المجتمعات تحت مفهومية ((الأسرة المجتمعية الشاملة))، لذلك ليس بوسع نظرية العولمة السياسية أن تعبر عن التغيير في مجتمع الرفاه والحرية كما طرحته قبلاً نظرية المجتمع الحديث بعد النهضة الأوروبية، فوقعت في مغالطات مثيرة للجدل كمقولة : ((كل فرد هو هدف ذاته، وأما الآخر فهو لا شيء)) ووردت عند هيفل وليفى شتراوس ودريدا، ولكن يبدو أن الآخر في المنظور العولمي جعلته وسيلة استراتيجية لغاية تحت مفهوم الشمولة أو الكلية، ومن تحت هذه الرؤية تنزلق الأخلاقية ويحدث الفلتان في منهج التبعية الشاملة التي حددتها الحاجات الاقتصادية للسوق، وأرى أنه من المستحيل أن يسيطر هذا المنهج على مجريات الوقائع ضمن المشروطين الذاتي والموضوعي للحفاظ على استمرارية النموذج وتمثله من قبل الآخر.

لا غرو في أن حرية الفرد تحت مفهوم هي هدف ذاته، مقولة تتنافى مع طبيعة المجتمع، بمعنى، لا تتصعد الأخلاق الفردية إلى الأخلاق الاجتماعية، وما زالت اللعبة الأزلية لنبوء الهدء الأول تمارس فعاليتها الاطلاقية بأشكال

متوافقة مع المراحل التاريخية المتباينة، بيد أنها ثابتة كجوهر، وهذه السيرة المتوالدة عن الخطيئة الأولى لم تعرف ذاتها ضمن سياق لحظات الكلي حتى الآن، وبالرغم من التطور العقلاني لمنح عديدة في الحياة الأناسية، لم يتوصل الوعي بعد إلى تفجير تجربة الذات الفردية كوحدة مستقلة شكلاً ومتوحدة جوهراً في البناء الاجتماعي، ويرجع السبب الرئيس إلى القبح النبوي الذي ما يزال متكرراً بملاءة العصر، موهماً الوعي الإنساني بجماله السرمدى.

لا يمكن لأية قيمة جمالية أن تتجاوز ذاتها وتخرج عن لُمية خواصها لاتصافها ببناء عقلاني كلي مطلق، والقيمة تأتي من تمامية الخلق العقلاني ووحدته. إن العولمة تعاني من نواقص وعيوب، والراصد لهذا الفكر، يجده أنه يستعير أخلاقيته الإطلاقية من الوعي الإطلاقي المتعالي ليمارس استلابه واغترابه، والوسطية بين الأخلاقية الإطلاقية كونها قيمة جمالية عليا، والقبائحية كونها فعل منقوص مناف للجمالية، لوجود لها في هذين المسواقين، لذلك أرى أن الوسطية تأخذ بعداً ثالثاً يناقض البعدين، وليس توفيقياً، فكل نقيض هو حالة مخالفة لبعدين مستقلين عنه بنائياً، وإلا لما ظهر كوحدة بين حالتين، فيمسي النقيض نفياً لنفيين في حركة الفعل التاريخي والأناسي على قدر واحد، ومن المؤكد يدرك الفكر العولمي موقعه بين النقيضين، ويعي عجزيته في مسألتي التوحيدية كنقيض قيمى لتفكيكية قبائحية، ويلاقي معضلات منهجية معقدة تحول دون تحقيق أهدافه وبرامجه من حيث أنه لا يمارس الجدل العقلاني في حقيقتي الفعل والزمن، بوصفهما ضرورة حتمية، فيقفز الفكر العولمي الضال من على مستوى الجدل الناشب بين مستويين متنافيين إلى مستوى نفي النفيين، فيزيد

من قبح الفعل تعقيداً وقتامة، ثم ينخرط في مدار القبح المضاد في رومانسية تغريبية جد خشنة، وقد لاتجد في هذه الصورة إلا انخطافاً ذاتياً على شكل رؤى من الأخلية والظلال الشبحية لكوائن خرافية تتراقص متجسدة على جذر الاستلاب والتعمية، وتلزم الإشارة إلى أن العولة توسع امتدادي يتجاوز حدودي الزمان والمكان، وحالة متأصلة، ومظهر متكرر عبر تاريخ سائر المجتمعات البشرية، ولاجرم لكل مجتمع رؤاه وطموحاته وتطلعاته، إلا أن هنالك ثمة طموحات متخطية في تاريخ تكوين المجتمعات الحضارية، فقد شكلت كيانات تحت مايسمى بـ ((الأمبراطوريات)) غير أن سلطة مركزية مكثت مترتبة على رأس الهرم لهذه الكيانات أو الوحدات التابعة بالرغم من تعددها واستقلالها الصوري.

تعتبر الأحوال والأوضاع الاقتصادية العامل الرئيس في التخطي السيادي والطموح المفتوح صوب مركزية السلطة في قيادة العالم، وها نحن نشهد اليوم طروحات مكثفة تنزع إلى تأسيس نظرية ((مركزية العالم))، والجديد في هذا التخطي المفتوح هو أن مرحلتنا التي نعيشها الآن هي الأكثر ضجة واضطراباً وخوفاً عما سبقها من مراحل في تاريخنا البشري، ويمكن القول في أنها أمبراطورية العبث، والجدير فيه، كانت الأمبراطوريات في سابق عهدها تنهج في سياساتها عبثاً منظماً، غير أنها في زماننا الراهن تتصف في عبث غير منظم، وتدخلك في دوامة مفاهيم لاتستطيع إدراك معانيها وأهدافها ووجوهها الأخرى، وهذه أخطر مرحلة في مرض داء العولة تصل إليه كونه العبث.

إن أي شكل من أشكال الأحوال الاقتصادية التي تتعرض لها القوى المركزية من كساد اضطراب السوق، الضوائق والخوائق، المضاربات

والخسارة والريح.. الخ تتبع جدلاً المتغيرات في مرتسمات خارطة الطريق السياسي في بُنى النظام الرأسمالي العولمي، مما يهيء نشوء صراع بين الخصوصية والعمومية، بين الهوى والآخر.. الخ.

لا يعني قط أن التخطي الزماني والمكاني هو التباعد في التاريخ والجغرافيا الإنسانية، فإنه يظل التخطي يحمل مورثات الزمن الماضي الحاضر في بنية الحدث العولمي، ويرجع السبب إلى تمثل تعاليم الخطاب النبوي الأسطوري في جوهر نظرية الكوننة.

إن الجمالي في النمذجة النبوية غائباً ولا يتجلى في أي مجال بوصفه معياراً أخلاقياً في أنماط العلاقة، وصيغ التعامل، وطرائق الأداء، من حيث أن الخطاب النبوي يقوم أساساً على وصايا من العنف المكثف في حماة الصراع الأسطوري، فهنا لا نلمس معياراً أخلاقياً قيمياً جمالياً في أية حادثة عبر المراحل أو الحقب التاريخية، فالمفاهيم النبوية التي تبدو وصايا أخلاقية تحمل ما يناقضها في الآن نفسه، فالمحرّم يتضمن في جوهره المباح، والمنفلق يتضمن في داخله المنفتح، والوحدة متضمنة في نسيجها عرى التفكيك.. الخ.

بذلك تُتمذج العولمة أخلاقية ((الجمالي)) وفقاً لأخلاقية الواقع، فيتناسخ على شكل رؤى عليا ((simulacra)) بعد أن يتم إنتاجها وفقاً لحاجة السوق.

سوسيولوجيا العولمة

منذ زمن قصير شرعت العولمة تعبر عن خصائص ذاتها في مرحلة تجريبية مثيرة للدهشة والخوف، وخضعت الحضارة لمسألة رهان أقحمها من حيث لا تحتسب في فوضى وصراع حضاري وروحي وفكري، وباتت مفرزات العقل التجريبي مفاهيم أصيلة ومشروعة مع كل أسف، بيد أنها تحولت داخل الذات العولمية إلى دوافع متأصلة أيضاً لدرجة الصوفية، ففي عملية ((سوسيولوجيا العولمة)) تظهر كشوف تحليلية مذهلة تتموبشكل ورمي مخالف للأبعاد والأحجام والاتجاهات التقليدية للأصول، وحتى في زمن الأنوار لم تكن النهضة المدنية والثقافية والصناعية التي ابتعدت عن الأصول حرة، فالقول في أن نجاح عصر الأنوار جاء متساوفاً ما بين الابتعاد عن الأصل والتحرر، وما ينسحب على الأنوار ينسحب على العولمة، ونسوق حجتنا لقناعاتنا في أن أية قوة أو أي شعب يضطهد شعباً آخر لن يكون حراً مهما تخلق من مبررات ومسوغات، وأن تأثير الأسطورة المستوطنة في خبايا الروح والذهن البشري كموروث متأصل لن يسمح لكل فكر يدعي التحرر بأن يتحرر، والحرية لا تُجلب وإنما تتبع من جوف الذات، وأعتقد أن المجتمع الغربي بكافة أجناسه وأعراقه لم يذق حلاوة الحرية إلا بعد شعوره بمرارة

الاضطهاد الخارجي والحروب والغزو.. الخ. ولا يزال مكبلاً بأغلال مفاهيم الأسطورة ((قيم الأصل)) وتبعية قيم ((قيم الحداثة)) - الفرع - المؤلف وفقاً للوعي الأسطوري الأصيل وبالرغم من التطورات الجديدة والتغيرات سيبقى ((هو هو)) يحوم في فضاءات ((الميثولوجيا)).

إذا كانت الحداثة مشروعاً لم يُنجز بعد، فإن المنهج العولمي قمين بإكمال فلسفة الحداثة، والتوسع في نقد العقل التنويري، بدعوى أن الجمال الأزلي لا يمكن إزاحة الستر الشفافة عن إيهابه إلا عندما يتحلى ببنية اللحظة الراهنة. يقول ((هيرماس)): ((وهكذا فإن البشرية وهي تدأب على الابتعاد عن الأصول بسيرة الأنوار على صعيد التاريخ الكلي، لم تتحرر من التكرار الانفعالي للأسطورة، إن العالم الحديث المعقلن بشكل كامل لم يتخلص مع ذلك من السحر الذي يحمل لعنة التشيء الشيطاني والعزلة المميتة)) ويردف قائلاً: ((إن السيطرة الممارسة على طبيعة خارجية مُوضعة على طبيعة داخلية مقهورة هي السمة الدائبة للأنوار))^(٤٣).

حقاً، مازال تأثير سحر الأسطورة يُحفز أشباح التجديد لأن يمارس طقوسهم ويقدموا قربانينهم عند المذبح الإلهي المقدس بكل بله وحماسة. قد لا أجد من الصواب بمكان في رؤيتي إزاء نهاية العولمة إلا بالعمل على تفكيك ركائز المشاركة ((الكامب رادورية)) للرأسمال الاحتكاري الاستثماري المتناسخ في السُجف الواقية لإدارة التمرکز، وأن الخلاص من الإرتهان يتوقف على إعلان حرية القوى الاجتماعية من طغيان الشوملة التي تحطم الركائز المشتركة لعموم الإنسانية في صنع حياة تليق بالإنسان كونه أرقى كائن في الوجود.

43 - هيرماس - (القول الفلسفي للحداثة) تر.د. فاطمة الجيوشي ص ١٧٧ - وزارة الثقافة - دمشق.

قد نميز بالتجريد بين العقل والأخلاق وما بينهما من نواظم معيارية، بيد أن العقل التقني والتكنولوجي تتداخل فيه قيم أخلاقية تتفق مع منجزاته، وقيم تتنافى معه بالرغم من النفعية المدنية، لكن العلم الحديث بدأ يطرد فلول الأخلاق المعاصرة من هيكل العقم المقدس الذي يتبوأ سلطة عليا تمارس مهامها الحضارية بحكم الضرورة، فكل يؤس يمارسه العلم ناشئ عن قرار يتخذه العقل، فأين الأخلاق في سوءات ما يمارسه العلم بحق الإنسانية ١٩.

إذا تصدت العولمة لموضوعة الإله ((المعتقد الروحي)) فيعني ذلك أنها تتصدى جزافاً للمعاني الأخلاقية القيمة الضابطة في تجربة تنفي أية معيارية لدى الأفراد أو المجتمعات، فليس شرطاً لازماً أن تكون معايير السوق متوافقة مع السوية الاجتماعية التقليدية أو المتحركة منها في اللحظات المتحوّلة، فعلم السوق يرتقي على الركائز الأخلاقية لينال مبتغاه ويجعل أهدافه معقّنة وأخلاقية في مفاهيم جد مشبوهة ومفضوحة وساذجة، لاتحمل في مظانها أية مصداقية تاريخية من (كلية، حرية، وحدة، سعادة، رفاه.. الخ).

وتتجسد هذه المصطلحات المفهومية الفاضلة في المسالخ العولمية التي تتعلق بكلاليتها جثث الشعوب.

يقول المؤلفان ((بول هرست وجراهام طومسون)): ((إن العولمة خرافة تناسب عالماً بلا أوهام، لكنها أيضاً خرافية تسرق منا الأمل.. ولا يسع المرء أن يسمي الأثر السياسي لـ ((العولمة)) بغير : مرض نقص الآمال المضطرب))^(١١). صارت الخرافة تقليداً مقدساً، وأيديولوجية اعتقادية وأهدافاً وغايات تتطلع خارج حدود الذات، ونظاماً يحضر على الآخرين خرقة، وأما موقفنا إزاء

تحليلنا للخرافة نلاقي صعوبة وعجزاً أشاء تفسيرنا لظواهرها التاريخية، وتشربنا المتعمد وحيرتنا حيناً إزاء المجاهيل التي تعبت منذ الأزل بمقدراتنا ومناهج تفكيرنا وتقلباتنا النفسية وأحوالنا الاجتماعية وأوضاعنا الاقتصادية ومعتقداتنا الروحية وقضايانا الثقافية. وما أن، نخرج من متاهة حتى نلج متاهة أخرى، بواباتها موصدة وترى العالم يدور في فلك فضاؤه ضيق ومغلق، إنه العبث المفتوح داخل المغلق الخائق.

عالمنا يدرك مساراته، غير أنه لا يدرك أهدافه، ويعلم أن منهجاً يتم اقتناؤه ولكن ألى أين التبعية الهائمة ؟ انسراب أعمى في عالم تيه العولمة المغلق، وكلما تساءل المرء الهائم في قفار العولمة، ما هي العولمة ؟ وما بعد العولمة ؟ كثيرة تحتشد في الأذهان وتتقبر الكلمات على طرف اللسان، تضعك في حيرة من أمرك، وتدعك على دروب الحيرة مذهولاً.

الموديل العولمي المطروح في أسواق التصريف يخدعك حينما يدعي بأنه أرقى طور اقتصادي متفوق ومؤتلق يبني عالماً جديداً بإرادة الفاعلين الاقتصاديين الأفذاذ، وشركات عملاقة على مستوى القوميات (mincs) ويكون بنية اقتصادية كلائية متناسجة، بعلاقات اقتصادية منسجمة، وفق أنموذج مثالي مستمد من نزوعات الشعوب ورغباتهم، ويؤسس نظاماً عولمياً يسوس المقدرات البشرية ((فوق الذوات)) هذه الرؤى كانت وما زالت وستظل الحلم والأمل في بناء فردوس على أرض شبيهة بالفردوس المفقود، الخلاص الأزلي من عقدة الخطيئة، والفقران هو البناء المثالي لعالم تحكمه مصاغات الأخلاق، ولانجد في كل مرحلة أنفسنا إلا وقد دخلنا دائرة المثالية واحتمينا تحت مظلتها هروباً من برد الخطيئة.

النظام العولمي عريق تاريخياً لكنه يتجلى في صيغ وأنظمة وعلاقات متعددة ومتنوعة، وخاصة في التكنولوجيا لثورة الاتصالات والمعلومات التي

رسمت معالم نظام تجاري واقتصادي كوني (Globalized Economy) وحددت حركة السوق العالمي لحظة بلحظة، فبهذا يربط حركته في زمن فعلي آني يؤثر على كل أقاليم العالم والشركات العابرة للقارات ستكون شركات تستثمر رأسمالها بحرية مفتوحة على أسواق القوميات بأكثر العوائد وأعلى القيم المالية دون اعتبار للكوارث التي ستجلبها سياسة السوق، ودون مبالاة بالمعايير التقليدية النازمة للعلاقات الأممية، ويأتي ذلك من القوة العسكرية المسيطرة على ساحة الصراع الدولي التي تضمن سيرورة تطبيق نظام التجارة الحرة العالمية من طرف واضعاف وتهميش أي موقف سياسي معارض أمام قوى التمركز التي تحرك الطلب العالمي، ولونظرنا إلى السوق الأوربية المشتركة التي تحاول حل مشاكلها ومعالجة قضاياها العامة والاقتصاد خاصة في اتحاد أوربي ((فيدرالي)) في ظل دولة واحدة، سيؤول بالفشل، وهذا ما أظهرته اتفاقية ((ماستريخت)) ولا بد من أن يطالها التفكيك كون بناء الاتحاد قائم على تشكيلات غير متجانسة في جوهرها السياسي، ومسائل أخرى لسنا في معرض الحديث عنها.

إن الديمقراطية هي البوابة الوحيدة التي تنفذ منها أزمات الغرب الخائفة، وعلى الرغم من الرؤى والأيدولوجيات والمذاهب والفلسفات والأخلاقيات.. الخ. تم فصل المجتمع عن السلطة، وهنا تسقط فعالية السلطة الواحدة المتفردة، سواء سلطة الفرد أو الحاكم أو الشعب أو الدين.. الخ. وإنما سلطة القوانين الوضعية التي شرعتها الظروف الموضوعية لخلق التوازن والانتماء ووحدة الإرادة تحت السيادة الديمقراطية ووحدة الإرادة في تصريف الاقتصاد القومي مع توفير كامل الخدمات للقطاعات الأكثر مساساً بالحياة الاجتماعية، وقد دعمها الرأسمال الاستثماري للإبقاء على

استمرارية حركة الطلب، إلا أن العولمة اليوم شرعت تزاحم الدول القومية وتشكل انسياحاً لها كي تفقدها قدرتها على السيطرة على مقدراتها وتُخلي مواقعها للغزو الشوملي المكونن، وهذا ما يحصل الآن من تناقضات وتحولات وانهيئات واتفاقيات ووحدة الأسواق.. الخ في أوروبا والشرق، وأياً كانت الأحوال فإن الإدارات القومية ستخضع لآمرية إدارة التمركز وتتحول الدول إلى مؤسسات قومية تابعة ومنفذة لقراراته وتوجهاته وملزمة بمنطوق الخطاب السياسي المكونن للأيديولوجية الليبرالية المجردة من أي وازع أخلاقي، ولا تجد فيه إلا ما هو متشابه بما سبقه من رؤى جمعتها قرابة أسطورية لم يقدم للحياة إلا شكلاً من المفاهيم وليس جوهرأ روحياً خلاقاً، ويكون ((نظرية العولمة)) المحتذى بها.

وانبرى يلوح في الأفق أفول نجم التاريخ لما بدأ يتبلج فجر ((العولمة)) كقوة متمردة على ظلامية الوعي الزماني، ويهزم فلول الأوهام والتخلف والهجوع. إن القيمة عندي تأتي من جمالية الشيء سواء أكانت فكرة أم مادة أم مقولة أم حدثاً.. الخ وتأتي مصداقيتها واعتباراتها وقدرتها وإهابها من حقيقتها الموضوعية واستمرارية نفعها في اللحظات المعاشة، فكل قيمة في منهج العولمة لاتحمل كلية المعيار، كونها تتضمن النقيضين في آن معاً، والطرح الذي يرى فيه نيتشه لبناء ثقافة المستقبل هو العمل بطرائق مناقضة للفوضوية التي يتبع منهجها العديد من الرؤى، لكنه يدعو إلى العودة إلى الأصول المتزمنة (temporalis) لإمكان إعادة إنتاجها، وينبغي أن ندرك أن نيتشه لا يود إعادة صناعة التاريخ الأناسي أو توليده أو تغييره، غير أنه يتطلع إلى قولبة اللحظات المتخلفة وفقاً لأنموذج أسطورة البدء الأول بما يتلائم والواقع المعاش، لكنه ظل ماكثاً في قوقعة المثالية الأسطورية عندما

كشف بحدسه أن لعنة أي عصر تأتي من الانتباز أو الإقصاء من دائرة النبوءة الأولى التي تمثل الأصل الحي لعالم الأناسة، والارتهان لمشروطيتها المقدسة بفرض ربطها باللحظات التاريخية القيمة نظراً لقابليتها التوليدية في إعادة إنتاج الأخلاقية الأسطورية العتيقة، وبذا، نرى التناقضات جلية في كافة لحظات التوليد الأسطوري، وتواجهنا حتى في الأحكام الأخلاقية.

إن معظم التحولات التاريخية تضمنت تفجير تجربة النبوءة الأولى لأسطورة البدء بما يتساق مع اللحظات المتخلفة، وباتت أمشاج التاريخ مجرد نزوعات ((مثالية)) تم استغلالها لأغراض تخدم إرادة القوة المتجذرة في كل ميدان من ميادين النشاط البشري، والعولمة إما أن تكون نهاية زمن النبوءة الأسطورية الممثلة برأس المال المتمركز، ويعلن العصر الذي نعيش على ظهرانه خاتمة العبث، وتتوقف احتفالية التجلي الصوفي للمرتتهن التي تمارسه في الهيكل التعبدي للأنموذجية الوثنية، ويبرز تجلٍ آخر على هامش الاحتفالية يزعم بأنه يفهم كيفية نهاية الزمن النبوي، والطور الذي سينتقل بنا إلى بناء عالم العقلانية المفتحة على عالم الأناسة الحر النبيل، وأما أن نهجع متخبطين تحت براثن الرخ العولي الأسطوري، فتزداد فواجعنا ومآسينا أونبقى في انتظار ملاك الخلاص الأسطوري.

ينبغي على الوعي أن يبقى على الأرض، ويعيد طرح وعي المعاني الكبرى للوجود، وخاصة إبان ظهور قضية بناء العالم الجديد الذي تطرحه ((نظرية العولمة)) وذلك في منظور فكري فلسفي محض، وتشخيص (Concretion) نظام النبوءة المتعالي لوضع الحقائق تحت مجهر التحليلات الموضوعية لإمكان التحرر من محكومية أسطرة التأريخ النبوي، ووضع صيغ جوهرية معيارية مستوحاة من اللحظات الجمالية للتخلقات القيمة ذات

الدلالات الأخلاقية، ولا يعني ذلك التخلي عن موارثنا الزاخرة بالمعاني العليا، وسبق أن وضعنا أن كل ما هو جديد نابع من تخلقات الماضي لأنه يشكل امتداداً ((ديالكتيكياً)) للمنتوجات الإنسانية. يقول ((هيدغر)) : ((إن الوجود الإنساني هو الوجود الذي يضع دوماً وجوده في موضع الخطر))^(٤٥).

من هذه المقولة أستطيع القول في أن الإنسان وجود معرفي قائم على الفهم الواعي ((العقلاني)) لطبيعة العلاقة التبادلية المتأغمة بينه وبين الوجود، فيمنح الإنسان معنى الوجودين الإنساني والطبيعي، ولا مندوحة بأن كل ما يُعيد العلاقة ويعطلها، سيشكل تخلفاً قميئاً في المشروطية الموضوعية لسيرونة الفهم العقلاني، وانحرافاً شاذاً عن سبل إدراك الذات لنفسها، فيقحمها في خطر محتوم، والقدرية المأساوية حالة تعبيرية موجودة بالفعل، وإن خضع المرء لمبدأ الاختيار، فإن الخطيئة واقعة لا محال ما دام الاختيار في البدء قد شكل خطأ منحرفاً ساق موجوديتنا إلى فهم مفلوط لمعنى الوجود، وإن صاحب ذلك بعض الأحيان طفرات من لحظات تاريخية تكشف لنا هدي العريق في تيه الظلمات، إلا أننا مازلنا لم نتوصل بعد إلى استثمار ومعرفة وتشخيص وجودنا الروحي والجسدي والنفسي والذهني، ولم نمتلك أدوات السبر لنستغور عمق الذات ونكشف ما تستبطنه من تساؤلات جمة باعتبار أن الإنسان وجود معرفي مشروط بالضرورة لدافع الوعي، ومرتهن لوجود معرض على الدوام للوقائع الكارثية بكل أطراف النشاط البشري.

إن الوعي الإدراكي هو الذي يمنحنا المعرفة بالأشياء ويزودنا بالمفاهيم

45 - هرماس ((القول الفلسفي للحدث)) - تر.د. فاطمة الجيوشي - ص ٢٣٠ - وزارة الثقافة -

دمشق.

والتصورات والصياغات لها، والعالم وجود معرفي جمالي كلاني، وعلاقة التجربة بينهما تؤسس الأحكام المعيارية للحقائق، أذن الوجود يجذب الوعي لاستخلاص المعرفة، ويربطه بعلاقة عقلانية بحثية، قد نجد الوجود في ذاتنا، إلا أنه هو الذي أوجد نفسه في ذاتنا، ووجد نفسه فينا وانفتح علينا ليملي أخلاقيته الجمالية بوصفها فهماً عقلانياً للوجود.

إن عدم وعي العالم انحراف خطير في سيرورة فهم الذات لذاتها وللوجود معاً، وإن تعطيل ملكات الفهم يزيد من بؤس الإنسان، وإن انقاذ الوجود هو العمل على تغيير أنماط المنظور النبوي الأول السادر في متهاتات التغريب الضنك، وما أحوجنا اليوم في زحمة المتناقضات التي تعتور كل نشاط إنساني مما خلفته فلسفة الوعي المتخبطة، إلى نقد صارم لفلسفة الوعي كما دعا إليه ((هيدغر))، ولكن ليس على طريقته التي لم يتحرر نفسه من قدرية النبوءة ومعيارية الوعي الأسطوري.

إن جوهر العالم التاريخي هووعي ما زال يتخلق نفسه في كل لحظة بصيغ وأنماط شكلية، ويتخلق البؤس المنسرب في أفعالنا القبيحة.

ما هي فلسفة الأنوار والحدائث والعولة التي ما برحت تسوق الإنسانية إلى حضارة وحشية تخلو من المعايير الأخلاقية؟ ويجدر القول، أنه ليست السعادة في المعيار النبوي الأوسط، وإنما هي هنالك، بعيداً عن تعاليمها وبنيانها وإرهاصات وتأملاتها، وأرى أن مغامرة الوعي المتقحم تبدأ من خارج الهيكل العبادي لوثية الأسطورة الأولى، وبجميع ما تحويه من معنى، فالوجود بدأ عند خلقه وانتهى بقدر ثابت محتوم، بيد أن زمن التخلق لا ينتهي كونه يخضع لوعي كنه الوجود، لكنه لا يؤسس وجوداً كان قد خلق وانتهى، وإنما وجوداً ذاتياً للإنسان يؤكد فيه ذاته أو ينفيها.

إن البناء القدسي للأسطورة التي منحت نفسها حق تملك الحقائق وحرمانية المساس بأحكامها، هي التي رسخت معادل التفريب بين متعال وديوي، ذاتي وجماعي، روحي ومادي، لكن قضية الحقيقة تثير كثيراً من المسائل التي تشكل قطيعة بين المصادقية والافتراءات.

لقد وضعت القوى المتمركزة نفسها موضع القرار وحق تملك الأحكام، وربطت مصير الدنيا في موضوع الاختيار الذي يشكل الحدث التاريخي في حياة أي شعب، ويقرر مصيره، وهذا تعبير صريح عن الحرية الحقبة كما تزعم أن ((الاختيار حرية)) إنها مقولة عقيمة ومزيفة، والقول أيضاً في أن : ((من لا قرار له، فلا يمكن أن يكون له مصير)) مقولة سوغتها الطغم الدكتاتورية لقوى التمركز بغيبة استلاب الشعوب وفق مفاهيم ((ميتافيزيكية)) العولمة، ومن المعروف، أن الحياة الإنسانية لا تقاس بحياة الفرد أو الجيل فحسب، فالإنسان موجود من أجل حياة أزلية، والذين يعلنون بأن وجود الإنسان مرهون بالموت، ووجد لأجله، هم أعداء الحياة، وأرى أن الحياة لا يحدها فضاء عديمي، وأفق نهائي، ولما يلوح لي أن الوعي المتخلق في كشف جوهر الوجود، دليل على مصادقية أزلية الإنسان، وأن أية عدمية له تفريب للحقيقة، وتفكيك للنسيج البنائي المتماثل بين الذات ومستنات الحياة الطبيعية، فالتفكيكة التي تنتهجها فلسفة العولمة، محاولة يائسة للعدمية التاريخية، وقد حاجوا منظروالعولمة في معرض ردهم على الانتقادات الموجهة للمنهج الشمولي بأنها أكثر تطوراً من عصر الأنوار والحدثة، لكن ممارساتها تناقض جوهرها، ويرفض العقل الحداثي التسليم بهذه المحاجات الساذجة، فالعبث المدمر يزداد سوءاً عما مضى من عصور تدني المستوى الأناسي به، فحري بالإنسانية أن تستفيد من مآسي الماضي وتتقدم المعرفة

لبناء مستقبل منظور أو متوقع الحدوث، لقد كانت لحظات أسلافنا جميلة وجليلة وقتذاك، بيد أنها لم تكن أعظم مما نحن عليه الآن من تقدم وتطور ملحوظين، لكن المعرفة ما برحت تُستغل لغزو واستلاب العالم معرفياً وروحياً واقتصادياً، في حين كان يتعين على المعرفة أن تقوم بدور مفاير وتعلن العدالة والمساواة بين الشعوب على أساس من المصلحة المشتركة لعموم الإنسانية، فأية معارف وثقافات وعلوم ترتقي بالمرء في ظل استلاب معقد الأطياف؟ لوإذا كانت هنالك من رؤى تحسب أن التطور الحثيث يجعل من إنساننا قوة خارقة في سيطرته على قوى المادة ((الوجود)) بعد مرحلة متقدمة من الرمن، فهذه تصورات ناقصة وساذجة، ولا يحصل ذلك مادام هنالك استغلال واضطهاد وقتل ونهب بين بني البشر.

صحيح أن العالم صائر عبر التطور نحو تفكيكة مثيرة للجدل في زمن المنهج العولمي، بيد أنه يرتقي بالضرورة إلى شوملة يخضع الجميع لرتم من النشاط الإنساني المشترك الموحد، إلا أنه ليس من الضرورة بمكان، أن يقوم التحول أو الانتقال على أسس من المعايير الأخلاقية، فربما ينتظم البشر في مرحلة ما في وحدة اقتصادية أو ثقافية أو علمية مشتركة، غير أنها توسع حدة الصراع وتزيد من مسافة التفكيك الروحي والمعرفي والأخلاقي، ومن هنا يبدأ الانعطاف الكبير في الفكر وتتهار اللبنة التركيبية في جُدر العالم الجديد، ولنا في التاريخ أمثلة على زوال حضارات شوملية انعطفت ولم تستطيع التحكم في مسار حركة التاريخ، وتُسوّغ تلك التداعيات إلى التناقض الكامن في جوهر الفكر الشوملي تاريخياً.

والمنهج العولمي سريع التطبيق لاعتماده على سلاحين (القوة العسكرية، وقوة الرأس مال) يشكّلان لدى الإنسان المعاصر قلقاً ورعباً، فالكمال

((الكلية)) التي يدعيها هـ المنهج المتطرف، يعني أنه لا حياة لأية ذات قاصرة أضعيفة تبقى خارج نظام المدار، تلك هي الحرية والسعادة التي ينشدها الفكر الشمولي التقدمي، ولعل العلم وحده الذي يظهر بكشوفه بنى الموارث وسيرورة التاريخ، ويحلل مدوناته ليفصح عن أهم القيم الجليلة لتجارب إنسان كان كبيراً وعظيماً، وليس بصحيح أن التاريخ هو الذي يكشف العلم ويحلل أفاقه، ويستقرؤه، لكن ثمة قوانين توحى بتنبؤات تصدق رؤاها في سياق تطور، بيد أن العلم دائماً يمنحنا لحظات متربة بالآمال والوعود، إلا أنه من غير الممكن لنا أن نستقرئ القادم من مستقبلات العصر، كما هو الشأن في فهمنا لاضينا، علماً بأنها تتدرج تحت مفهوم وعي اللحظة الراهنة، وليس وعي الكلية.

إن المصاغ الأيديولوجي هو برنامج زمني نهام عمل مرحلية تُعنى في البناء الاجتماعي والحضاري، بيد أنها تفقد ميزتها التوافقية حالما تتجاوز لحظتها التاريخية، وتدخل لحظة أكثر تطوراً، بمعنى يغدو التحول أرقى مما كان عليه واقع الحال، ومن الطبيعي، أن المفاهيم الأيديولوجية مصاغات مسبقة الجاهزية لسياسة الواقع الاجتماعي، وتذليل صعوباته، وحل مشاكله، وأزعم بأن كل أيديولوجية فكرية ستفقد شرعيتها عندما تحقق أهدافها الأخلاقية، فترتقي لتتحول إلى مصاغات معيارية ثابتة في جملة التقاليد الاجتماعية الأكثر عمومية، ولما لا تحقق الأيديولوجية مبتغاها الأخلاقي أولاتتضمن في كُنْها قيمة أخلاقية، ستبوء بالفشل، فبدل أن تجلب للإنسان النفع، تجلب له الضرر. الأيديولوجيات آيلة إلى زوال لعدم استطاعتها استقراء مستقبلات التحول الاجتماعي والإنتاجي والعلمي والتقني المتسارع والآمال المتضخمة في خلق عالم أفضل وفق مصاغات فكرية مسبقة

الأدلجة، ضرب من العبث. لو استعرضنا تاريخ ((الأيدولوجيات)) لتوضع لنا، أنها لاتملك القدرة على السيطرة على الواقع المادي والروحي والثقافة لتتعلّى بصفة معيارية في سلوك المجتمع الإنساني الموحد، فتطفوأيديولوجيات وتغوص أيديولوجيات في لُجة الصراع الفكري والتاريخي الذي يتخلقه الوعي الجدلي، وقد لاتتفق الظروف الذاتية والموضوعية والروحانية والمستجدات من اللحظات الراهنة مع طروحات أيديولوجية ما، وقد تتغير المعطيات المستقبلية إزاء المصاغات الأيدولوجية المهيئة، فالرهان على التحديات الأيدولوجية التي تتعرض حركتها التاريخية والثورية والفكرية والاجتماعية لها، أمر غاية في التعقيد والخطورة. كثير من الأيدولوجيات خاضت غمار التجربة، فقد فجرت إمكانات الواقع، واستغلت الظروف المؤاتية للنهوض في معمارية تحقق من ورائها فرصة تاريخية متوافقة ومتطابقة مع المعطيات الظرفية، وحرصت على مصداقية معقنة، وارتقاء ثقافي ومدني، وتطلعت نحوديمومة تحمل في مضامينها كلية وخلوداً، إلا أنها انعطفت ودخلت دائرة العبث المنظم لعالم جديد، ويعود منهج النبوءة الأولى إلى الارتكاس وتتحل عرى الأمشاج في نسيجها المحكم مع الأيدولوجيات التي تدعوإلى الشمولة الأممية، تحت مفاهيم ((الحدائثة)) و((الأممية)) و((المعاصرة)) و((العولمة)) ومصطلحات شتى، وحسبي نحن مقحمون في صراع أيديولوجي محموم، ولسنا في صراع حضاري، ولاتدري البشرية على أية أيديولوجية عرفانية ستحط بأثقال وعودها وتقال بُشرى الخلاص ١٩، هذا إذا كان للخلاص من وجود حقيقي في زحمة المتناقضات الأيدولوجية، وحماة التكالب على استلاب الإنسان لمثيله الإنسان، ونؤكد على أنه ستبقى المعايير الأخلاقية على تعدد أطرافها وألوانها ومرتسماتها

الناظم المحوري لدائرة الجمال المنظم في معمارية الحياة، كونها تمثل نزوعاً فطرياً ومكتسباً في الوقت نفسه لإنساننا الطموح، وفي غالبية الأيديولوجيات، وتجد نزعة الانحياز تتشمرخ وتشرئب عن السوية الطبيعية، وتلتزم بمفاهيم صارمة تحدد النمطية الثابتة للمعتقد، وكيفية الاشتغال عليها، فحيناً تتطابق وحيناً تختلف مع الأيديولوجيات المطروحة في السوق الفكري، والانحياز صفة قبيحة في المصاغات الأيديولوجية، ولعل أسباب اندثارها يأتي من نزعة القبح للانحياز المنظم المتناسج مع بنياتها الفكرية. ينبغي النظر باهتمام إلى خلق طرائق تأخذ صفة الديمومة عند انتهاء الأيديولوجيات أوفشلها في التوافق والسوية مع الواقع، وتوظيف الرؤى في المناهج المتبعة في تخلقات الحاضر والتكهن بمستقبلات الحياة بوصفها احتمالات تحوّل، ومن الملاحظ تتبدى لنا ظاهرة تاريخية تتكرر على مر المراحل مفادها أن الاضطرابات الاقتصادية، وخاصة في القرنين التاسع عشر والعشرين تسوق البشرية إلى صراع وصطدام وحروب نلمس منها بشكل جلي انهيار الأيديولوجيات أمام المتغيرات والتخلقات العظيمة للعلم لا يمكن لأية أمة مضطهدة أن تبني مستقبل، فالمستقبل مشروط بإرادة الحرية بدءاً من حرية الفرد مروراً بحرية المجتمع، فحرية الإنسانية قاطبة، فالتحوّل محكوم بالحرية المنفتحة على ماض عريق وحاضر ينمو ومستقبل تفرضه رؤية الحاضر المستند إلى أحكام ومعايير تتخلق في كل لحظة راهنة نحو الأمام، معظم الأيديولوجيات تتضمن منطلقاتها الفكرية نزعة للتقدم، ودعوة لتحطيم بنى الماضي المتخلف من حيث كونها ثورة على التقاليد العتيقة، وتضع تصوراتها المستقبلية بمثابة أمل وتحرر وخلص من البؤس، وبناء عالم أكثر حداثة.

تلك هي فلسفة أية أيديولوجية انتحت صوب شمس المثالية، ووقعت في تناقضات صارخة، أوقامت بآلفاء تجربة الماضي، أو وضعت مفاهيم ((تكهن)) لما ستؤول إليه الوقائع في المستقبل، والمستحدثات من القيم والمعايير والأنماط وفق نظرة شمولية سحرية لا تختلف عن النبوءات الأسطورية السالفة، إن أية رؤية لا تحتمل التصديق مالم تقترن بأفعال، ولا يصح أن نطلق على أي مفهوم ناتج عن فعل مالم يقترن بمعنى دلالي إنساني، فالماضي تجربة تحت السيطرة، والحاضر تحت الفعل، أما المستقبل فهو نتيجة حتمية للتجربة والفعل اللازمين للنشاط الإنساني، وأما الأيديولوجيا التي تحظى بالنجاح والديمومة فهي مشروط بشكل حتمي ولازم بتوفر شرطي التجربة والفعل لبناء مستقبل متوقع التحقيق ومحتمل التحول. إن جاز لنا القول في أن التنبؤ بالمستقبل نزوع معرفي غير قابل للتصديق، إذ أن كل معرفة تتضمن حقيقة (Fact)، وكل حقيقة تحت متناول اليد هي تجربة لا خلاف عليها، بيد أن التكهن في ماسيأتي ونفترضه حقيقة، أمر يخالف حقيقة أي فعل لم يحدث، وبعرفنا، أن المستقبل هو كل لحظة راهنة تتخلق الحدث في سيرورة الفعل الإنساني، فتعبر حيناً عن ملامح واقعة من الوقائع، بيد أنها تظل ضمن حيز المفهوم النسبي.

إن الفكر العولي، والمناهج المرسومة المتبعة، والرؤى المستقبلية لبناء عالم جديد بمفاهيم افتراضية نسبية، عداك عما تسلكه هذه الأفكار البناءة من طرائق هدامة لحضارة إنسان المستقبل، عالم العولمة، حقيقة غير موجود بالفعل، لكنه يثير قضايا جد حساسة وخطيرة في أبنية حياتنا الذاتية والإنسانية، وأما من ناحية تحسين الأوضاع البشرية أمر غاية في الأهمية، لكنه أمر غاية في الخطورة، فالعولمة التي ترى في منظورها البعيد القريب

في الوقت نفسه، فإنها تخلق دون أدنى شك الخوف والشك، إذ أن الأهداف والغايات المرجوة هي ضرب من الرؤى الافتراضية، وبناء عالم المستقبل بإرادة النخبة المتمركزة القائمة على مبدأ الرغبة والطموح، بناء مرحلي ((آني)) إنه بناء اليوم الذي سنخسره غداً. من حيث أنه بناء مثالي، لا يقبل التغيير، عالم ((اليوتوبيا)) الخالد، به تتوقف سائر التخلقات الإبداعية للقيم الجمالية والمعايير الأخلاقية، والرؤى الفكرية، ويتحول الإنسان إلى عالم مادي ساكن.

إن الأيديولوجيات التي ترى أن الحياة ذات لمية واحدة، وحدة كون ووحدة إنسان، باعتبار أن الإنسان جزء من الطبيعة، والإنسانية وحدة متوحدة، فلا يمكن أن تملك أية استقلالية عن الوحدات ذات اللميات المتوحدة بأي حال من الأحوال، لكن إذا أخذنا بعين الاعتبار صورة العلاقة بين الإنسان ومثيله الإنسان الآخر، وبين الإنسان والطبيعة، فإن مفارقات وتباينات كثيرة تطفو على سطح فلسفة العلائق الأخلاقية، طبيعي، الإنسان جزء من كل، وله موجودية مستقلة، لكن ليس شرطاً لازماً على الذاتية لأن تخضع أحياناً لسياسة ما أو فكر أو رؤية أو نظرية أو تدبير أو موقف يُعلى عليها من خارج إرادتها وحريتها وسيادتها، فالوحدة هنا مفهوم غير صحيح ومنطقي ومناقض للعرف التقليدي المعاش.

وفي لحظة ماتجد الأيديولوجية المتسلطة المنفلقة نفسها متناقضة مع المجتمع وفوق الواقع حينما تفقد وظيفتها، فلونظرنا إليها بعين التحليل ((السايكولوجي)) لوجدنا مساحات متباعدة بين المتجانس والمتمافر في ساحة اللحظات الراهنة من لوحة التطبيق القائم على نزعة الكبت الاجتماعي، ومن المفيد الإشارة إلى أنه في سوسيولوجيا العولمة تبرز ظاهرة الكبت المجتمعي جلية دون إرادة منها، ويفقد الاختيار الإرادي

للمجتمع مكانته في خضم الأحداث المتسارعة والمتداخلة، والتطبيق اللامتجانس يحول المفاهيم المعلومة إلى مفاهيم مجهولة، والتقليدي إلى حداشي عولي، والذاتي إلى كلي، والمقدس ظاهرة مفيرة للمتجانس مما ينفية ويُقصيه عن دائرة الفعل، فتبرز مفهومية الصراع بين المتجانس الأصل، والمتنافر المفترض، ويجدر القول في أن المنهج العولي يأخذ بالأسباب الزمنية كسيرورة تاريخية منطقية في التكوين الرأسمالي، من قناعة في أنهما قوتان متجانستان في عالم حرّ معقلن، وهذا ما لمسناه من ممارسات وتطبيقات الفكر الاستعماري الفازي للشعوب، ومن دول التحالف والأنظمة الطاغية والفاشية، والفكر العولي المعاصر الذي يضع أيديولوجية التجريبية كالنصل على رقاب الشعوب.

لا مندوحة، توهم الفكر المتمركز المهيمن أن بين المتجانس والمتنافر وحدة كلية، (العملية التركيبية والتفكيكية) يتم تسويتها بالإنتاج والديموقراطية دون الرجوع لأية شرعية تقليدية، وأن العولمة هي القوة المستفورة أعماق المجتمع المتجانس القابل للتحوّل.

كانت تتطلع غالبية الأيديولوجيات إلى بناء عولي جمالي ((مثالي)) - المدينة الفاضلة - وهنا نحن نعاصر - القرية الفاضلة - في الوقت التي تفتقد في تجاربها التطبيقية ومناهجها المقومات أو المعايير الأخلاقية، فأنى لها ذلك، مادامت قد حولت القيم إلى أشياء غير متجانسة؟ ويتم أتلاف أي شيء كان ما دام لا يقدم ربحاً، كما هو الحال في فوائض الإنتاج الرأسمالي، حتى الحرية يمكن إزالتها عندما تكون حجرة عثرة أمام تقدم الربح، فالحرية التي تمثل أرقى شكل جمالي تناخ بحكم ((العنف المنظم)) على مذهب معبد المال، فهذه من كبريات هبات العولمة لإله الرأسمال المعبود، جميعنا غير قادرين على وضع العالم أمام حقائقه المستقبلية بكل أطياف رؤانا وعلى

مختلف مستوياتها وكلنا يدرك أننا نتحوّل وندخل مدارات جديدة في حياتنا الشمولية لكنها لم تتكشف بعد لا قبل العولة ولا بعدها، خاصة في ظروفنا المرتهنين لها، لكن الراهن معقد وغامض بعض الشيء، ولم تتحدد ملامح أبعاده في الأفق المنظور، أسئلة جمة تحتشد في أذهاننا ومخيلاتنا ولم تلق إجابة شافية رغم جراتها في التحليل والنقد الموازيين، ولا أظن أن الأيديولوجيا تتجاوز في بناها الرؤية قدرة النقد وملكته التي تتصف بالشمولية والنظرة البعيدة أو صدق التنبؤ حيناً آخر.

إن ما يحصل من تفكيك للسيادات القومية والذاتية لم يتحقق في التاريخ مثيلاً له إزاء ما يتم صناعته وصياغته على نمطية العولة التي تتخذ من منهجها تموضعاً شمولياً لسيادة شمولية، فالأيديولوجيات المشمولة في الشمولة يجري الآن تفكيكها ودمجها وصهرها بالتدرج لتفقد مواصفاتها وأبعادها وأبنيتها وسيادتها وعقائديتها بوصفها فكراً قائداً يأمل التغيير والتحوّل، وينسحب ذلك على مختلف ألوان المعتقدات ذوات الطوابع المعيارية التقليدية، فكل سيادة تُخترق طالما ترتبط في الأشياء الناضجة للعلاقات، وكل الأنظمة على مختلف رؤاها حاولت التملص أو الخلاص أو تحطيم البنى الروحية ((الدينية)) بحجة العلمانية في التطوير والحدثة، وهاهي ((الميثيوعولة)) تدعي بتفسيخ الأنظمة الروحية والمعتقدات الدينية لعدم قابليتها للتوافق مع الحياة المغايرة للثوابت الأصولية، وعند أية مرحلة ما تفصل وتتوقف حركة المادة على اعتبارها فكر علماني إزاء الروح باعتبارها فكر روحاني، بمعنى تحصل مغايرة بين الإنتاج المادي والإنتاج الأخلاقي، نتيجة لعدم التجانس في كلا النزعتين، لكن عند التطابق والتوافق نلمس ثمة تقارب بين الجوهر المادي الذي يتضمن جملة الأهداف والشكل الروحي الذي يمثل سطوح أوصور الأشياء، لكنه يظل عالماً مؤدلجاً ومجمداً في منهج مادي، عالم ((التابو)) المُشيء الذي يحضّر على المارقين المساس به.

ما زال وعي النبوءة يتخذ معياراً أخلاقياً حتى في أكثر الأيديولوجيات تطرفاً، والقمعية متخالطة مع خواصه، من حيث أن القائم السلطوي على رعاية تطبيق المعيار هو المسؤول عن محاسبة خرق المحرم وصاحب القرار في اتخاذ العقاب، فتبقى السيادة الأخلاقية سلطوية في النظرية ((الأيديولوجيا)). ووعي المنهج الشمولي يتخذ الحرية أو العدالة حكماً أخلاقياً قمعياً مادام بيده سلطة التمرکز التي تدعي بأنها صاحبة القرار في الإثابة أو العقاب، وأما الذات المهيمنة التي لاتعي وتختار طريق المنهج الشمولي لایسمها إلا أن تتخلى عن وجدانها الرث المتعالي، وتتحد إلى عالم العلم المادي، ففي زمن الميثيوعوليه يحدد العمل نمطية الفكر وجوهر العلاقة ونمطية الأخلاق، ونستطيع القول أن الأيديولوجيا هي مصاغات الفكر على أشكال العمل المتعددة، وجوهر العلاقة واحد في المعيار الأخلاقي الثابت، فحين لاتزدوج بشكل متطابق نمطيتا الفكر والأخلاق في التجربة الجدلية للنشاطات الإنسانية تظل الأيديولوجيا منقوصة ونبوئية ومفككة البنية، وعاجزة عن الارتقاء والتحول في التجربة الروحية ((الأخلاقية)) وهذا هو بؤس الأيديولوجيا المعمارية إزاء بناء حياة سعيدة تمنح نفسها فكر كلياً ونظرية شمولية تتمتع بموقع متميز عن الآخر، وبسلطة متفوقة وفاعلة في التفسير، وحيناً تصل المغالاة إلى درجة أسطورية، ما تلبث أن تفقد معانيها السامية ومصادقيتها في محك التجربة، وتفقد صياغات خطاب العلية محتواها النظري، وكذلك ميتافيزيكا العولة التي تستبق فعلها الأدائي في بناء سحري للكونية ثمة مفاهيم ومصطلحات أدائية ليست إلا، فالمقولة العولمية الأدائية ليست هي الفعل الأدائي، ومسبق الأدائية هو ضرب من الخزعبلات اللفظانية في أي خطاب عولمي طوباوي.

لا نرى بأساً من عرض القيم الأخلاقية لما لها من دور ناظم وفاعل في سلوكنا الأناسي في أي زمان أو مكان، من حيث أن المشروعية الأخلاقية

شرعة حقوقية في النزوع الروحي والتعاملي، وأن الحرية والأمن والملكية لا تتحقق إلا بسيادة المعايير الأخلاقية التي تمثل الحقوق الإنسانية المقدسة، والأخلاق كمعايير جمالية هي فوق السياسة والاقتصاد والفكر.

إن السلام والأمن والحرية وما شابه ذلك من مفاهيم وحقوق مطلوبة لا تأتي إلا عبر ممارسة المستويات الأخلاقية بوصفها معايير ناظمة، فتري هل نحن نرتقي من الدونية الوحشية ((الديونيزية)) إلى العلية المتحضرة ((الأبولونيزية)) حسبما صنفتها الفلسفات القديمة، أم أننا نرتقي نحو الخراب والزوال ١٩. بفضل استخدام الأنساق الأسطورية من حيث أنها نواظم أخلاقية إلهية، يتم تمريق السيادة العالمية ((الشوملية)) عن طريق طرح فكرة تعاليم النبوة كقوة مثالية عليا في سياسة الطبقات أو الفئات الفوقية التي سادت عبر الحقب التاريخية قاطبة. إن القدر النبوي يسوق الوقائع بمحكومية اعتقاد سائد حتى في عصرنا، وهذا ليس جديداً بحال، وتأتي ديمومة تاريخ الهيمنة لقوى التمركز من هذا المفهوم المتحذر الذي يحدد بنفس الوقت اللحظات المعاشة منها والقادمة التي تواجه زخم المستقبلات، وتلحظ تواشج لحظات الماضي بلحظات الحاضر تواشجاً أخلاقياً نبوئياً، ولا ينفك يتم تأويل النبوي تأويلاً مادياً إنسانياً تنتظم فيه القوى التحتية وترتبط جماعها بقوى عليا، ومن خلال ذلك نشوّف التأويل النبوي في كل لحظة تاريخية حداثية من حضارات الشعوب، وسيطرته على سائر أنماط التفكير الأسطوري والديني، وأن التطلع إلى إله يرتبط الإنسان بموجوديته العليا، يظل محكوماً بإيمان لزومي بالفطرة، وتجده في كل لحظة تاريخية جديدة يرجع إلى فطرته ونلاحظ أن مكرّمات الضمير العولي لأخلاقية عصرنا تحددها شيم المنهج العولي، بحيث تغدو القناعات مسلمات أخلاقية، قد تتحوّل بعد زمن مرجعيات ثابتة، ولاندرى ما إذا القدر النبوي الذي يمنح الامبراطوريات مفاتيح المدائن، سينزعها من أيديها يوماً وهي في أوج مجدها وهيمنتها، وسيؤول وجودها إلى زوال مثل الأمبراطورية المكدونية والآشورية والميدية والفارسية والرومانية ... الخ.

المحتويات

| | |
|-----|--------------------------------------|
| ٧ | توطئة |
| ١٣ | أسطورة البدء في النبوءة الأولى |
| ٥١ | الأنموذج العولمي في التعددية الجنسية |
| ٨١ | منهج العولمة اللانمطي |
| ١٠١ | أكذوبة الحرية |
| ١٤٣ | تحرر الذات في ظل الأحيدة |
| ١٦٧ | الجهاد والإرهاب |
| ١٩٥ | الاغتراب الجانح للذات |
| ٢١١ | سوسيولوجيا العولمة |

إضاءة في سطور

يدخل الباحث منير الحافظ في عالم العولمة بفن وإتقان حاملاً قلمه السيل وعباراته الجميلة المنسقة، وفكره الوقاد لينشر للقارئ المثقف عبثية العولمة منذ البدء الأول لها في بداية عصر النهضة.

معرجاً على كل المراحل التي تلفت بها العولمة كفكر ونهج حضاري، ثقافي، تاريخي، اقتصادي، اجتماعي، سياسي... كاشفاً الغطاء البراق الذي يغلف تلك المنهجية التي تبث الصراع المحموم، القائم على الاستعمار والإرهاب والحروب والدمار والاستغلال وكل الممارسات اللاأخلاقية.

مؤكداً على أكذوبة الحرية التي فرضتها العولمة، لتبقى هي الرهان الأقوى الذي صهر الحضارة من حيث لا تحتسب في فوضى الصراع الحضاري والروحي والفكري.

يأتي كتاب (منهج العولمة اللانمطي) - كدراسة - من أهم الكتب التي تناولت العولمة بأسلوب شيق، رشيق، صادق. معبراً بلغة جميلة حادة حيناً، ناعمة أخرى عن الآثام التي خلفتها العولمة.

جدير بكل قارئ احتواء هذه الدراسة لما فيها من الجمال والأدبي والعلمي شكلاً ومضموناً.

الناشر



دار الفرقد
للطباعة والنشر والتوزيع